

قوله (طابق ما سبق) لم يوافق

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القري
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا الشرعية
فرع الفقه

موسى عبد الله
رئيس

الحكام المملكية في الصلاة

دراسة فقهية مقارنة

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير

إعداد ٢٨٥٢ بر ٨٦٦



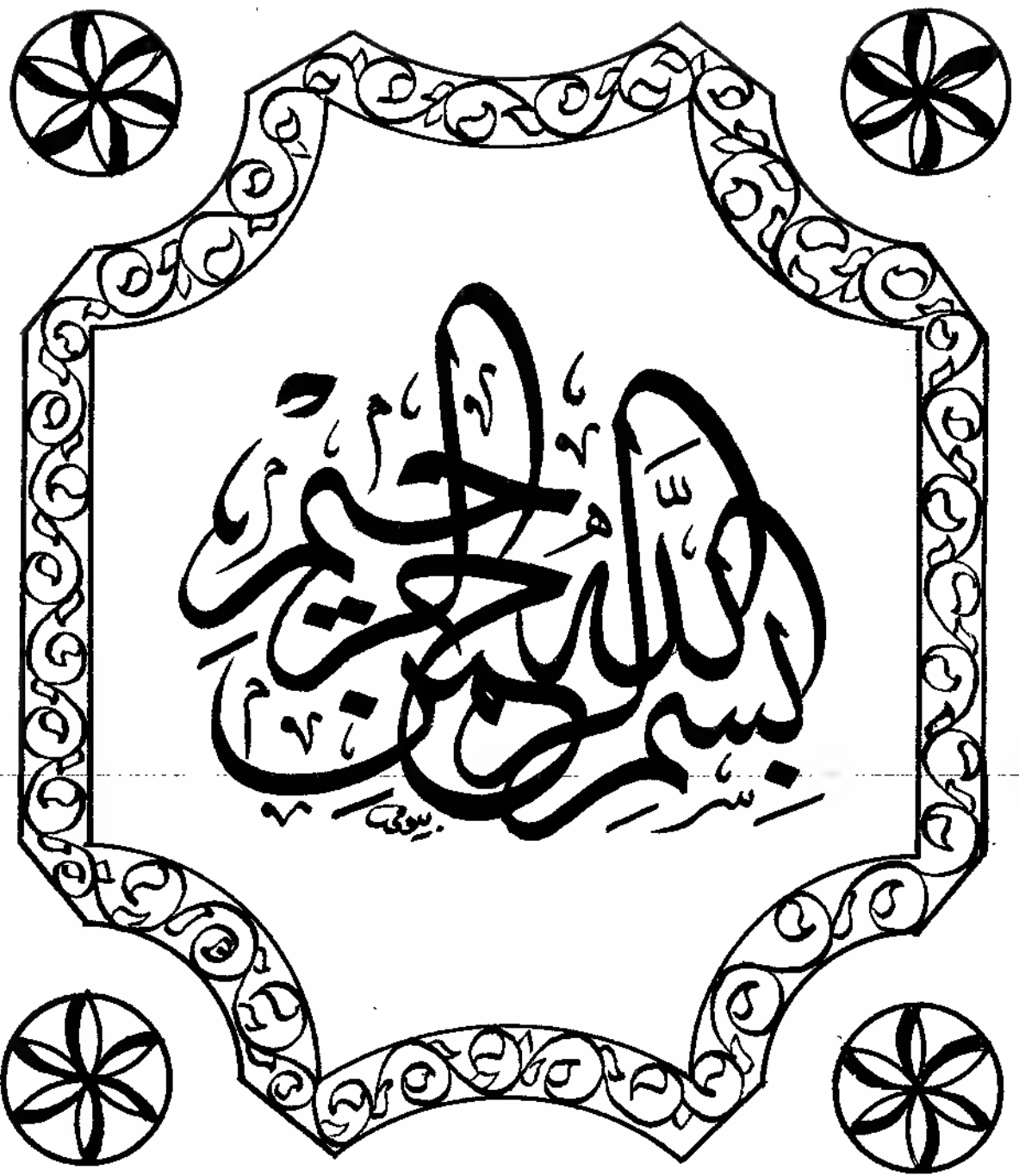
محمد بن عبد الله بن محمد

إشراف

فضيلة الدكتور محمد بن عبد الله بن محمد

١٤٠٣ - ١٤٠٤ هـ

١٩٨٣ - ١٩٨٤ م



الذِّكْرُ

إِلَى رُوحٍ وَاللَّهُمَّ الْكَرِيمُ الْعَازِمُ الْجَلِيلُ
الَّذِي رَبَّنِي ، وَرَضَى عَلَيَّ أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْ أَعْلَامِ
خَاتَمِهِ وَهَرَفِ الْأَصْبُورِ الْبَدِ ، قَلْعَ بَيْتِكَ لِي - رَحِمَ اللَّهُ -
مِنْ أَلْعَلِّمِ وَالتَّوَجَّهَ وَالتَّوَضَّعَ مَا لَا يُولِيهِ شَاكِرٌ عَلَى
الرَّحْمَةِ مِنْ صَنِيعِهِ وَقَتِهِ .

وَإِلَى وَالِدَتِي الْخَاتَمَةِ الَّتِي عَرَضَتْ عَلَيَّ رَبِّي
أَحْسَنَ رَبِّيَّةٍ حَيٍّ وَصَلَتْ إِلَيَّ مَا وَصَلَتْ إِلَيْهِ بِفَضْلِ
اللَّهِ فِي فَضْلِ رَبِّيَّتِهَا .

فَالِئْهَا الْأَهْدَى أَوْلَى النَّسَابِ ، وَحَرَّافًا
بِفَضْلِهَا .

رَحِمَ اللَّهُ وَالِدَتِي وَخَفَرَهَا وَلَوْلَا لَيْسَ وَالْأُسْلُوسُ
الْجَنَّةِ وَجَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْأَطْفَالِ وَاللَّهِ
أَعْمَرُ وَالِدَتِي وَحَفَظَهَا . إِنَّهُ سَمِيعٌ بَحِيمٌ .

جوهرة

شكر وتقدير

أحمدك اللهم وأشكرك فأنت أهل الحمد والشكر ، وصاحب النعمة والفضل .
فالإنسان مهما قدم من عمل فلا يقوم به وحده بل لابد أن يتلقى إغاثة من هذا ورأيًا
من ذاك بين مقلد ومتكثر .

واعترافًا بالفضل واستجابة لقوله ﷺ (لا يشكر الله من لا يشكر الناس)
فإنني أقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدني في إخراج هذا البحث على هذه الصورة
وأول شخص قدم لي ذلك هو سماحة والدي أجيل عبد الله بن حميد رحمه الله
وأُسكنه فـجـ جناته - إنه سميع عجيب - فلقد كان رحمه الله خير معين لي ، لما
بذل من وقته ، وعلمه ، وإرشاده ، وتوجيهه لي في حياتي الشيء الكثير ، حتى
وهو على فراش المرض ، عفر الله له ولوالديه .

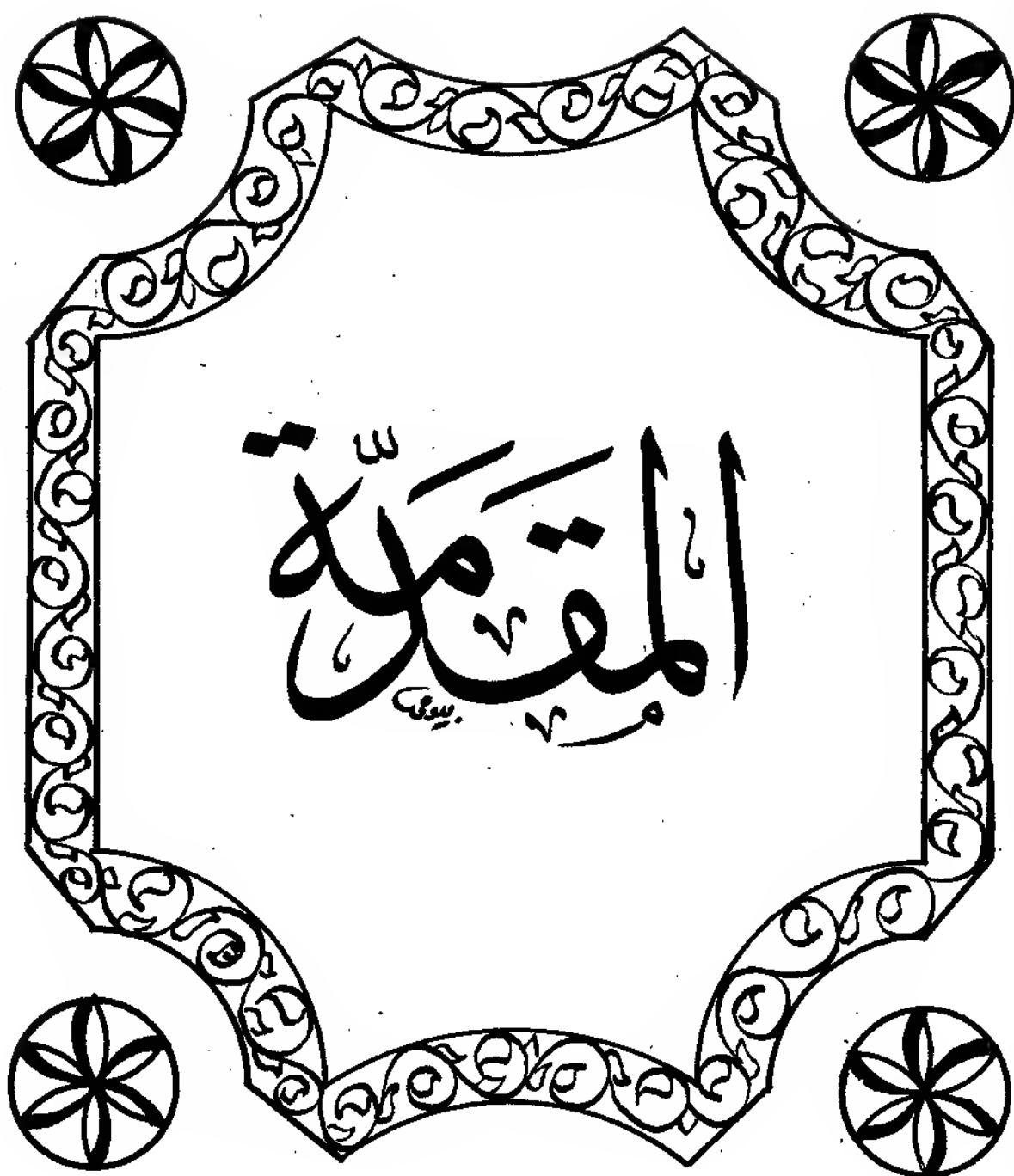
كما أقدم بالشكر لوفير لفضيلة المشرف على الرسالة شيخنا الدكتور محمد عبد اللطيف
فهو لم يأل جهدًا في مساعدتي ، وإسداء النصيحة والمشورة ، وإبداء كل ملاحظة يراها
كبيرة ، أو صغيرة ، ولم يقتصر على الأوقات الرسمية في الإشراف ، بل تعداه
إلى أوقات إضافية من وقته الثمين على الرغم من ضيق وقته لكثرة طلاب
العلم على يابه ولما لديه من المحاضرات في قسم الدراسات العليا بنين وبنات
وكان يستحني على الجهد والاجتهاد ، والعمل المتواصل ، فلم يكن مشرفًا
مخسب بل كان أبا عطوفًا

فله أقدم شكرى واحترامى وخالص دعائى ، أن يهبه الله الصحة والعافية وأن
يمد في عمره وينفع بعلمه الإسلام والمسلمين

كما لا يفوتني في هذا المقام أن أقدم خالص شكرى وتقديرى إلى المسؤولين
في جامعة أم القرى عامة ، وفي كلية الشريعة والدراسات العليا خاصة ، على ما
يبدون من الجهود المتواصلة لخدمة العلم وطلابه .
كما أشكر إخواني وأخواتي وزميلاتي الذين قدموا إلى المساعدة ، إما بمرجع
أو بمشورة ، جزاهم الله خير الجزاء .

وأدأسأل أن يوفق الجميع لما يحب ويرضاه ، وأن يجعل هذا العمل
خالصًا لوجهه الكريم ، وأحمد الله رب العالمين وصلى الله على محمد وعلى
آله وصحبه أجمعين ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين .

(١١) رواه أبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه . مختصر سنن أبي داود
ج ٧ ص ١٧٨ ، باب في شكر المعروف .



المقدمة
=====

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسولنا محمد وعلى

آله وصحبه اجمعين ومن تبعه باحسان الى يوم الدين .

أما بعد :

فان الفقه من اشرف العلوم وأجلها ، فمن طريقه تصحح

عادات المسلمين ، ومعاملاتهم ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

" من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين " (١)

وعن مجاهد ، انه قال في تفسير قوله تعالى : * وَمَنْ يُؤْتَ

الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا * (٢) هو : العلم ، والفقه ،

والقرآن .

وقال مالك : الحكمة هي الفقه في دين الله (٣)

ولقد كان الفقه بهذه المنزلة لانه شامل لجميع شئون المسلم ،

من العبادات ، والمعاملات ، والعادات ، والآداب في المأكل ،

والمشرب وغيرها .

(١) رواه مسلم في صحيحه : ج ٣ ص ١٥٢٤ ، كتاب الامارة ،

باب قوله صلى الله عليه وسلم : " لاتزال طائفة من امتي ظاهرين

على الحق لا يضرهم من خالفهم " .

(٢) سورة البقرة : الآية " ٢٦٩ " .

(٣) تفسير ابن كثير : ج ١ ص ٥٧١ .

فليس هناك مجال من مجالات الحياة ولا ناحية من نواحيها
الا وقد تناولها الفقه ، وبين فيها الخير والشر ، والظاهر والخبير ،
والصحيح والفساد .

ولقد منّ الله عليّ ان التحق بقسم الفقه في الدراسات العليا
بجامعة أم القرى لتحضير الماجستير .

وفي بادئ الأمر اخترت في اختيار موضوع الرسالة ، نظراً
لسعة الفقه ، وتعدد مواضيعه ، فجعلت استعرضها ، وابحث
فيها الى ان وقع اختياري على موضوع :

((أحكام المرأة في الصلاة))

وقد اخترته للأسباب الآتية :

أولاً :- أهمية الصلاة ، ان هي الركن الثاني من أركان الاسلام ، قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : " بني الاسلام على خمس : شهادة
ان لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ،
والحج ، وصوم رمضان " (١) ، وان الله سبحانه وتعالى تولى
فرضيتها بنفسه على رسوله صلى الله عليه وسلم ، بخلاف بقية شرائع
الاسلام ، فانها بواسطة جبريل عليه السلام .

يقول النبي صلى الله عليه وسلم في قصة الاسراء والمعراج :
ففرض الله على امتي خمسين صلاة ، فرجعت بذلك حتى مررت على موسى
فقال : ما فرض الله لك على امتك ، قلت : فرض خمسين صلاة ،

(١) رواه البخاري في صحيحه : ج ١ ص ٨ ، كتاب الايمان ،
باب " بني الاسلام على خمس " .

قال : فارجع الى ربك فان امتك لاتطبق ذلك ، فراجمني فوضع
شطرها ، فرجعت الى موسى قلت وضع شطرها ، فقال : راجع ربك
فان امتك لاتطبق فراجمت فوضع شطرها ، فرجعت اليه فقال : ارجع
الى ربك فان امتك لاتطبق ذلك ، فراجمته فقال : هي خمس وهسي
خمسون لا يبدل القول لدى فرجعت الى موسى فقال : راجع ربك
فقلت : استحييت من ربي " (١)

وان الله سبحانه وتعالى أوجب الصلاة على كل مسلم سواء كان
ذكرا أم أنثى ، حرا أم عبدا ، غنيا أم فقيرا ، مسافرا أم مقيما ،
مريضا أم صحيحا ، فلا تسقط عن احد مادام أنه معه عقله حسنى
المريض يلزمه ان يصلي قائما فان لم يستطع فقاعدا فان لم يستطع ،
فعلى جنب ، فان لم يستطع فيؤمى* بعينه كما هو رأى جمع من
اهل العلم .

عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال : كانت بي بواسير
فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال : صل قائما فان لم
تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلى جنب (٢) .

(١) رواه البخارى في صحيحه : ج ١ ص ٩١ ، وهو جزء من
حديث الاسراء حيث فرضت الصلاة حينما عرج بالنبي صلى الله
عليه وسلم الى السماء . كتاب الصلاة ، باب كيف فرضت
الصلاة في الاسراء .

(٢) رواه البخارى في صحيحه : ج ٢ ص ٤١ ، كتاب التقصير ،
باب اذا لم يطق قاعدا صلى على جنب .

ثانيا : - جهل كثير من اخواتي المسلمات احكام الصلاة من اركان وشروط وواجبات ، وعدم حرصهن على معرفة ذلك عن طريق القسراءة ، وسوء ال اهل العلم ، فأحببت افرادها ببحث خاص لتطالع عليه كل امرأة غيرة على دينها حرصا على طاعة ربها .

وأحب ان اشير الى انني في بحثي هذا لم اتعرض الا للأحكام التي انفردت بها المرأة دون غيرها ، اما الاحكام المشتركة بينها وبين الرجل فلم اتعرض لها لاختصاص البحث بتلك الاحكام ، ولأن صلاة المرأة كصلاة الرجل لشمولها للخطاب المذكور في قوله تعالى : * وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ * (١) وقوله صلى الله عليه وسلم : (صلوا كما رأيتموني اصلي) (٢) فهي لا تختلف عنه الا فيما ذكرت في هذا البحث ، وقد حرصت على اخراجها في اسلوب سهل يستطيع القارىء مهما كان مستواه ان يطالع عليه ويستفيد منه عم الله بنفعه وجعل العمل خالصا لوجهه انه سميع مجيب .

(١) سورة البقرة : الآية " ٤٣ " .

(٢) سيأتي تخريجه في بيان كيفية صلاة المرأة .

مخطط البحث :

لقد رتبنا البحث على : مقدمة ، وتمهيد ،
واربعة ابواب ، وخاتمة ، حسب المخطط التالي :

المقدمة : ذكرت فيها اهمية البحث وسبب اختيارى له .
التمهيد : يشمل على :

- أ - مكانة المرأة في الاسلام .
- ب - تعريف الحكم ، تعريف الصلاة .
- ج - الاصل في مشروعية الصلاة والحكمة
من مشروعيتها .

الباب الأول : في مقدمات الصلاة ،
ويشمل على ثلاثة فصول :

- الفصل الأول : الاذان ، والاقامة ، واجابتهما .
- الفصل الثاني : عورة المرأة في الصلاة .
- الفصل الثالث : خروج النساء للمساجد .

الباب الثاني : اعدار النساء في الصلاة .
يشمل على فصلين :

- الفصل الأول : الحيض والنفاس .
- الفصل الثاني : صلاة المستحاضة .

الباب الثالث : كيفية الصلاة ،

ويشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : صفة صلاة المرأة .

الفصل الثاني : امامة المرأة .

الفصل الثالث : الجمعة .

الباب الرابع : المرأة والصلوات ذوات الاسباب ،

يشمل على اربعة فصول :

الفصل الأول : صلاة المحجدين .

الفصل الثاني : صلاة الكسوف .

الفصل الثالث : صلاة الاستسقاء .

الفصل الرابع : صلاة الجنائز .

ويشمل على المباحث الآتية :

البحث الأول : تغسيل المرأة .

البحث الثاني : تكفينها .

البحث الثالث : موقف الامام حين الصلاة عليها ،

البحث الرابع : حكم صلاتها على الجنائز .

البحث الخامس : اتباع النساء للجنائز ، وزيارتهم

للقبور .

الخاتمة :

تشمل النتائج التي توصلت اليها في هذا البحث .

هذا هو مخططي في هذا البحث ، فان وفقت فيه السسى
الصواب ، وهو ما أنشد ، فهو من فضل الله عليّ ، وان اخطأت
فهو منى ومن الشيطان ، والاسلام منه براء ، وحسبي اني كنت
حريصة على ألا اقع في خطأ ، وآمل الا يفوتني الأجران شاء الله .
وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله واصحابه وسلم تسليما
كثيرا الى يوم الدين ، والحمد لله رب العالمين .

الباب التمهيدي

يحتوي على قصّتين :

الفصل الأول :

مكانة المرأة في الاسلام

الفصل الثاني :

تعريف الحكم

تعريف الصلاة

الأصل في مشروعية الصلاة

الحكمة من مشروعية الصلاة

الفصل الأول

مكانة المرأة
في الإسلام

مكانة المرأة في الاسلام :

الحمد لله القائل * مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ اُنْثَىٰ وَهُوَ
مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا
يَعْمَلُونَ * (١)

والقائل * وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا
أَلَيْهَا ، وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ
يَتَفَكَّرُونَ * (٢)

والصلاة والسلام على عبده ورسوله محمد بن عبد الله القائل :
(استوصوا بالنساء خيراً) (٣) . وعلى آله وصحبه والتابعين اليه
باحسان الى يوم الدين .

أما بعد ،

فقد كثر الحديث في هذه الأزمنة عن المرأة وأفردوها بقضايا
خاصة وقالوا : ان المرأة تشكل نصف المجتمع من حيث العدد ،
ومن حيث انها تخرج اجيالا من تحت تربيتها ، وفي غضون ذلك
سددت الاسهم نحوها لافسادها وافساد مجتمعا ، فكثر الدعاء
الى خروج المرأة من بيتها ومشاطرتها للرجل في اعماله ، يتبعون في
ذلك سنن من قبلهم اليهود والنصارى ، ويريدون تقليدهم ، ويزعمون
ان ذلك هو التقدم والرفق والتعدن .

(١) سورة النحل : الآية " ٩٧ "

(٢) سورة الروم : الآية " ٢١ "

(٣) رواه البخارى في صحيحه : ٦ ص ١٤٥ باب الوصاية بالنساء

وصدق الرسول صلى الله عليه وسلم حينما قال : (لو دخلوا
حجر ضب لدخلتموه) (١)

ولقد خرجت المرأة بالفعل سافرة متبرجة في كثير من البلاد
العربية والإسلامية ابتداءً بتركيا المسلمة حيث قضى أتاتورك ، وهو
من يهود الدونمة - على ماتبقى من الخلافة العثمانية ، وبالقضاء على
كل مظاهر الإسلام الموجود حتى أن مسجد (أيا صوفيا) حوله إلى
متحف ، وما زال هكذا حتى فرض على النساء الخروج سافرات متبرجات ،
ثم بعد ذلك تبعتها بعض البلاد العربية حيث قام بعض نساءها على
أثر مصادقتها لندوب الاستعمار في ذلك الوقت بالدعوة إلى السفور ،
ودفع ببعض الأحرار إلى أن يكتب كتابة يدعو فيه إلى نيل الحجاب
والإبقاء على المرأة ، واستغله الاستعمار بكافة أشكاله أبشع استفحال
وروجوا له أعظم ترويج ، ثم توالى بعد ذلك داعيات التحرر ودعاه ،
وسرت هذه الدعوة في النساء كما تسرى النار في الهشيم إلى أن انتشرت
ثم تبعتها دول عربية ، وهاهنا الدعوة تنتشر حتى تصل إلى الجزيرة
العربية أو تكاد ، واختلط الرجال بالنساء في المدارس والجامعات ،
ولم يبق مكان إلا وتختلط فيه النساء بالرجال ، نسأل الله أن يرد
النساء المسلمات إلى صوابهن ورشدهن ، فهاهنا المرأة خرجت سافرة
بحجة التحرر ، وأصرت ألا أن تنافس الرجل في العمل وفي ميادين
الحياة المختلفة بحجة المساواة مع الرجل ، لكن ماذا كانت عاقبة
هذا كله ؟ ! لقد كانت هي الخسارة ، خسرت الحياة الوارفة
الظلال في بيتها ، لتصبح سلعة رخيصة في يد الرجال ، ازداد عربها

(١) رواه الإمام أحمد وهو جزء من حديث أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال : " لتبمن سنن من كان قبلكم شبرا بشجر
وذراعا بذراع حتى لو دخلوا حجر ضب لدخلتموه " ج ٢ ص ٥١١
ورواه البخاري عن أبي سعيد الخدري بلفظ : " حتى لو دخلوا حجر
ضب لتبتموهم ، قلنا : يا رسول الله اليهود والنصارى ، قال :
فمن . ج ٨ ص ١٥١ ، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب ١٤ .

وقلعت سماعاتها حتى انها أصبحت تنادى بالعودة الى المنزل ،
وتحسد المرأة المسلمة على مكانتها المرموقة ، فبهيثا لك اخي المسلمة ،
والكلام في هذا الموضوع طويل جدا ولا استطيع اعطائه حقه
كاملا في مثل هذا المقام . غير أن ما لا يدرك كله لا يترك كله .

فسوف أبين كيف أعزّ الاسلام المرأة واعطاها حقها كاملا غير
منقوص ، واسبق ذلك ببيان مكانتها في الملل والنحل الاخرى ،
فالضد يظهر حسنة الضد ، فقد كانت لدى اغلب الأمم قبل الاسلام
وضع مهين ، قاس مذل ، فلم يكونوا يعتبرونها انسانا ذا روح ، بل
كانوا يعتقدون أنها من روح وضيعة ، وأنها اصل الشرور و منبع الآثام .

فالمرأة اليونانية : في غاية الانحطاط وسوء الحال من

حيث نظرية الاخلاق والحقوق القانونية ، والسلوك الاجتماعي ، فلم تكن
لها في مجتمعهم منزلة أو مقام كريم ، وكانت الاساطير اليونانية قد
اتخذت امرأة خيالية ، (باندوا) ينوع لجميع آلام الانسان
ومصائبه ، فلم تكن المرأة عندهم الا خلقا من الدرك الاسفل في غاية
المهانة ، والذل محتقرة حتى سحوها رجسا من عمل الشيطان ، وبقي
هذا السلوك في اول عهدهم بالنهضة ثابتا على حاله ، ربما تخلله تعديلات
قليلة بسبب تأثير ذبوع العلم وانتشار انوار الحضارة ، والمرأة عندهم
كسقط المتاع تباع وتشترى في الاسواق ، مسلوية الحرية والمكانة فسي
كل ما يرجع الى حقوقها المدنية ، ولم يمحوها حقها في الميراث ، اذ أن
حق الارث عندهم وقف على المذكور ، وابقوها طيلة حياتها خاضعة
لسلطة الرجل ، وكلوا اليه أمر زواجها فهو يستطيع أن يفرض عليها من

يشاء زوجا ، وجعلوا الحق للرجل في فصم عرى الزوجية بينما لم يمنحوا المرأة الحق في طلب الطلاق الا في حالات استثنائية .

وفي هذا الجو ، تنوأت المآثرات والمومسات مكانة عالية فسي المجتمع لانثير لها في تاريخ البشرية كله ، وتبدلت المرأة واغتلطت بالرجال في الاندية والمجتمعات ، فشاعت الفاحشة حتى اصبح الزنى امرا غير منكر ، وحتى غدت دور البغايا مراكز للسياسة والادب ، ثم اتخذوا التماثيل المارية باسم الادب والفن ، فأخذوا يظهرن بهسما وبلافتان في صنمها ، واتقنهم ذوقهم هذا ، فكانت هي التي تحرك فيهم الشهوات دوما وتحد في غرائزهم البهيمية ، واصبح عامتهم ينظرون الى عقد الزواج نظرة من لا يهتم به ولا يرى اليه من حاجة ، وقلما يرون بأسا بأن يحاشر الرجل المرأة ويغادنها علنا من غير عقد ولا نكاح ، فكانت النتيجة أن خضعت لآخلاقهم وغرائزهم الشهوانية هذه ديانتهم ايضا .

وانتشرت فيهم عبادة (افروديت) التي غادنت ثلاثة آلهة وهي زوجة اله خاص ، وايضا كان من أخذانها رجل من عامة البشر علاوة على الآلهة ، فولدت (كيوسيد) اله الحب عندهم نتيجة اتصالها بذلك الخدن البشري ، ثم لم يشبع غرائزهم ذلك حتى انتشر عندهم اللواط ، وأقاموا لذلك تماثيل (هرموديس وارستوجتين) وهما في علاقة آثمة تأباه الفطرة البشرية (١) .

(١) انظر : المودودي / الحجاب : ص ١٢ - ١٦
د . السباعي / المرأة بين الفقه والقانون : ص ١٣ - ١٤ ،
د . احمد الحجي الكردي / احكام المرأة في الفقه الاسلامي : ص ٩

والمرأة الرومانية : لم تكن اسعد حالا من اختها اليونانية

فكان الرجل رب الاسرة في مجتمعهم له حقوق الملك كاملة على اهله واولاده ، حتى أنه بلغ من سلطته في هذا الشأن اباحة قتل زوجته في بعض الأحيان ، ولم يكن ملزما بقبول ضم ولده منه الى أسرته ذكرا كان أو أنثى ، بل كان يوضع الطفل بعد ولادته عند قديمه ، فإذا رفضه وأخذه بين يديه كان ذلك دليلا على أنه قبل ضمة الى أسرته والا فانسه يعني رفضه لذلك فيؤخذ الوليد الى الساحات العامة ، او باحسات هياكل العبادة فيطرح هناك فمن شاء أخذه اذا كان ذكرا ، والا فان الوليد يموت جوعا وعطشا ، وتأثرا من حرارة الشمس او برودة الشتاء .

وكان لرب الاسرة السلطة على زوجته وزوجات ابناؤه وابناء ابناؤه تشمل البيع ، والنفي ، والتمذيب ، والقتل ، فكانت سلطته سلطة ملك لاحماية ، ولم يبلغ ذلك الا في اوقات متأخرة .

وكان الأب هو الذى يقوم بتزويج الابناء والبنات دون ارادتهم . أما من ناحية الاهلية المالية ، فلم يكن للبنث حق التملك واذا كسبت مالا اضيف الى اموال رب الاسرة ، ولا يؤثر في ذلك بلوغها ولا زواجها ، وفي العصور المتأخرة تقرر ان الاموال التي تحوزها البنت عن طريق ميراث أمها تتميز عن اموال ابيها ، ولكن له الحق في استعمالها واستغلالها ، وعند تحرير البنت من سلطة الاب يحتفظ الاب بثالث اموالها كملك له ويعطيها الثلثين .

وظل الأمر على هذه الحال ازمانا طويلة الى ان قرروا أن كل ماتكسبه البنت عن طريق آخر غير رب الاسرة ملكا لها ، اما الاموال التي

يحطّيها رب الاسرة فتظل ملكا له ، على أنها وان اعطيت حق التملك ،
الا أنها لاتستطيع التصرف فيه دون موافقة رب الاسرة ، واذا مات
رب الاسرة تنتقل ولاية الفتاة الى الوصي ، ثم عدل ذلك بحيلة لكي
تتخلص من تلك الولاية بأن تبيع المرأة نفسها لولي تختاره ، في عقد
متفق عليه بينهما على ان هذا البيع يحررها من قيود الولاية لكي
لا يعارضها من اشتراها في اى تصرف تقوم به ، وهكذا ظلت المرأة
قاصرة الاهلية فيما يتعلق بالناحية المالية .

وظلل هكذا الى ان اخذت نظرية الرومان في النساء تتبدل
ومازال هذا التبديل يطرأ على انظمتهم وقوانينهم المتعلقة بالاسرة وعقد
الزواج والطلاق الى ان انقلب الامر ظهرا لبطن ، فلم يبق لحقود
الزواج عندهم معنى سوى انه عقد صوري مدني فحسب يتوقف بقاؤه
ومعينه على رضا المتعاقدين ، ثم سهلوا أمر الطلاق تسهيلا جعله شيئا
عاديا يلجأ اليه لاتفه الأسباب ، وقد بلغ من كثرته وندوع أمره ان جعلت
النساء يحدون أعمارهن بأعداد أزواجهن .

وتدرجت المرأة عندهم من سيء الى اسوأ ، الى ان أصبح الزنا
عندهم شيئا عاديا ، وتداعت عرى الأخلاق وصيانة الآداب في المجتمع
الروماني الى الحد الذي اندفعت فيه تيارات من الحاربات والفواحش ،
فأصبحت المسارح مظاهر للخلاعة والتبج ، ومن جراء هذا كله راجست
مهنة الموسسات والداعرات ، وتهافت النساء على تلك المهنة الحقيرة ،
وادی ذلك الى انتشار استحمام الرجال والنساء على مشهد من الناس
في صور تقشعر لها الابدان ، نسأل الله العافية من هذا (١)

(١) المودودي / الحجاب : ص ١٨ - ٢٠ ، مهدية شهادة
الزميلي / لباس المرأة وزينتها في الفقه الاسلامي : ص ١٥ - ١٦ .
د . السباعي / المرأة بين الفقه والقانون : ص ١٥ - ١٧ .

والمرأة لدى الهنود : لم تكن بأحسن حظا عن ذكرنا .

فالمرأة فبي نظام (مانو) لم تكن لها الحق في الاستقلال عن ابئها أو زوجها أو ابنها بل هي خادمة لهم ، ولا تملك أهليسة التصرف في مالها ، فاذا مات جميع هؤلاء وجب ان تنتمي الى رجل من اقارب زوجها وهي قاصرة طيلة حياتها لا تملك شيئا من أمرها ، وكل حقوقها واموالها منوطة بزوجها ، فاذا مات لم يكن لها حق في الحياة بل يجب ان تموت يوم موت زوجها بحرقها معه وهي حية على موقد واحد كأنها قطعة حقيقية منه ، واستمرت هذه العادة الى ما قبل مائتي سنة تقريبا .

وقد بلغت اهانة المرأة عندهم الى انها تقدم قربانا للالهة لترضى .

وفي بعض المناطق يقدم أهل تلك المنطقة فتاة في كل سنة الى شجرة مقدسة عندهم لتأكلها .

وفي قانون (حمورابي) - التي اشتهرت بها بابل - كانت تمتبر المرأة مثل السائمة لا أهلية لها لا في الملك ولا في التصرف ، واذا قتل رجل ابنة رجل آخر فعليه ان يسلمه ابنته ليقتلها او يسترقها حسبما يشاء (١) .

- (١) عباس محمود العقاد / المرأة في القرآن : ص ٥٢ ،
د . محمد علي البار / عمل المرأة في الميزان : ص ١٣ ،
د . السباعي / المرأة بين الفقه والقانون : ص ١٨ ،
احمد الحجي الكردي / احكام المرأة في الفقه الاسلامي : ص ١٠
مهدي شحادة الزميلي / لباس المرأة وزينتها في الفقه الاسلامي ص ١٨

وفي اليهودية : كانت المرأة في مرتبة الخادم ، ولأبيها الحق في بيعها وهي قاصرة ، حيث لا ترث الا اذا لم يكن لأبيها ذرية من الذكور ، او مات برع به لها ابوها في حياته ، وفي المهد القديم (التوراة المحرفة) ان المرأة لا ترث مادام في الاسرة رجال بل انها هي نفسها تورث كمتاع فاذا مات زوجها يرثها اقرب ولسي لزوجها .

وقد وصلت المرأة عندهم من الذل والانحطاط الى درجة اعتبارها أصل الشرور ومنبع الخطيئة ومصدر الآثام ، وهي نجسة خاصة أيام حيضها ومن لامسها يكون نجسا سبعة أيام . وهي في نظرهم ، لعنة ينهني التحرز منها والابتعاد عنها لأنها سبب خروج آدم من الجنة فهي التي أفترته بأكل التفاحة (الشجرة المحرمة) فتكون سبب اللعنة الابدية التي نزلت بآدم وذريته فيولد كل ذريتها ملطخين بعار الخطيئة .

وقد جاء في التوراة (المرأة أمر من الموت ، وان الصالح امام الله ينجو منها ، رجلا واحدا بين الف وجدت ، اما امرأة فبيسن اولئك لم اجد) (١)

(١) د . السباعي / المرأة بين الفقه والقانون : ص ١٩ ،
د . البار / عمل المرأة في الميزان : ص ١٤ ،
احمد الحجي الكردي / احكام المرأة في الفقه الاسلامي ص ١٠ ،
مهدي شحادة الزميلي / لباس المرأة وزينتها في الفقه الاسلامي :
ص ١٩ .

والمرأة المسيحية : لم تختلف عن ذكرنا آنفا ، وان اختلفت

المعارف ، الا أنها جميعها تتجه نحو هدف واحد هو ظلم المرأة واحتقارها وعدم اعتبارها انسانا له كيان وحقوق وعليه واجبات ، بل انها من سقط المتاع ومصدر الشقاء والالام ، وهي شر لا بد منه ، وينسوع المعاصي واصل السيئة والفجور وهي للرجل باب من ابواب جهنم ومنها ابلجست عيون المصائب الانسانية جمعا هذه المرأة في نظـر المسيحيين ، وان كانت المسيحية حاولت ان تتدارك الفوضى الخلقية التي حلت في عالم الخرب ، وقد تكون وفقت بمضى التوفيق في القضاء على مظاهر الضرى والحد من فشو المومسات .

ولقد كان رجال الدين النصارى يحملون فكرة مبنية عن العلاقة بين الرجل والمرأة ولو كانت عن طريق الفكاك المشروع حيث اعتبروها من النجس .

واصبحت الحياة الفردية مقياسا لسمو الاخلاق ، كما صارت الحياة العائلية علما على الانحطاط والاهانة ، واصبح من المحتوم ان من يريد ان يعيش عيشة نزيهة شريفة فليترك الزواج اصلا ، ولا يعاشر امرأته معاشرة الزوج لزوجته .

وبعد هذا اصدروا قانونا بأن رجال الكنيسة لا يختلئون بزوجاتهم وان لا يتلاقى الرجل والمرأة الا برأى من الناس ، واستمروا على تصوير تلك العلاقة بأبشع الصور حتى انهم قالوا كل زوجين يبيتا معا ليلة عيد من الاعياد ، ولا يجوز لهما ان يحضرا ذلك العيد ، وادى هذا التصور الى ان الحياة الزوجية اصبحت مبعث هج وضيق

للرجال والنساء ، وادى ايضا الى انحطاط منزلة المرأة في كل ناحية من نواحي الحياة .

وانتشر في هذه الديانة ان المرأة ليس لها روح ، وفي عام ٥٨ م عقد مؤتمرا للبحث عن ماهية المرأة هل هي انسان أم لا . وفي عام ٥٨٦ م قرروا ان المرأة جسد به روح دنيئة وخالية من الروح الناجية من عذاب جهنم ما عدا ام المسيح .

واخيرا قرروا أنها انسان خلقت لخدمة الرجل فحسب . واستمر احتقار المرأة عندهم وحرمانها لحقوقها طيلة القرون الوسطى ، ولقد بلغ هذا الاحتقار الى ان الرجل يجوز له ان يبيع زوجته .

يقول الفيلسوف : (هربرت سبنسر) الانجليزي : (ان الزوجات كانت تباع في انجلترا فيما بين القرن الخامس والقرن الحادى عشر وانه حدث اخيرا في القرن الحادى عشر ان محاكم الكنيسة سنت قانونا على ان للزوج ان ينقل او يصير زوجته الى رجل آخر لمدة محدودة حسبما يريد الرجل المنقوله اليه المرأة) .

ومن الطريف ان حدد ثمن الزوجات في انجلترا عام ١٨٠٥ م بستة بنسات (نصف شلن = ربع ليرة سورة (١) = نصف ريال سعودي تقريبا

(١) المودودى / الحجاب : ص ٢١ - ٢٢ ، د . السباعي / المرأة بين الفقه والقانون : ص ٥١ ، مهدية شعادة الزميللي / لباس المرأة وزينتها في الفقه الاسلامي : ص ٢٠ - ٢٢ ، احمد حجي الكردي / احكام المرأة في الفقه الاسلامي : ص ١١ ، د . محمد علي البار / عمل المرأة في الميزان : ص ١٧ .

مكانة المرأة في الجاهلية :

واذا عدنا الى البيئة العربية قبل الاسلام ، وجدنا المرأة العربية مهضومة في كثير من حقوقها ، فليس لها حق الارث ، بل كانت المرأة مصدر ذل ، وعار ، وقد بلغت من المهانة الى انها تسورث كما يورث الخاع .

عن ابن عباس ، قال : (كان الرجل اذا مات ابوه او حميه فهو احق بامرأته ، ان شاء امسكها ، او يهبها حتى تفتدى بصداقها او تموت فيذهب بمالها) .

وكانت المرأة في الجاهلية يطفف معها الكيل فيتمتع الرجل بحقوقه ، ولا تتمتع بحقوقها ، يوء خذ ما توءى من مهر ، وليس لها على زوجها اى حق ، وليس لها حق في اختيار زوجها ، بل اذا مات زوجها وله اولاد من غيرها يكون الولد الاكبر احق بزوجة ابيه من غيره ، ويحترها ارثا ، فان اراد ان يعلن عن رغبته في السزواج منها طرح عليها ثوبا ، أو تفتدى نفسها منه بمال ، وكانوا يهبونها على الصبي حتى يكبر اذا شاء تزوجها واذا شاء زوجها ممن يشاء واخذ صداقها مالم تكن اما فلم يكن ينكحها .

ومن ناحية الطلاق فانه عندهم من غير عدد محدد فللسزوج ان يطلق زوجته متى شاء ويراجعها متى شاء وذلك بأن يطلق الرجل امرأته فاذا كانت تحل راجعها ثم يحاود الطلاق مرة أخرى ويراجعها مرة أخرى وهكذا ... ! لكي يوقع بها الضرر ويمنعها من ان تمسش معه ، او تتزوج زوجا غيره ، فأى ظلم وتحسف هذا ؟ !

وكذا تعدد الزوجات لم يحدد بحدود معين ولم يشترط بشروط تمنع الجور والظلم عن المرأة بل انه يحق للنزوح ان يتزوج ما يشاء من النساء وان يعيل مع من يريد من زوجاته دون النظر لشعور الزوجات الاخريات .

وكانوا في الجاهلية لا يكتفون بحرمانها من الميراث ومن كافة حقوقها ، بل تعدى ذلك الى انهم في اكثر الاحيان يحرمونها من الحياة ، فكان المرء اذا ولدت له انثى اخذها وحفر لها حفرة فرماها فيها واهال عليها التراب ، وما اظن احدا يكون اغلظ طبعاً واقسى قلباً من العربي الذي كان يحفر لابنته وهي تنفض التراب عن لحيتيه ووجهه ثم يدفنها فيه ، وهي تصرخ وتستغيث ولا مجيب لها .

واليكم هذه القصة التي تدل على ظلم هذا الرجل وقسوة قلبه حكاه محمد اسلامه على الرسول صلى الله عليه وسلم ، روى ان رجلاً من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يزال مختماً بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : (مالك تكون محزوناً) ؟ فقال يارسول الله : اني اذنبت ذنباً في الجاهلية فأخاف ان لا يغفره الله وان اسلمت ، فقال له : (اخبرني عن ذنبك) ، فقال يارسول الله : اني كنت من الذين يقتلون بناتهم فولدت لي بنت فتشفعت اليّ امرأتي أن اتركها فتركتها حتى كبرت وادركت وصارت من اجمل النساء فخطبوها فدخلتني الحمية ولم يحتمل قلبي أن أزوجهـا او اتركها في البيت بخير زوج فقلت للمرأة : اني اريد أن اذهب الى قبيلة كذا وكذا في زيارة اقربائي فابحثيها معي ، فسرت بذلك وزينتها بالشباب

والحلي وأخذت عليّ المواثيق بأن لا أخونها ، فذهبت بها إلى رأس بئر فنظرت في البئر ففطنت الجارية اني أريد أن القيها في البئر فالتزمتني وجعلت تبكي وتقول : يا أبت أيش تريد أن تفعل بي فرحمتها ، ثم نظرت في البئر فدخلت عليّ الحمية ، ثم التزمتني وجعلت تقول : يا أبت لاتضيع أمانة أمي ، فجعلت مرة أنظر في البئر ومرة اليها وأرحمها حتى غلبني الشيطان فأخذتها والقيتها في البئر منكوسة وهي تنادى في البئر : يا أبت قتلتنى ، فمكثت هناك حتى انقطع صوتها فرجعت ، فبكى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وقال : (لو أمرت أن اعاقب احدا بما فعل في الجاهلية لعاقبتك) .

اي ان الاسلام يجب ويقطع ما كان قبله من المعاصي بكسى صلى الله عليه وسلم واصحابه رحمة لتلك القتيلة ظلما بيد أبيها وقد توسلت اليه واستغاثت به ولا ذنب لها الا أنها أنش !!

وقد وصل هذا الجور والكره للبنات الى درجة ان بعض الأمهات تخشى من هذا المصير الأليم فتحفر لنفسها حفرة قبل ان تلد فانها وضعت بنتا القتها في تلك الحفرة لتجنب ابنتها المأساة فيسأ بعد ، وقد تقوم بخنقها بعد الولادة .

وبلغ هذا الكره ما اشار اليه القرآن الكريم بقوله تعالى : * وَإِذَا بَشِيرٌ أَحَدَهُمْ بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ، يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ ، أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ ، أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ * (١)

وكانت كراهيتهم للبنات تنبع من شيئين هما :

١ - ان الفتاة لاتفني شيئا في الحرب .

٢ - خوف المار والفقر .

وكيف يقتلون بناتهم لهذا السبب - خوف المار - مع ان انواع النكاح الموجودة لديهم تدل على النقيض من ذلك ، فلو كسان عندهم غيرة على المرأة لما اباحوا تلك الانواع وهي كما ذكرها البخاري في كتاب النكاح .

قالت السيدة عائشة رضي الله عنها : ان النكاح في الجاهلية كان على أربعة انحاء ، هي :

١ - فنكاح منها : نكاح الناس اليوم يخطب الرجل الى الرجل وليته أو ابنته فيصدقها ثم ينكحها ، وهذا لاغبار عليه .

٢ - النكاح الآخر : كان الرجل يقول لامرأته اذا طهرت ^{طهرت} من

طمئنها : ارسلي الى فلان فأستبضي منه ويمتزلها زوجها
ولا يمسه ابدا حتى يتبين حملها من ذلك الرجل الذي تستبضع منه فاذا تبين حملها اصابها زوجها اذا أحب وانما يفعل ذلك رغبة في نجابة الولد . (تماما مثل مايفعلون في الابقار ، والاغنام ، والخيول ، والبغال ، عندما ترسل الى الفحل النجيب لتأتي منه بنتاج جيد) .

فكان هذا النكاح نكاح الاستبضاع .

٣ - والنكاح الآخر : يجتمع الرهط مادون المشرة فيدخلون على المرأة ، كلهم يصيبها فاذا حملت ووضعت ومر عليها ليال بعد ان تضع حملها ارسلت اليهم ، فلم يستطع رجل منهم ان يمتنع حتى يجتمعوا عندها تقول لهم : قد عرفتكم الذى كان من امركم وقد ولدت فهو ابنك يا فلان تسمي من احبت باسمه فيلحق به ولدها ولا يستطيع ان يمتنع منه الرجل .

٤ - ونكاح آخر : يجتمع الجمع الكثير من الرجال فيدخلون على المرأة لامتنع فمن جاءها ومن البهايا كن ينصبن على ابوابهن رايات تكون علما ، فمن ارادهن دخل عليهن فاذا حملت احداهن ووضعت حملها جمعوها لها ودعوا لها القافة ، ثم الحقوا ولدها بالذى يرون فالتا ط (١) به ودعي ابنه لا يمتنع من ذلك (٢) .

وكانوا في الجاهلية ايضا يكرهون فتياتهم على البغاء ، وكانوا يتاجرون بأبضاعهن ، واشهر من فعل ذلك عبد الله بن أبي ابن سلول رأس النفاق في المدينة المنورة حيث كانت له فتيات (جوارى) يجبرهن على البغاء ويتكسب من ذلك .

(١) التا ط : التصق .

(٢) صحيح البخارى : ج ٦ ص ١٣٢ - ١٣٣ .

فقد روى الاعمش عن ابي سفيان ، عن جابر ، قال : كان
عبد الله بن أبي بن سلول يقول لجارية له : اذهبي فابقينا شيئا ،
فأنزل الله عزوجل : * ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا
لتبتغوا عرض الحياة الدنيا ومن يكرههن فان الله من بعد اكرههن
غفور رحيم * (١)

وكانت النساء يتبرجن ويتعرضن للرجال بالافراء ،
وهكذا نرى ان المرأة في الجاهلية لاقت الهوان والجهسروت
والقسوة .

وبالرغم من هذه المهانة هناك من يثبت ان بعضا من العرب فسي
جاهليتهم كرموا المرأة فكانت موضع شرف العربي وفخره ، فكان يقوم
بحمايتها والدفاع عن شرفها والثأر لامتهان كرامتها فكم من حروب قامت
على سبيل الدفاع عنها وما حرب (ذى قار) التي سجلت احداثها على
صفحات التاريخ بين الفرس والعرب ماكانت الا بسبب امرأة ، وكذلك
(حرب البسوس) وغيره (٢)

(١) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ٤ ص ٢٣٢٠ ، باب في قوله تعالى :

* ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء * .

(٢) انظر : محمد علي البار / عمل المرأة في الميزان : ص ١٨-١٩

د . مصطفى السباعي / المرأة بين الفقه والقانون : ص : ٢٢ ،

مهديّة شحادة الزميل / لباس المرأة وزينتها في الفقه الاسلامي :

ص ٣٠ - ٣١ ، محمد الحامد / رحمة الاسلام للنساء ص ٧-٨

د . احمد الحجي الكردى / احكام المرأة في الفقه الاسلامي :

ص ١١ - ١٢ .

مكانة المرأة في الاسلام :

في اواخر القرن السادس الميلادى ووسط هذا الظلام
المخيم على قضية المرأة في جميع أنحاء العالم المتمدن وغير المتمدن
يومئذ ، انطلق من جزيرة العرب ، من فوق رمالها الدكناء ، وسهولها
الجرداء ، وجبالها الحمراء ، من مكة المكرمة ، انطلق صوت السماء ،
صوت الحق ، على لسان نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بدعوتــــه
المخالفة المصلحة لانقاذ البشرية جمعاء من جور البشر الى عدل
الاسلام ، فأوقف المظالم التي كانت تلاحقها المرأة ، وحدد لها
مكانها الطبيعي ؛ وبين انها والرجل من جنس واحد ، قال تعالى :
* يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ
لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ * (١)

فلا سلام كم المرأة ، واعلى شأنها ورفعها من وهدة الذل
ومن مستنقع الرذيلة ، فجعل لها حقا في الميراث وأجاز لها التصرف
كما تشاء في اموالها ضمن الدائرة المشروعة .

قال تعالى : * لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ ،
وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا
مَّفْرُوضًا * (٢)

(١) سورة الحجرات : الآية ١٣ .

(٢) سورة النساء : الآية ٧ .

وقال زيد بن ثابت : اذا ترك رجل او امرأة بنتا فلها
النصف وان كانت اثنتين واكثر فلهن الثلثان ، وان كان معهن ذكر
بدى بمن شركهم فيؤتى فريضته فما بقي فللذكر مثل حظ الانثيين (١)

سئل ابو موسى عن ابنة وابنة ابن واغت فقال للأبنة النصف ،
ولالأخت النصف ، وأت ابن مسعود فسيتابمني فسئل ابن مسعود
وأخبر بقول ابي موسى فقال : لقد ضللت اذا ، وما أنا من المهتدين
أقضي فيها بما قضى النبي صلى الله عليه وسلم للأبنة النصف ، ولابنة
الابن السدس تكملة الثلثين ، وما بقي فلأخت فأتينا ابا موسى فأخبرناه
بقول ابن مسعود ، فقال : لا تسألوني ما دام هذا الخبر فيكم (٢)

وهناك غيرها من الأدلة الدالة على اثبات حق المرأة في

الميراث .

وقد رفعها من حقارة الشأن الى مصاف الكرامة ، والمز ،
قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا
وَلَا تَمْلُوهُنَّ ، لَتَذْهَبْنَ بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ
مُبِينَةٍ ﴾ (٣)

(١) رواه البخارى / صحيح البخارى : ج ٨ ص ٥ باب

ميراث الولد من ابيه وامه .

(٢) رواه البخارى / صحيح البخارى : ج ٨ ص ٦ باب ميراث

ابنة ابن مع ابنة .

(٣) سورة النساء : الآية " ١٩ " .

فها هو الاسلام وضع المرأة في مكانها الصحيح لها ، فرفع
عنها الظلم ، والجور ، والتعسف ، وأثبت لها أهلية التصرفات المالية ،
كالبيع ، وجميع انواع الخيارات ، والسلم ، والصرف ، والشفعة ،
والاجارات ، الخ . وسائر انواع المعاملات .

وصحح ذلك منها واعتبرها كاملة الأهلية ، في كل هــــــــــــــــــــــ
التصرفات ، لكن رغب اليها الا تباشر ذلك الا عند الحاجة .
وأباح الاسلام الطلاق للحاجة ، فهو وان كان ابغض الحلال
الى الله ، الا أنه انسب الوسائل التي يمكن اتباعها اذا حصل بين
الزوجين خلاف يؤدى الى عدم امكان امساكها بالمعروف فحينئذ
يكون التسريح بالاحسان ، فالاسلام عندما اباح الطلاق نظمه بما يمنع
تمسف الرجل فيه واستبداده في امره فجعل له حدا لا يتجاوزه
وهو الثلاث ، وجعله على مراحل ليلائم النفس البشرية ، فالاسلام
لم يترك اى تشريع هكذا بل كل تشريع شرعه بنظام ملائم لطبيعة
البشر ، حتى هذا الفراق شرعه تيسيرا للحلاقة بين الزوجين ، فلا
يحصل الا بعد تروى وفكر ، وجعل لايقاعه وقتا ولا ثره عدة تتيح
للزوجين العودة الى الصفاء والوثام ومراجعة النفس ، فعلى الزوج ان
يحاسب نفسه اولا اذا أحس بالنفرة من زوجته ، عسى ان يكون في الصبر
على هذه النفرة خير لا يعلمه ، قال تعالى : * فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰ
أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَیَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا * (١)

فإذا عجز عن مخالبة هذه النفرة فلا يتمحل بالطلاق البائن ،

وليطلق طلاقاً رجعياً ، لأنه ربما يتم على فعله وتتوق نفسه السي
المراجعة ، قال تعالى : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَاِمْسَاكِ بِحُزْنٍ اَوْ تَسْرِجِ
بِاِحْسَانٍ ، وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ اَنْ تَاْخُذُوْا بِمَا اَتَيْتُمُوْهُنَّ شَيْئًا اِلَّا اَنْ يَخَافَا
اَلَا يَقِيْمَا حُدُوْدَ اللّٰهِ ، فَاِنْ خِفْتُمْ اَلَا يَقِيْمَا حُدُوْدَ اللّٰهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا
فِيْمَا افْتَدَتْ بِهِ ، تِلْكَ حُدُوْدُ اللّٰهِ فَلَا تَمْتَدُوْهَا ﴾ (١)

فتلاحظ ان الطلاق في الاسلام - مع بفضه له - كما فسي

الحديث : (ابفض الحلال الى الله عزوجل الطلاق) (٢) -

يحافظ على كرامة المرأة وعلى بقاء اسرتها ويدفع الضرر عنها وذلك
بتحديد بحد ممين وهو ثلاث طلقات الأولى والثانية يمكن للزوج
مراجعة زوجته مادامت في العدة بدون رضاها وبدون مهر وعقد جديد
فجملت هاتان الطلقتان لصالح المرأة ، لعل هذه الحاصفة تهدأ ثم
تعود الحياة الزوجية الى طبيعتها .

وبعد ذلك جاء القرار الحام لكي يحد من تلاعب الزوج

بالطلاق وهو انه اذا طلق الثالثة فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره
قال تعالى : ﴿ فَاِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهٗ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا
غَيْرَهُ فَاِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا اَنْ يَتَرَاجَعَا اِنْ ظَنَّا اَنْ يَقِيْمَا حُدُوْدَ اللّٰهِ
وَتِلْكَ حُدُوْدُ اللّٰهِ يَمِيْنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُوْنَ ﴾ (٣)

(١) سورة البقرة : الآية " ٢٢٩ " .

(٢) رواه ابو داود وابن ماجه ، انظر : مختصر سنن ابي داود :

ج ٣ ص ٩٢ ، كتاب الطلاق باب في كراهية الطلاق ،

سنن ابن ماجه : ص ١٤٦ ، باب الطلاق .

(٣) سورة البقرة : الآية " ٢٣٠ " .

ورفعها من حفرة الواد حيث ذكر في القرآن الكريم الوعيد الشديد لمن فعل هذه الفعلة النكراء .

قال تعالى : ﴿ قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴾ (١)
وقال تعالى : ﴿ وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ﴾ (٢)

قال الحافظ ابن كثير : الموءودة هي التي كان أهل الجاهلية يدسونها في التراب كراهية للبنات ، فيم القیامة تسئل الموءودة على أى ذنب قتلت ليكون ذلك تهديدا لقاتلها ، فانه اذا سئل المظلم فما ظن الظالم اذا (٣) ؟ !

وذكر الحافظ ابن كثير ايضا عن خليفة بن حصين قال :
قدم قيس بن عاصم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله اني وأدت اثنتي عشرة ابنة لي في الجاهلية او ثلاث عشرة ، قال :
(اعتق عددهن نسما) ، قال : فأعتق عددهن نسما (٤)
وجاء الاسلام ايضا مبينا الصلة الشرعية بين الرجل والمرأة ، فقد شرعها لحفظ النوع ، وما يتبعه من النظم الاجتماعية ، فلا سلام بين كيفية الزواج المشروع الذى فيه حفظ كرامة كل من الرجل والمرأة ، والمؤدى الى حفظ النسب ، فجعل له شروطا وواجبات - ليس هنا محل ذكرها -

(١) سورة الانعام : الآية ١٤٠ .

(٢) سورة التكوين : الآيتان ٨ - ٩ .

(٣) ابن كثير / تفسير القرآن العظيم : ج ١ ص ٢٢٤ .

(٤) ابن كثير / تفسير القرآن العظيم : ج ١ ص ٢٢٦ .

ونهى عن البغاء كما هو متعارف عليه في الجاهلية ، قال تعالى :
 * وَلَا تَكْرِهُوا قِيَابَكُمْ عَلَى الْبَغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا ، لَتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ
 الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهْهُمْ قَانَ اللَّهُ مِنَ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ غَفُورٌ رَحِيمٌ * (١)

فلا سلام اثبت للمرأة جميع حقوقها واعلن انسانيتها الكاملة ،
 وجعلها عنصرا فعالا في نهوض المجتمعات ، وثما سكرها وسلامتها .

فالمرأة كالرجل في الانسانية سواء بسواء لقوله تعالى :
 * يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ * (٢)

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (انما النساء شقائق
 الرجال) (٣) فانها اهل للتدين والعبادة ودخول الجنة ان احسنت
 ومعاقبته ان اساءت ، لا فرق بينها وبين الرجل في ذلك .

(١) سورة النور : الآية " ٣٣ " .

(٢) سورة النساء : الآية " ١ " .

(٣) رواه ابو داود وهو جزء من حديث عن عائشة قالت : (سئل
 النبي صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجد البلل ، ولا يذكر
 احتلاما ؟ قال : يغتسل ، وعن الرجل يرى انه قد احتلم ،
 ولا يجد البلل ؟ قال : لا غسل عليه . فقالت ام سليم : المرأة
 ترى ذلك ، أعليها غسل ؟ قال : نعم انما النساء شقائق
 الرجال) . وأخرجه الترمذى ، وأشار الترمذى الى راويه
 وهو عبد الله بن عمر بن حفص الممرى - ضعفه يحيى بن سعيد
 من قبل حفظه الحديث .

الحافظ المنذرى / مختصر سنن ابي داود : ج ١ ص ١٦٠-١٦١

رواه الامام احمد في مسنده : ج ٦ ص ٢٥٦ .

قال تعالى : * مَنْ عَمِلْ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنشَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ۖ
فَلَنَجْزِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ * (١)

وقال تعالى : * وَمَنْ عَمِلْ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنشَىٰ وَهُوَ
مُؤْمِنٌ فَلَنُكْرِضَكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ ، يَرْزُقُونَ فِيهَا فَيُخَيِّرُ حِسَابٌ * (٢)

فهي مساوية للرجل في تقديم العمل الصالح والثواب عليه ،
لقوله : * فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أَضِيعُ عَمَلٌ مُّكْرَمٌ ۖ
مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنشَىٰ بَعْضُكُمْ مِّنْ بَعْضٍ * (٣)

وانظر كيف يؤدك القرآن الكريم هذا المبدأ في الآية الكريمة

: الآية

* إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ
وَالْقَانِتَاتِ ، وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ ، وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ ، وَالْخَاشِعِينَ
وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ
فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ ، وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ
مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا * (٤)

-
- (١) سورة النحل : الآية " ٩٧ " .
(٢) سورة المؤمن : الآية " ٤٠ " .
(٣) سورة آل عمران : الآية " ١٩٥ " .
(٤) سورة الاحزاب : الآية " ٣٥ " .

وقال تعالى : * وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ
تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتٍ
عَدْنٍ وَرِضْوَانٍ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ * (١)

ومن المجمع عليه ، المعلوم من دين الاسلام بالضرورة ان على
النساء ما على الرجال من اركان الاسلام ، الا أن الصلاة تسقط عمن
المرأة في زمن الحيض والنفاس مطلقا ، فتركها ولا تقضيها لمشقة ذلك
في تكررها .

اما الصيام فيسقط عنها في زمنها وتقضي ما افطرته من ايام
رمضان لقلتها ، ولعدم تكررها ، اما حجبها فيصح في كل حال ولكنها
لا تطوف بالبيت الحرام الا وهي ظاهرة .

وانهن يشاركن الرجال في العبادات الاجتماعية كصلاة الجماعة
والجمعة ، والميدين ، لكن لم تعزم عليهن ، تخفيفا عليهن ولمصالح
أخرى ، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أذن للحيض بحضور
الحديد في المصلى .

عن ام عطية قالت : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
نخرجهن في الفطر والأضحى الصوتق والحيض (٢) . . . الخ .
وقد شرع لهن من الأمور الاجتماعية والسياسية ما هو أكثر من
ذلك .

(١) سورة التوبة : الآية " ٧٢ "

(٢) سيرد تخريجه في حكم خروج النساء للصلاة الميدين .

قال تعالى ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ، وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ ، إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (١)

فأثبت الله للمؤمنات الولاية المطلقة مع المؤمنين فيدخل فيها ولاية الأخوة والمودة والتعاون المالي ، والاجتماعي ، وولاية النصر الحربية ، والسياسية ، إلا أن الشريعة اسقطت عن النساء وجوب القتال بالفعل ، فكان نساء المسلمين يخرجن في الغزوات مع الرجال ، يسقين الماء ويضمدن الجرحى ، وأنها إذا أجارت أحد من الأعداء والمحاربين نفذ ذلك .

روى عن أم هاني بنت أبي طالب أنها أجارت رجلاً من المشركين يوم الفتح فأنت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له ، فقال : قد أجرنا من أجرت وأما من أمنت (٢)

وأنها تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر كالرجال بالقول ، والكتابة وتناصح الحكام من الخلفاء والملوك والأمراء ، فمن ذلك رأى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه - تغالي الناس في مهوور النساء حين استنعت دنياهن في عصره ، فخاف عاقبة ذلك وهو ما يشكو منه الناس منذ عصور ، فنهى الناس أن يزيدوا فيها عن اربعمائة درهم ، فاعترضت له امرأة من قريش فقالت : أما سمعت ما أنزل الله ؟

(١) سورة التوبة : الآية ٧١ .

(٢) رواه أبو داود / الحافظ المنذرى / مختصر سنن أبي داود :

ج ٤ ص ٦٦ ، باب في أمان المرأة .

بقوله تعالى : * وَأَتَيْتُمُ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا ،
أَتَأْخُذُونَهُ بِهَيْثَانًا وَإِنَّمَا مِثْنًا * (١)

فقال : اللهم اغفر ، كل الناس افقه من عمر ،
وفي رواية ، قال : امرأة أصابت ورجل اخطأ ، وصمست
المنهر وأعلن رجوعه عن قوله . (٢)
وان الكلام عما اتاها الاسلام من الحقوق يحتاج الى رسالة
مستقلة وأود أن أوجز الكلام فيما اعتنى بها الاسلام وانزلها مكانتها
التي تليق بها في ادوارها الثلاثة ، البنت ، الأم ، الزوجة .

أولا - البنت :

فقد اعتنى بها الاسلام وهي بنت - فمعلم ان العرب كانوا
يكدون بناتهم خشية الحار فحارب الاسلام هذه الخصلة الوحشية كما
سبق بيانه . -

ولم يكف الاسلام بتحريم قتل البنات ووأدهن بل حث على
حسن تربيتهن والمناية بهن .

عن عبد الله بن ابي بكر ، ان عروة بن الزبير ، اخبره أن عائشة
زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت : جأمتني امرأة ومحمها ابتتان لها ،
فسألتني فلم تجد عندي شيئا غير ثمرة واحدة ، فأعطيتها اياها ،

(١) سورة النساء : الآية " ٢٠ "

(٢) انظر : تفسير ابن كثير : ج ٢ ص ٢٣٠ ،

الشوكاني / نيل الاوطار : ج ٦ ص ٣١٤ .

فأخذتها فقسمتها بين ابنتيها ، ولم تأكل منها شيئا ، ثم قامت
فخرجت وابنتاهما ، فدخل علي النبي صلى الله عليه وسلم فحدثته
حديثها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : (من ابتلى بشيء من
بنات فأحسن اليهن كن له شرا من النار) (١)

عن انس بن مالك ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
(من عال جاريتين حتى تبلغا جاء يوم القيامة أنا وهو) وضم
أصابعه . (٢)

عن ابي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : (من كن له ثلاث بنات فصبر على ايوائهن وضرانتهم ادخله الله
الجنة برحمته اياهن ، قال : فقال رجل وابنتان يا رسول الله وان
ابنتان ، قال رجل : يا رسول الله وواحدة ، قال وواحدة) (٣)

فالتأمل لهذه المعاني الواردة في الاحاديث السابقة يسرى
الى عظمة هذه واي جزاء هذا الذي بينه ، ووضع لمن احسن
الى بنته ! ! فالحمد لله على هذه النعمة .

(١) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ٤ ص ٢٠٢٧ ، باب :
فضل الاحسان الى البنات .

(٢) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ٤ ص ٢٠٢٨ ، الباب السابق .

(٣) رواه الحاكم ، وقال : هذا حديث صحيح الاسناد ،

المستدرك على الصحيحين ، ج ٤ ص ١٧٦ .

ثانيا - الأم :

اعتنى الاسلام بها وهي أم حانية قصوى وأوصى الله بها في عدة مواضع من كتابه العزيز .

أمر بالاحسان الى الوالدين بقوله تعالى : * وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا * (١)

وحثنا على الدعاء لهما بالرحمة ، وقرن الاحسان بهما بعبادته والنهي عن الشرك به ، وأمر بالشكر لهما متصلا بالشكر له ، قال تعالى : * وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَى الْمَصِيرِ وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا * (٢)

وقال تعالى : * وَقَضَىٰ رَبِّيَ أَلَّا تُعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ، وَخَفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا * (٣)

وقد حث نبي الاسلام صلى الله عليه وسلم على بر الوالدين وخاصة بالأم في احاديث كثيرة نذكر بعضها .

-
- (١) سورة الاحقاف : الآية " ١٥ " .
 (٢) سورة لقمان : الآية " ١٤ : ١٥ " .
 (٣) سورة الاسراء : الايتان : " ٢٣ : ٢٤ " .

عن ابي هريرة قال : جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : من احق الناس بحسن صحابتي ؟ قال : (امك) قال ثم من ؟ قال : (ثم امك) قال ثم من ؟ قال : (ثم امك) ، قال ثم من ؟ قال (ثم ابوك) (١)

ثالثا - الزوجة :

فكما الاسلام اكرم المرأة وهي بنت وام كذلك اكرمها وهي زوجة فالاسلام منحها الحرية في اختيار شريك حياتها ، والارتباط بزواج شرعي تصون به كرامتها وحرمتها .

قال تعالى : * وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ * (٢)
وقال تعالى : * هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا * (٣)

وجمع بين جمل حق التزويج لولي المرأة وحق المرأة فسي قبول من ترضاه من الأزواج ورد من لا ترغب فيه ومنع الأولياء من الإجبار على تزويج مولاتهم ممن لا يرغبون فيهم .

(١) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ٤ ص ١٩٧٤

(٢) سورة الروم : الآية " ٢١ " .

(٣) سورة الاعراف : الآية " ١٨٩ " .

عن أبي سلمة أن أبا هريرة رضي الله عنه حدثهم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تنكح الأيم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن ، قالوا : يا رسول الله كيف أذننها ، قال : أن تسكت (١)

عن أبي عمرو مولى عائشة عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : يا رسول الله إن البكر تستحي ، قال : رضاها صامتها (٢)
عن عائشة رضي الله عنها قالت : قلت يا رسول الله تستأمر النساء في ابضاعهن ؟ قال : نعم ، قلت : فإن البكر تستأمر فتستحي فتسكت ، قال : سكاتها أذننها (٣)

وفي رواية أخرى قالت : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجارية ينكحها أهلها أتستأمر أم لا ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نعم تستأمر ، قالت عائشة : فقلت له : فإنها تستحي ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فذلك أذننها إذ هي سككت (٤)

(١) رواه البخاري / صحيح البخاري : ج ٦ ص ١٣٥ ،

باب لا ينكح الأب وفيمره البكر ، والشيب الأبرضاها .

(٢) رواه البخاري / صحيح البخاري : ج ٦ ص ١٣٥ ،

الباب السابق .

(٣) أخرجه النسائي / جامع الأصول : ج ١٢ ص ١٤٠-١٤١

(٤) المصدر السابق .

وعن خنساء بنت خدام الانصارية ان اباهما زوجها وهي ثيب
فكرهت ذلك ، فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فرد نكاحه (١)
ولم يكتف الاسلام بذلك بل وصفها بالصفة الحسنة بقوله
صلى الله عليه وسلم : (خير متاع الدنيا المرأة الصالحة) (٢)

وأمر الرجال بحسن المعاشرة بأزواجهم قال تعالى :
* وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَمَسَ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ
اللهُ فِيهِ تَحِيْرًا كَثِيْرًا * (٣)

عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
من كان يومئذ بالله واليوم الآخر فلا يؤذى جاره ، واستوصوا بالنساء
غيرا فانهن خلقن من ضلع وان اعوج شيء في الضلع اعلاه فان ذهبت
تقيمه كسرته ، وان تركته لم يزل اعوج ، فاستوصوا بالنساء خيرا (٤) .
وساوى الاسلام بين الرجال والنساء في جميع الحقوق وهندم
جميع التقاليد والمعادن التي كان يستند بها الرجال الاقوياء ،

-
- (١) رواه البخارى في صحيحه : ج ٦ ص ١٣٥ ، باب اذا زوج
ابنته وهي كارهة فنكاحه مردود .
(٢) رواه مسلم في صحيحه : ج ٢ ص ١٠٩٠ ، باب خير متاع
الدنيا المرأة الصالحة .
(٣) سورة النساء : الآية ١٩ .
(٤) رواه البخارى في صحيحه : ج ٦ ص ١٤٥ ، باب الوصاية
بالنساء .

ويستعملون على النساء الضعيفات في انفسهن واموالهن واوالادهن ،
واعلم بوضوح : * وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ
عَلَيْهِمْ دَرَجَةٌ * (١)

فجمعت هذه الآية بايجاز امورا كثيرة ، فهذه الآية قاعدة كلية
ناطقة بأن المرأة مساوية للرجل في جميع الحقوق الا امرا واحدا وهو
ان للرجال عليهن درجة وهي درجة القوامة المفسرة في آية أخرى :
* الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ * (٢)

لا يتجاوزوا بها حدود حقها واهدار كرامتها .
عن أنس قال : أتت النساء رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
فقلن يا رسول الله : ذهب الرجال بالفضل بالجهاد في سبيل الله
فما لنا عمل ندرك به عمل الجهاد في سبيل الله فقال : مهنسة
احداكن في بيتها تدرك عمل المجاهدين في سبيل الله (٣)
وعن انس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
اذا صلت المرأة وخمسها ، وصامت شهرها ، وحفظت فرجها ،
واطاعت زوجها ، دخلت الجنة (٤)

-
- (١) سورة البقرة : الآية " ٢٢٨ " .
(٢) سورة النساء : الآية " ٣٤ " .
(٣) رواه ابو يعلى والبخاري وفيه روح بن المسيب وثقه ابن معين
والبخاري وضعفه ابن حبان وابن عدى ، الهيثمي / مجمع
الزوائد : ج ٤ ص ٣٠٤ .
(٤) رواه البخاري ، وفيه داود بن الجراح ، وثقه احمد وجماعة ،
وضعه جماعة وقال ابن معين : وهم في هذا الحديث ،
وبقية رجاله رجال الصحيح / الهيثمي : مجمع الزوائد :
ج ٤ ص ٣٠٥ .

فأى أجر اعظم من هذا الأجر ؟ الذى منحه الاسلام للزوجة
الصالحة .

وماد منا في معرض التحدث عن مكانة المرأة في الاسلام ، لابد
ان اعطي لمحة موجزة عن تعدد الزوجات ، والحجاب ،

فلاسلام لم يوجب تعدد الزوجات ولم يستحسنه بل اباحه
بشرط العدل ، لقوله تعالى : * فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ
مَثْنً وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ
أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا وَأَتَوْنَا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً * (١)

فليس كما يفهم البعض من ان تعدد الزوجات ، ظلم
للمرأة واضطهاد لها من حيث ان الرجل يتزوج بما يشاء من النساء .
انما هو مشروط بشرط يحفظ حق المرأة الا وهو العدل ، فمن لم
يستطع تحقيق ذلك الشرط ، فليس له الزواج بأخرى .

وان جيلت المرأة على الخيرة ، وعلى ان لا يشاركها في
زوجها امرأة أخرى .

الا ان الاسلام حكم في اباحة ذلك ، فقد يحدث ان تصاب
الزوجة بمرض عضال يقمدها عن واجباتها الزوجية ، ويفقدها وظيفة
الامومة ، فلولم يبح التمدد ، فلا محيص للزوج الذى عقت زوجته ،
وعجزت عن تدبير بيتها من تطليق تلك الزوجة او من الابقاء على زواج
فقد معناه ، وبطل الفرض الاكبر منه للأسرة والنوع .

(١) سورة النساء : الآيتان ٣ - ٤ . *

ولم يبق له منه الا تكاليف الخدمة البيتية التي تتولسها
وتحول زوجته بلا عقب ولا سكن يطعن اليه .

فاباحة التعمد - في هذه المشكلة - هل حل مقبول اسلم

وأكرم من نبذ المرأة المريضة ، ومن اكراه الرجل على المحم والمشقة .

فليس هناك ظلم وجور يلحق بالمرأة التي بنى زوجها
بزوجته أخرى مع بقائها في عصمته ، بل الظلم لاحق بها في طلاقها ،
او ترك زوجها على المقم وعدم الاستقرار الاسرى .

وكذا الاسلام لم يدع المرأة تتبرج تبرج الجاهلية بقوله تعالى :

* وَلَا تَبْرَجْنَ لِلْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى * (١) بل صانها وحفظها
عن النفوس الدنيئة بفرض الحجاب عليها بقوله تعالى : * وَلَا يَدْرِيْنَ
زَيْنَتَهُنَّ إِلَّا طَافُتُهُنَّ مِنْهَا ، وَلَيُضِرَّرْنَ بِحَمْرَيْنَ ۗ وَهُنَّ عَلَىٰ جُيُوشٍ مَّا يَعْتَدِلْنَ
زَيْنَتَهُنَّ إِلَّا لِبِمَوَلَاتِهِنَّ ۚ أَوَ آبَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءٍ ۚ أَوَ إِبْنَاتِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءَ
بِمَوَلَاتِهِنَّ ۚ أَوَ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ ۚ
أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْأَرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ
الَّذِينَ لَمْ يَنْظُرُوا عَلَىٰ عُرُاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضُرُّنَّ بِأَرْجُلِهِنَّ لِمَ يَعْلَمُ مَا يَخْفَىٰ
مِنْ زَيْنَتِهِنَّ * (٢)

وكذلك المؤمنون مطالبون بأن * يَخْضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا

فُرُوجَهُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَرْكَىٰ لَهُمْ * (٣)

(١) سورة الأحزاب : الآية " ٣٣ " .

(٢) سورة النور : الآية " ٣١ " .

(٣) سورة النور : الآية " ٣٠ " .

فالحجاب حاجب للفتنة ، فليس هو بمعنى الحبس والحجر
والمهانة ولا عائقا لحرية المرأة لانه قد يفهم من قوله تعالى : * وَقَسْرَنَ
فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى * .

بأن الحجاب هو اخفاء النساء وحبسها وراء جدران البيوت ،
وتحريم الخروج عليهن لمزاولة المشئون العامة لهن .

فلا سلام اباح لهن الخروج لقضاء حاجتهن ، فالآية السابقة
انما غوطب بها نساء النبي صلى الله عليه وسلم لمناسبة خاصة بهن لهذا
بدئت الآية بقوله تعالى : * يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ
النِّسَاءِ الآية (١) *

فالحجاب مانع الفجوة والتبرج ، والفضول ، وحافظ الحرمات
وآداب العفة والحياء .

قال تعالى : * يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ ، وَنِسَاءِ
الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ، ذَلِكَ أَذْنَىٰ أَنْ يُعَرِّفْنَ
فَلَ يُؤْذَنَ (٢) * (٣)

(١) سورة الأحزاب : الآية " ٣٢ " .

(٢) سورة الاحزاب : الآية " ٥٩ " .

(٣) بتصرف من ، عباس محمود العقاد ، المرأة والقرآن :

ص : (٦٤ - ٦٦) ، (٧٦ - ٧٧) ، (١٠١) ،

د . مصطفى السباعي / المرأة بين الفقه والقانون : ص ٢٥ - ٢٨

د . محمد علي البار / عمل المرأة في الميزان : ص ٢٥ ، ٢٨ ، ٣٢

محمد الحامد / رحمة الاسلام للنساء : ص ٣ - ١٦ ،

محمد قطب / شبهات حول الاسلام : ص ١١٤ ، ط الرابعة

عشر سنة ١٤٠١ ، احمد الحجي الكردي / احكام المرأة فسي

الفقه الاسلامي : ص ١٢ - ١٣ .

وبعد ان عرفنا مكانة المرأة في الليل ، والنحل ، وفـي
الجاهلية وماهي عليه من سوء ، وانحطاط ، وامتهان .
كما اننا أوجزنا شيئا من وضعها في الاسلام ، وكيف رفعها
وكرمها ، حيث جاءت تشريعاته وأحكامه ملائمة لطبيعة المرأة ، ورقتها ،
وأنوثتها ، منسجمة مع ما طلبه الله عز وجل من بني الانسان ذكورا واناثا
لاستعمار الأرض واستثمارها ، فللرجل مهمته ، ووظيفته ، وللمرأة مهمتها
ووظيفتها متمشية مع طبيعة كل جنس .

والآن بعد هذه المقدمة نأتي لبيان شي* من الأحكام الخاصة
بالمرأة المتعلقة بالصلاة فهي نموذج ظاهر لما خص به المرأة من عناينة
واهتمام ، مراعاة لما تنفرد به من اوضاع وأحكام .

وبعد ، ادعو اخواتي المسلمات الى التمسك بتعاليم الدين
الاسلامي والاهتداء بهديه فالاسلام بأحكامه ، دين يسر وسهولة ،
كما قال تعالى : * وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ * (١)

الفصل الثاني

تعريف الحكم

تعريف الصلاة

الأصل في مشروعية الصلاة

الحكمة من مشروعية الصلاة

تعريف الحكم :

لغة :

جمعه أحكام ، وأصله المنع ، ومنه اشتقاق الحكمة لأنها تمنع صاحبها من اخلاق الأزدال .
ويطلق على (القضاء) يقال : حكمت بين القوم فصلت بينهم ، فأنا حاكم ، وحكم ، والجمع : حكام ، وحاكمون . وحاكمه الى الحاكم دعاه وخاصمه . (١)

شرعا :

ان للحكم تعريفا عند الفقهاء ، وتعريفا عند علماء الأصول والذي يهمنا في بحثنا هذا هو : التعريف عند الفقهاء ، فلقد عرفه الفقهاء بعدة تعريفات ، نختار منها تعريف ابن النجار في شرح الكوكب المنير ، قال : الحكم الشرعي في اصطلاح الفقهاء :
" مدلول خطاب الشرع "

هذا على ان الايجاب والوجوب بمعنى واحد ، والاختلاف بينهما بالاعتبار ، فان أضيف الى الحاكم كان ايجابا ، وان أضيف الى المحكوم به كان وجوبا .

(١) انظر : المقرئ / المصباح المنير : ج ١ ص ١٥٢-١٥٨

الفيروز آبادي / القاموس المحيط : ج ٤ ص ٩٨

فصل الحاء باب الميم .

الزنجاني / تهذيب الصحاح : ج ٢ ص ٧٢٤ ،

باب الميم ، فصل الحاء .

وفي التحقيق ان الايجاب هو مدلول الخطاب والوجوب اثره ،
فلم يكن الوجوب الذى هو الحكم عند الفقهاء مدلول الخطاب وانما
هو أثره (١) .

تعريف الصلاة :

لغة :

الدعاء ، ومنه قوله تعالى : * وَصَلِّ عَلَيْهِمْ * (٢) ،
أى : ادع لهم ، وقوله تعالى : * وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ
مُصَلِّينَ * (٣)
أى : مكان دعاء ، جمعها صلوات .

وقيل ، الصلاة : حسن الثناء من الله عز وجل على رسوله
صلى الله عليه وسلم ، ومنه قوله تعالى : * أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ
رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ * (٤)

وقيل : مشتركة بين الدعاء والتعظيم والرحمة والبركة ومنه
قوله صلى الله عليه وسلم : (اللهم صل على آل ابي اوفى) (٥) ،
أى : بارك عليهم وارحمهم .

-
- (١) ابن النجار / شرح الكوكب المنير : ج ١ ص ٣٣٣ ، تحقيق الدكتور
محمد الزحيلي ، والدكتور نزيه حماد .
(٢) سورة التوبة : الآية " ١٠٣ " .
(٣) سورة البقرة : الآية " ١٢٥ " .
(٤) سورة البقرة : الآية " ١٥٧ " .
(٥) رواه البخارى / صحيح البخارى : ج ٢ ص ١٥٧ باب الدعوات

وعلى هذا فلا يكون قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾ (١) مشتركا بين معنيين ، بل مفردا في معنى واحد وهو التعظيم (٢) .

المناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي :

مناسبة المعنى الشرعي للمعنى اللغوي : اشتماله عليه ، فهو من تسمية الكل باسم الجزء ، هذا ان كانت الصلاة مأخوذة من صلى اذا دعا كما اشتهر ،

وقيل : مأخوذة من صلى اذا حرك الصلّون تثنية صلا كصا ، وهما فرقان في خاصرتي المصلّى من جانبي الذنب ينحنيان عند انحنائه في الركوع والسجود ويرتفعان عند ارتفاعه منهما . وقال ابن فارس : مأخوذة من صليت العود بالنار اذا لينته وقوّته بها لان المصلّى يلين ويخشع والصلاة تقوم الانسان للطاعة (٣) .

(١) سورة الاحزاب : الآية " ٥٦ " .

(٢) انظر : الزبيدي / تاج العروس : ج ١ ص ٣١٣ ، فصل

الصاد باب الواو والياء ، الفيروز آبادي / القاموس المحيط :

ج ٤ ص ٣٥٣ ، فصل الصاد باب الواو والياء ، المقرئ /

المصباح المنير ج ١ ص ٤١٨ باب الصاد مع اللام ،

الجوهري / تهذيب الصحاح : ج ٣ ص ١٠٠٩ باب الواو والياء

فصل الصاد .

(٣) حاشية الباجوري : ج ١ ص ٢٠٠ ، البهوتي / شرح منتهى

الارادات : ج ١ ص ١١٢ ، البهوتي / كشف القناع ج ١ ص ٢٠٠

ابن مفلح / المبدع : ج ١ ص ٢٩٨ .

شرعا :

عرفها جمهور (١) الفقهاء بأنها :

أقوال وأفعال مفتحة بالتكبير مختمة بالتسليم بشروط
مخصوصة (٢)

شرح التعريف :

أقوال : أى خمسة أقوال ، وهي : تكبيرة الاحرام ، قراءة
الفتاحة ، التشهد الأخير ، الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم بعده ، والتسليم الأولى .
أفعال : أى ثمانية أفعال ، وهي : النية لانها فعل قلبي ،
القيام ، الركوع ، الاعتدال ، السجود مرتين ،
الجلوس بين السجدين ، الجلوس الذى يعقبه السلام ،
الترتيب .

مفتحة بالتكبير مختمة بالتسليم : لقوله صلى الله عليه

وسلم : " تحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم " (٣)

(١) المالكية : شرح الخطاب : ج ١ ص ٣٧٧ .

الشافعية : الخطيب / مغني المحتاج : ج ١ ص ١٢٠ ،

حاشية الباجورى : ج ١ ص ٢٠٠ ،

الرملي / نهاية المحتاج : ج ١ ص ٢٤١ ،

الحنابلة : ابن مفلح / المبدع : ج ١ ص ٢٩٨ ،

المهوتي / كشف القناع : ج ١ ص ٢٠٠ .

(٢) المراجع السابقة .

(٣) رواه الترمذى وقال : هذا الحديث اصح شيء في هذا الباب وأحسن

جامع الترمذى مع تحفة الاحوذى : ج ١ ص ٣٨ . باب ما جاء ان مفتاح

الصلاة الطهور .

اعترض على هذه العبارة : بأن مقتضى ذلك ان التكبير والتسليم ليسا منها ، فيكونان خارجين عن حقيقة الصلاة وليس كذلك .

أجيب :

بأن الشيء قد يفتح ويختتم بما هو منه كما هنا ، وقد يفتح ويختتم بما ليس منه كخطبة العيد ، فانها تفتح بالتكبير وليس منها وتختتم بالدعاء للسلطان وولاية المسلمين ، وليس منها ، ومن افتتاح الشيء بما ليس منه مافي الحديث (١) (مفتاح الصلاة الطهور) (٢) وهناك تعريف آخر للصلاة عرفها ابن عرفة (٣) من المالكية بأنها قرية فعلية ذات احرام وسلام او سجود فقط .
فدخل سجود التلاوة في قوله (أو سجود) .
ودخلت صلاة الجنازة في قوله (ذات احرام وسلام) .

- (١) حاشية الباجوري : ج ١ ص ٢٠١ - ٢٠٢ .
(٢) رواه ابن ماجه والترمذى قال : هو اصح واحسن حديث في هذا الباب .
جامع الترمذى مع شرحه تحفة الالهوى : ج ١ ص ٣٨ ، سنن ابن ماجه : ص ٢٤ ، باب مفتاح الصلاة الطهور .
(٣) الخرشى : ج ١ ص ٢١١ .

وقال المدوى (١) : ثم لا يخفى ان (أو) ليست للشك
الممتنع دخوله في الحدود بل هي للتنويع.

وقوله ذات احرام :

” لا يتنافى انها ذات شيء آخر كالدعاء ، فلا يقال

انه ليس شامل لان صلاة الجنائز ذات دعاء اهـ (٢)

-
- (١) هو علي بن احمد بن مكرم الصميدى العدوى ، فقيه مالكي مصري ، كان شيخ الشيوخ في عصره ، ولد في بني عسدى سنة ١١١٢ هـ - ١٧٠٠ م (بالقرب من منفلوط) وتوفي في القاهرة سنة ١١٨٩ هـ - ١٧٧٥ م ، من كتبه : حاشية على شرح كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن ابي زيد القيرواني ، وحاشية على شرح الجوهرة لمبد السلام .
انظر : خير الدين الزركلي / الاعلام : ج ٤ ص ٢٦٠ .
- (٢) الخرشبي : ج ١ ص ٢١١ .

الأصل في مشروعية الصلاة :

=====

الكتاب : والسنة : والأجماع (١)

أولاً : الكتاب :

ورد في القرآن الكريم عدة آيات تدل على مشروعية الصلاة ،

تكفي بذكر بعضها :

١ - قال تعالى : * إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا

مَوْقُوتًا * (٢) ، أى : موقوتة .

٢ - قال تعالى : * أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِكَ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ

وَقَرْنَ الْفَجْرَ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا * (٣) .

٣ - قال تعالى : * وَأَقِمُّوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ * (٤) .

٤ - قال تعالى : * حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى * (٥)

٥ - قال تعالى : * فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَخَلَّوْا

سَبِيلَهُمْ * (٦)

كل هذه الآيات تدل على فرضية الصلوات الخمس لان مطلق اسم

صلاة ينصرف الى الصلوات التي تؤدى في اليوم والليلة .

(١) الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٨٩ ، ابن عابدين /

رد المحتار : ج ١ ص ٣٥٢ ، الخطيب / مفتي المحتاج :

ج ١ ص ١٢٠ ، البهوتي / كشف القناع : ج ١ ص ٢٠١ .

(٢) سورة النساء : الآية " ١٠٣ " .

(٣) سورة الاسراء : الآية " ٧٨ " .

(٤) سورة المزمل : الآية " ٢٠ " ، وفي القرآن امثالها كثير .

(٥) سورة البقرة : الآية " ٢٣٨ " .

(٦) سورة التوبة : الآية " ٥ " .

ثانيا : السنة :

١ - عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : فرض الله على أمتي خمسين صلاة فرجعت بذلك ، حتى مررت على موسى ، فقال : ما فرض الله لك على أمك ، قلت : فرض خمسين صلاة ، قال : فارجع الى ربك فان أمك لاتطبق ذلك ، فراجمته ، فوضع شطرها ، فرجعت الى موسى قلت : وضع شطرها ، فقال : راجع ربك فان أمك لاتطبق ذلك ، فراجمته فوضع شطرها ، فرجعت اليه فقال : ارجع الى ربك فان أمك لاتطبق ذلك ، فراجمته فقال : هي خمس وهي خمسون (١)

٢ - عن أبي سهيل عن ابيه ، انه سمع طلحة بن عبيد الله يقول : جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل نجد ثائر الرأس ، فسمع دوى صوته ، ولانفقه مايقول ، حتى دنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا هو يسأل عن الاسلام فقال : رسول الله صلى الله عليه وسلم : " (خمس صلوات في اليوم والليلة) فقال : هل على غيرهن ؟ قال : الا أن تطوع .. الحديث (٢)

(١) رواه البخارى / وهو جزء من حديث الاسراء والمصراع ،

صحيح البخارى : ج ١ ص ٩١ ، كتاب الصلاة .

(٢) رواه مسلم / وهو جزء من حديث ، صحيح مسلم : ج ١ ص ٤

باب بيان ان الصلوات التي هي اركان الاسلام .

٣ - عن ابن عباس ، ان معاذاً قال : يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (إنك تأتي قوماً من أهل الكتاب فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله ، فإن هم أطاعوا لذلك ، فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة ، فإن هم أطاعوا لذلك ، فأعلمهم ان الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم فإن هم أطاعوا لذلك ، فإياك وكرائم أموالهم ، واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينهما وبين الله حجاب) (١)

٤ - عن جابر رضي الله عنه ان رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أرأيت اذا صليت الصلوات المكتوبات ، وصمت رمضان ، وأحللت الحلال ، وحرمت الحرام ، ولم أزد على ذلك شيئاً أأدخل الجنة ؟ فقال : " نعم " قال : والله لا أزيد على ذلك شيئاً . (٢)

ثالثاً - الأجبياع :

اجمعت الأمة منذ العصور على فرضية الصلاة (٣) .

(١) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ١ ص ٥٠ ، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الاسلام .

(٢) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ١ ص ٤٤ ، كتاب الإيمان .

(٣) ابن عابدين / الدر المختار : ج ١ ص ٣٥٢ ، الكاساني /

بدائع الصنائع : ج ١ ص ٩٠ ، الخطيب / مغني المحتاج :

ج ١ ص ١٢١ ، البهوتي / كشف القناع : ج ١ ص ٢٠١ .

رابعاً - من العقول :

ذكر الكاساني (١) في بدائع الصنائع عدة وجوه ، نذكر منها مايلي :

١ - إن هذه الصلوات انما وجبت شكراً للنعم ، منها نعمة الخلقة حيث فضل الجوهر الانسي بالتصوير على احسن صورة ، وأحسن تقويم ، كما قال تعالى : ﴿ وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ ﴾ * (٢) ، وقال : ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ * (٣) ، حتى لا ترى احد يتمنى ان يكون على غير هذا التقويم والصورة التي انشأ عليها .

٢ - نعمة سلامة الجوارح عن الآفات ان بها يقدر على مصالحه ، اعطاه الله ذلك كله انعاماً محضاً من غير أن يسبق منه ما يوجب استحقاق شيء من ذلك فأمرنا استعمال هذه النعمة في خدمة المنعم شكراً لما انعم ان شكر النعمة استعمالها في خدمة المنعم .

ثم الصلاة تجمع استعمال جميع الجوارح الظاهرة من القيام والركوع والسجود والقعود ، ووضع اليد مواضعها وحفظ العين وكذا الجوارح الباطنة من شغل القلب بالنية واشعاره بالخوف والرجاء ، واحضار الذهن والمنطق بالتعظيم والتبجيل ليكون عمل كل عضو شكراً لما انعم عليه من ذلك (٤)

(١) ابوبكر بن مسعود بن احمد الكاساني علاء الدين ، فقيه حنفي ، توفي في حلب عام ٥٨٧ هـ - ١١٩١ م ، له بدائع الصنائع ، السلطان المبين في اصول الدين انظر : غير الدين الزكلي / الاعلام : ج ٢ ص ٧٠ .

(٢) سورة التخابين : الآية ٣ "

(٣) سورة التين : الآية ٤ .

(٤) الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٩٠ .

الحكمة من مشروعية الصلاة :

الصلاة عماد الدين ، ونور اليقين ، وشفاء الصدور ، وملاك كل الامور ، لأنها تنهى عن الفحشاء والمنكر ، وتبعد النفس الأمارة بالسوء عن الشرور التي طبعت على السيل إليها .

فالحكمة من مشروعية الصلاة هي :

ان الإنسان يقف امام مولاه في اليوم والليلة خمس مرات خاضعاً خاشعاً ذليلاً امام العزة الربانية واضعاً هواه تحت قدمه لأنه منصرف بملكته الى الاله الحقيقي الذي لا معبود بحق سواه ، حتى لا تغيب عنه عظمته وهيبته وجلاله في عامة يومه .

يومي الإنسان صلاة الفجر في الوقت الذي تكون فيه السروح صافية ، والنفس مطمئنة ، وجمال الطبيعة ظاهر باهر ، حيث النجوم تميل الى الغروب ، والشمس موءنة بالبرزخ ، واذا أردنا ان نبين كيف تكون محو الذنوب الصفائر من صحيفة الإنسان المصلي فلا شيء هناك افصح من ان نشبه المصلي وهو واقف محرم للصلاة برجل فوق رأسه حمل ثقيل من الذنوب ، فاذا طأ رأسه للركوع وجلس ووضع جبهته في السجود وكرر سجوده ، وركوعه وقيامه وقعوده سقط من على رأسه هذا الحمل الثقيل ، او بعبارة أخرى نشبهه برجل رث الثياب والبدن قد لبس جلباباً قذراً من وشح الذنوب وقذارة المعاصي ، فوضوءه وصلاته المشتعلة على الأقوال والأفعال المخصوصة بمنزلة غسل لهذه الأقذار والأوساخ ، ولذا قال صلى الله عليه وسلم : (مثل الصلوات الخمس كمثل نهر جار غمر) (١) على باب أحدكم يفتسل منه كل يوم خمس مرات (٢)

(١) الغمر : الكثير ، أي يغمر من دخله ويفطيه . أ . ه .

ابن الأثير / النهاية في غريب الحديث : ج ٣ ص ١٩١ .

(٢) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ١ ص ٤٦٣ ، كتاب المساجد ،

باب المشي الى الصلاة .

ان من حكم الصلاة وجود الاطمئنان في القلب فلا يجزع عند نزول المصائب ، ولا يمنع الخير اذا وفق اليه ، لأن الجزع ينافسي الصبر الذي هو من افضل اسباب السعادة ، لأن منع الخير عن الناس مضرة كبرى وعدم ثقة بالخالق الرازق المخلف ما ينفقه الإنسان في سبيل البر والاحسان ، وقد قال الله تعالى : * إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا إِلَّا الْمُصَلِّينَ * (١) .

وانك اذا تأملت في حكمة قراءة الفاتحة تبصر نورا كما تبصر ضياء القمر في ليلة التمام ، وضوء الشمس في رابعة النهار .

فالبداءة بالبسملة اشارة الى انه يستعين باسم من يؤدى له هذا الفرض وعلى كل شيء فعله يرضيه ويقرب من رحمته ، ويحمد عن عذابه ثم يحمد الله الذي وفقه لاداء هذه الفريضة والذي هو رب كل مخلوق في هذا الوجود والمنعم بدقائق النعم وجلائلها ، وحيث انه سبحانه وتعالى رب الدنيا والآخرة ومالك يوم الجزاء الذي لا ينفع فيه والد عن ولده ، ولا مولود هو جاز عن والده شيئا اذا كان الأمر كذلك فلا نعبد الا اياه ولا نشرك به شيئا ، نستعين به في كل الأمور لان الحول والطول والقوة بيده جل جلاله وعظم سلطانه .

وحيث ان الأمر كما علمت وان الهدى هداة . وان من ضل لاهادى له سواه ، فنسأله ان ينعم علينا بالهدى الى الصراط المستقيم الذي لا عوج فيه لأنه الصراط الذي ينعم به على من لم يفضب عليهم ، ولم يكونوا من الضالين ، ونسأله ايضا ان يستجيب دعاءنا (٢) .

(١) سورة الماعج : الآيات " ١٩ - ٢٢ " .

(٢) الجرجاوى / حكمة التشريع وفلسفته : ج ١ ص ١٢٣ - ١٢٦ .

وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الله سبحانه وتعالى
انه قال :

✽ قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ولعبدى ما سأل فاذا
قال العبد : الحمد لله رب العالمين ، قال الله تعالى حمدني عبدي ،
واذا قال : الرحمن الرحيم ، قال الله تعالى : اثنى عليّ عبدي ، واذا
قال : مالك يوم الدين ، قال الله تعالى : مجدني عبدي ، فاذا قال
اياك نعبد واياك نستعين ، قال الله تعالى : هذا بيني وبين عبدي
ولعبدى ما سأل ، فاذا قال : اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين
انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين ، قال : هذا لعبدى
ولعبدى ما سأل . (١)

(١) رواه مسلم ، صحيح مسلم : ج ١ ص ٢٩٦ ، كتاب الصلاة :
باب وجوب قراءة الفاتحة .

البَابُ الأولُ

في مقدمات الصلاة

وَيَحْتَوِي عَلَى الْفُصُولِ التَّالِيَةِ :-

الفصل الأول : الأذان والإقامة
وإجابة المؤذن

الفصل الثاني : عكورة المرأة
في الصلاة

الفصل الثالث : خروج النساء للمساجد

الفصل الأول

الأذان والإقامة
وإجابة المؤذن

آذان النساء واقامتهن للرجال :

الآذان اعلام بدخول وقت الصلاة ، بألفاظ مخصوصة ، وبيان مكانها ، فهو من اعظم شعائر الاسلام ، لهذا يقاتل أهل البلد اذا تركوها .

والآذان اظهر لكلمة التوحيد ، ودعوة جماعة المسلمين الى حضور الصلاة .

والاقامة ايضا ايداناً ببدء الصلاة ، وكل ذلك يستدعي رفع الصوت بالنداء .

فلهذا كان فرض كفاية على الرجال .

أما بالنسبة للنساء فهو كما يلي :

أولاً - آذانهن واقامتهن للرجال :

اتفق الفقهاء على عدم صحة ذلك (١) اما الحنفية فلقوا كرهه (٢) .

ومرادهم بعدم الصحة ، اي لا يحصل به الشعار ، وتكون آثمة لان صوتها عورة .

وحكى المتولي من الشافعية وجها انه يصح آذانها للرجال كما يصح خبرها (٣)

(١) الخطاب / مواهب الجليل : ج ١ ص ٤٣٤ ، النووي / المجموع :

ج ٣ ص ١٠٠ ، ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير :

ج ١ ص ٤٣٧ ، البهوتي / كشف القناع : ج ١ ص ٢١٠ .

(٢) الشيخ نظام / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ٥٤ .

(٣) المرجع السابق ، للشافعية .

واستدلوا ...

بما رواه جريج ، قال : اخبرني نافع مولى ابن عمر عن عبد الله ابن عمر انه قال : كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحينون الصلاة وليس ينادى بها احد فتكلموا يوما في ذلك .

فقال بعضهم : اتخذوا ناقوسا مثل ناقوس النصارى ، وقال بعضهم : بل قرنا مثل قرن اليهود ، فقال عمر : أولا تبصثون رجلا ينادى بالصلاة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (يا بلال قم فناد بالصلاة) (١)

يفهم من هذا الحديث ، ان آذان النساء للرجال لو كان صحيحا ، لما خص عمر ذلك بالرجل حينما قال : أولا تبصثون رجلا .

ثانيا - آذانهن واقامتهن للنساء :

أولا - الأذان :

للعلماء في هذه المسألة ثلاثة أقوال :

القول الأول :

الآذان للنساء مستحب .

بشرط الا ترفع صوتها فوق ما تسمع صواحبها ، فان رفعت فوق ذلك حرم كما يحرم تكشفها بحضرة الرجل لانه يفتتن بصوتها كما يفتتن بوجهها .

(١) مخرج في الصحيحين وغيرهما ، انظر مثلا : صحيح مسلم :

ج ١ ص ٢٨٥ ، سنن البيهقي : ج ١ ص ٤٠٨ .

وهذا قال الشافعي في ^{أحد} رولته (١) ، وقالت الظاهرية (٢) :

الأذان للنساء حسن .

استدل على ذلك بما يلي :

١ - ما اخرج عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء ، قال : تقيم المرأة

لنفسها اذا ارادت ان تصلي .

وقال جريج : قال طاووس : كانت عائشة تسوءن

وتقيم (٣) .

٢ - وما روى احمد بن عبد الجبار عن عبد الله بن ادريس عن ليست

عن عطاء عن عائشة انها كانت تسوءن وتقيم وتسوء النساء وتقوم

وسطهن (٤) .

٣ - ولان الأذان ذكر لله تعالى فلا يمنعن النساء من الذكر (٥) .

(١) الرمل / نهاية المحتاج : ج ١ ص ٣٨٨ ،

الشافعي / الام : ج ١ ص ٧٣ شرح الخبيرة

النوى / المجموع : ج ٣ ص ١٠٠ ، حاشية القليوبيسي

وغیره : ج ١ ص ١٢٧ .

(٢) ابن حزم / المحلى : ج ٣ ص ١٢٩ .

(٣) اخرجه عبد الرزاق في مصنفه : ج ٣ ص ١٢٦ .

(٤) رواه البيهقي في سننه : ج ١ ص ٤٠٨ .

(٥) ابن حزم / المحلى : ج ٣ ص ١٢٩ .

القول الثاني :

القول بالكراهية ،

وبهذا قال جمهور الفقهاء (١) ، وهو المشهور من قول الشافعي

وظاهر المذهب عند المالكية ، وبه قال عمر وأنس .

وقالت الحنفية :

إذا أذنت المرأة يستحب إعادته ليقع على وجه السنة لأن أذان

المرأة لا يقع على وجه السنة بل على وجه البدعة ، لأنها إن رفعت صوتها

في أعلى موضع ارتكبت بدعة ، والا لم تؤذن على وجه السنة وترك وجه

السنة بدعة (٢)

استدل أصحاب هذا القول بما يلي :

١ - ما أخرج عبد الرزاق عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر

قال :

(ليس على النساء أذان ولا إقامة) (٣) .

-
- (١) مالك / المدونة الكبرى : ج ١ ص ٥٩ ، ابن عبد البر /
الكافي : ج ١ ص ١٩٨ ، الخرشي / ج ١ ص ٢٣١ ،
البرلي / نهاية المحتاج : ج ١ ص ٣٨٨ ، النووي /
المجموع : ج ٣ ص ١٠٠ ، حاشية قليوبي وعميرة : ج ١ ص ١٢٧
المبتهوتي / كشف القناع : ج ١ ص ٢١٠ ، ابن قدامة /
المقنع : ج ١ ص ١٠٠ ، ابن مفلح / المبدع : ج ١ ص ٣١١
ابن قدامة / المصنف مع الشرح الكبير : ج ١ ص ٤٣٢ .
(٢) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ١٧٦ ، السرخسي / المبسوط :
ج ١ ص ١٣٨ ، ابن عابدين / رد المحتار : ج ١ ص ٣٩٣ .
(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه : ج ٣ ص ١٢٧ .

٢ - مارواه الحسن بن حماد الحضرمي ، قال : حدثنا محمد بن الفضيل عن الوليد جميع بن عبد الرحمن بن خالد عن أم ورقة بنت عبد الله بن الحارث قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزورها في بيتها وجعل لها مؤذنا يؤذن لها وأمرها أن تؤم أهل دارها .

قال عبد الرحمن : فأننا رأيت مؤذنها شيخا كبيرا " (١)

فهذا الحديث يدل على كراهة آذان المرأة ، إذ لو لم يكن كذا لما جعل النبي صلى الله عليه وسلم لأُم ورقة مؤذنا .

٣ - مارواه عكرمة عن ابن عباس قال : " ليس على النساء آذان ولا إقامة " (٢)

استدلوا من العقول بما يلي :

١ - أن رفع الصوت في حقن مكروه إذ يخشى من رفعه الفتنة وترك الحياء (٣) .

٢ - ولأن الآذان شرع لصلاة الجماعة وجماعتهم منسوخة (٤) ، لما في اجتماعهم من الفتنة وإن صلين جماعة صلين بغير آذان ولا إقامة .

(١) رواه أبو داود في سننه مع بذل المجهول : ج ٤ ص ٢٠٨-٢٠٩

ورواه أبو داود أيضا عن وكيع بن الجراح عن الوليد بن عبد الله بن

جميع : ج ٤ ص ٢٠٥-٢٠٦ .

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه : ج ٣ ص ١٢٨ .

(٣) شرح الخطاب : ج ٢ ص ٤٣٥ ، حاشيتا قليوبي وعميره : ج ١ ص ١٢٧

النووي/المجموع : ج ٣ ص ١٠٠ .

(٤) هذا عند الحنفية ويراد بالنسخ عندهم التخصيص ، أي : خصوصا ==

لحديث راطة ، قالت : كنا جماعة من النساء وامتنسا
عائشة بلا آذان ولا اقامة ، حين كانت جماعتهن مشروعة (١)

القول الثالث :

القول بالتحريم

وهو رواية في مذهب مالك (٢) رحمه الله .

وقالوا : ان المرأة يقبل قولها ان اتصفت بالمدانة ، لكنها لما
كانت ممنوعة من الآذان فان اقدمت على ما هو محرم عليها
(الآذان) لم يقبل قولها عقوبة لها (٣) ،
ولأن الآذان من مناصب الرجال .

الراجع :

والذى يظهر لي من هذه الأقوال ، القول بالكراهة ،
لأن الآذان يتطلب رفع الصوت ، وهذا منافي لطبيعة المرأة ،
ولقوة أدلة من قال بهذا القول ، والله تعالى أعلم .

== صلاة الجماعة للرجال دون النساء ، ولكن هذا بجانب الصواب

ان الجماعة مشروعة للنساء ، فلو صلين جماعة جاز لهن ،

وسأتي بسط القول في هذه المسألة .

(١) شرح الحناية مع فتح القدير : ج ١ ص ١٧٦ ،

هاشية ابن عابدين : ج ١ ص ٣٩١ ،

السرخسي / المبسوط : ج ١ ص ١٣٣ .

(٢) شرح الخطاب : ج ١ ص ٤٣٥ ، هاشية الدسوقي : ج ١ ص ١٩٥

(٣) ابن جزي / قوانين الاحكام الشرعية : ص ٦٢ .

ثانيا - الاقامة :

للعلماء في هذه المسألة قولان :

القول الأول :

يندب لجماعة النساء الاقامة بأن تقيم احداهن بجماعتهن ،
فان تركت الاقامة لا اثم عليها .

وبهذا قال مالك (١) ، وبعض اصحابه .

وهو المشهور من قول الشافعي (٢) ، ورواية في مذهب احمد (٣)

وجهة نظرهم في هذا القول :

١ - ما اخرج عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : تقيم المرأة
لنفسها اذا ارادت ان تصلي . (٤)

٢ - ومارواه ابو بكر قال : حدثنا ابن عليه عن هشام عن حفصة قال :
انها كانت تقيم اذا صلت (٥) .

وبما روى ابن المنذر ان عائشة كانت تؤذن وتقيم ، ومن الموقوف

قالوا : لان الاقامة ليس فيها رفع الصوت انما هي لاستنهاض

الحاضرين . (٦)

(١) مالك / المدونة الكبرى : ج ١ ص ٥٩ ، الفواكه الدواني ج ١ ص ٢٠٠

(٢) الشافعي / الأم : ج ١ ص ٧٢ ، الرملي / نهاية المحتاج :

ج ١ ص ٣٨٨ ، حاشيتا قليوبي وعميرة : ج ١ ص ١٢٢ .

(٣) ابن مفلح / المبدع : ج ١ ص ٣١٢ ، ابن قدامة / المغني :

ج ١ ص ٤٣٨ .

(٤) اخرجه عبد الرزاق في مصنفه : ج ٣ ص ١٢٦ .

(٥) اخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه : ج ١ ص ٢٢٣ .

(٦) الرملي / نهاية المحتاج : ج ١ ص ٣٨٨ ، النووي / المجموع :

: ج ٣ ص ١٠٠ .

القول الثاني :

تكره الاقامة للنساء .

وبهذا قال الحنفية ، وقالوا : ان اقامت المرأة لاتتم اقامتها (١) .

وه قال الشافعية (٢) في رواية ، ونص عليه البويطي والحنابلة (٣) في رواية ، وقال به القاضي ابو يعلى .

استدلوا بما يأتي :

- ١ - استدلو بما استدلوا به في عدم مشروعية الاذان في حقهن ، لأن من لم يشرع في حقه الاذان لم يشرع في حقه الاقامة من باب أولى (٤) ، اذ أن الاقامة تابعة للاذان فاذا لم يطلب الاصل لم يطلب التبع .
- ٢ - ما روى ابن عليه عن محمد بن الزهري قال : ليس على النساء آذان ولا اقامة (٥) .

- (١) الحصكفي / الدرالمختار : ج ١٩ ص ١٩ ، ط : ١٣١٤ هـ
حاشية ابن عابدين : ج ١ ص ٣٩٣ .
- (٢) الرملي / نهاية المحتاج : ج ١ ص ٣٨٨ ، حاشية
الجلالين : ج ١ ص ١٢٧ ، النووي / المجموع : ج ٣ ص ١٠٠
- (٣) ابن مفلح / المبدع : ج ١ ص ٣١٢ ، ابن قدامة / المغني :
ج ١ ص ٤٣٨ ، الشرح الكبير : ج ١ ص ٣٩٤ .
- (٤) الرملي / نهاية المحتاج : ج ١ ص ٣٨٨ .
- (٥) أخرجه ابن شيبه في مصنفه : ج ١ ص ٢٢٣ .

٣ - ما روى النووي عن عثمان بن الاسود عن مجاهد قال : ليس
على النساء اقامة * (١)

الرأى الراجح :

من خلال عرض الأقوال وأدلة كل قول في هذه المسألة ،
يتبين لي ان القول الأولى بالقبول هو القول بالكراهة لأن
الاقامة كالآذان فكما كره آذانهم ايضا تكره اقامتهم .

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه : ج ٣ ص ١٢٦ .

اجابة المؤذن :

للعلماء في هذه المسألة قولان :

القول الأول : " القول بالاستحباب "

يستحب لكل من سمع الاذان مطلقا ان يقول مثل مايقول

المؤذن .

وبهذا قال المالكية (١) على المشهور عندهم ، والشافعية (٢)

والحنابلة (٣) ، وه قال الحلواني (٤) من الحنفية .

استدل أصحاب هذا القول بالأدلة الدالة على مشروعيتها

اجابة المؤذن ، ومنها :

١ - مرواه ابو سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

(اذا سمعتم النداء فقولوا مثل مايقول المؤذن) (٥)

(١) شرح الخطاب : ج ١ ص ٤٤٢ ، مالك / المدونة : ج ١ ص ٦٠ ،

حاشية الدسوقي : ج ١ ص ١٩٦ ، ابن جنزى / قوانين الاحكام

الشرعية : ص ٦٣ .

(٢) النووى / المجموع : ج ٣ ص ١١٦ ، ^{الرملى} الخطيب / نهاية المحتاج :

ج ١ ص ٤٠٢ ، ^{شرح بلادع} حاشيتا قليوبي وعميره : ج ١ ص ١٣٠ ،

النووى / روضة الطالبين : ج ١ ص ٢٠٣ .

(٣) البهوتي / كشف القناع : ج ١ ص ٢٢٣ ، ابن قدامة / المغني :

ج ١ ص ٤٤٤ ، ابن مفلح / البدع : ج ١ ص ٣٢٩ ،

الرحيباني / مطالب اولى النهي : ج ١ ص ٣٠٢ ، المرادوى /

الانصاف : ج ١ ص ٤٢٦ ، الفروع : ج ١ ص ٣٢٣ .

(٤) الحصكفي / الدر المختار : ج ١ ص ٣٩ ، حاشية ابن عابدين :

ج ١ ص ٣٩٦ ، الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ١٥٥ .

(٥) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ١ ص ٢٨٨ ، ورواه البخارى ، صحيح

البخارى مع ارشاد السارى : ج ٢ ص ٨

٢ - مارواه عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

(اذا سمعتن المؤذن فقولوا مثل ما يقول) (١)

٣ - ولحديث

(اذا سمعتن آذان هذا الحبشي واقامته فقلن كما

يقول) (٢)

٤ - ولحديث

(اذا سمعتن هذا الحبشي يؤذن ويقيم فقلن كما يقول ،
فان الله يكتب لكل كلمة مائة الف حسنة ، ويرفع لکبن
الف درجة ويحط عنک الف سيئة ، قلن هذه للنساء فما
للرجال ؟ قال : للرجال ضعفان) (٣)

٥ - وحديث عن ميمونة رضي الله عنها :

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قام بين صف الرجال والنساء
فقال : يا معشر النساء اذا سمعتن آذان هذا الحبشي واقامته
فقلن كما يقول فان لكل حرف الف الف درجة قال عمر :
هذا للنساء فما للرجال ؟ قال : للرجال ضعفان يا عمر (٤)
وغيرها من الاحاديث الدالة على ذلك .

ان هذه الاحاديث تدل على ان الامر هنا ليس للوجوب بل هو

للاستحباب .

(١) رواه مسلم في صحيحه ج ١ ص ٢٨٨ باب استحباب القول مثل قول المؤذن .

(٢) كنز العمال : ج ٧ ص ٦٩٩ .

(٣) كنز العمال : ج ٧ ص ٧٠٢ .

(٤) كنز العمال : ج ٧ ص ٧٠٢ ، الهيثمي / مجمع الزوائد :

ج ١ ص ٣٣١ - ٣٣٢ .

قال الهيثمي رواه الطبراني في الكبير باسنادين قال في احدهما :
عبد الله الجزري عن ميمونة ولم اعرفه وعباد بن كثير ، وفيه ضعف ،
وقد وثقه جماعة ، وبقية رجاله ثقات ، والاسناد الاخر فيه جماعة لم
اعرفهم * أ. هـ ، مجمع الزوائد : ج ١ ص ٣٢٢ .

القول الثاني : " القول بالوجوب " :

يجب على كل من سمع الأذان مطلقا ان يقول مثل ما يقول ،
وهذا قال الحنفية (١) ، وابن الزرقون (٢) من المالكية ،
الا ان ابن عرفة قال : لا اعرف هذا .

استدل اصحاب هذا القول بما يأتي :

١ - بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : (اربع مــــن
الجفاء من بال قائما ، ومن مسح جبهته قبل الفراغ من الصلاة ،
ومن سمع الأذان ^{لم يكره} ، ومن سمع ذكرى ولم يصل عليّ) (٣)
ووجه الدلالة على الوجوب انه عده من الجفاء ولو لم يكن واجبا لمسا
عد من الجفا .

والأرجح والله أعلم اعتبار الاجابة سنة للأدلة السابقة ، اما هذا
الحديث فلا يدل بدليل اقترانه بمسح الجبهة ^{وتسليم} والصلاة مع النبي صلى الله
عليه وسلم والبول قائما وكلها من المكروهات ، وايضا لعدم وجوده بهذه
الزيادة : (من سمع ذكرى ولم يصل عليّ) فيما عتدى من كــــب
الحديث .

-
- (١) الحصكفي / الدر المختار : ج ١ ص ٣٩ ، حاشية ابن عابدين
ج ١ ص ٣٩٦ ، الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ١٥٥ .
(٢) شرح الخطاب : ج ١ ص ٤٤٢ .
(٣) الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ١٥٥ .

اجابة الحائض والنفساء والجنب :

قال الشافعية (١) : ان الحائض والنفساء والجنب يكره

منهم الاجابة .

واستدلوا بما يلي :

١ - حديث :

(كرهت ان اذكر الله تبارك وتعالى الا على طهارة) (٢)

وجه الدلالة :

الاذان ذكر ، والذكر لا ينبغي الا من طاهر ، الا ان التاج

السبكي (٣) فصل في هذه المسألة فقال :

الحائض والنفساء يستحب لها الاجابة بخلاف الجنب ، لطول

امد الحيض والنفاس .

واجيب عن الحديث السابق بقوله : ان الحديث يدل على

الجنب فقط اما الحيض فليس في معناه (٤) .

(١) الرملي / نهاية المحتاج : ج ١ ص ٤٠٢ .

(٢) رواه الامام احمد في مسنده : ج ٥ ص ٨٠ .

(٣) هو : تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي ،

قاضي القضاة ، المؤرخ الباحث ، ولد في القاهرة سنة ٧٢٧هـ

١٣٢٧م ، وانتقل الى دمشق مع والده فتوفي بها سنة ٧٧١هـ -

١٣٧٠م ، نسبته الى سبك ، من اعمال المتوفية بمصر ،

جرى عليه من المحن ما لم يجز على قاض مثله ، من تصانيفه :

طبقات الشافعية الكبرى ، جمع الجوامع ، الاشباه والنظائر وغيرها

انظر : خير الدين الزركلي / الاعلام : ج ٤ ص ١٨٥ .

(٤) الرملي / نهاية المحتاج : ج ١ ص ٤٠٢ .

وقال الحنفية (١) : الحائض والنفساء لا تجيب المومن ،

بخلاف الجنب .

محللين ذلك : بأن الجنب مخاطب بالصلاة ، وحدثه

أخف من حدث الحائض والنفساء ولا يمكن

إزالته سريعا .

(١) حاشية ابن عابدين : ج ١ ص ٣٩٦ ، الحمكفي / الدر

المختار : ج ١ ص ٣٩ ، الكاساني / بدائع الصنائع :

ج ١ ص ١٥٥ .

اجابة الاقامة :

للعلماء قولان في اجابة الاقامة ،

القول الأول :

يستحب لكل من سمع الاقامة رجلا كان او امرأة ولو كانت المرأة حائضا او نفساء ان يقول مثل مايقول الا أن يقول بدل كلمة الاقامة (اقامها الله وأدامها) .

وهذا قال الحنفية (١) في الرواية المشهورة عندهم ،
والشافعية (٢) والحنابلة (٣) .

وأورد بعضهم زيادة :

(مادامت السموات والارض واجعلني من صالحى أهلها)

بمقتضى قوله (اقامها الله وأدامها) .

وبرهانهم في هذا القول :

١ - ما روى ابو داود باسناده عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة او عن

بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان بلالا أخذ في الاقامة

فلما ان قال : قد قامت الصلاة قال النبي صلى الله عليه وسلم :

(اقامها الله وأدامها) (٤)

(١) حاشية ابن عابدين : ج ١ ص ٤٠٠ .

(٢) حاشية قليوبي وعميرة : ج ١ ص ١٣١ ، النووى / روضة

الطالبين : ج ١ ص ٢٠٣ .

(٣) ابن مفلح / الممدوح : ج ١ ص ٣٣٠ ، البهوتي / كشف

القناع : ج ١ ص ٢٢٣ .

(٤) رواه ابو داود وقال في اسناده رجل مجهول ، وشهر بن حوشب

تكلم فيه غير واحد ، ووثقه الامام احمد ويحيى بن معين . أ. هـ

الحافظ المنذرى / مختصر سنن ابي داود : ج ١ ص ٢٨٥ .

تحقيق محمد حامد الفقي .

القول الثاني :

ان من سمع الإقامة لا يجيب ،
وهذا قال الحنفية في رواية ، وبه جزم الشافعي . (١)

(١) حاشية ابن طبردين : ج ١ ص ٤٠٠ .

الفصل الثاني

عَوْرَةُ الْمَرْأَةِ
فِي الصَّلَاةِ

عورة المرأة في الصلاة :

للعلماء في هذه المسألة قولان :

القول الأول :

المرأة الحرة كلها عورة في الصلاة إلا وجهها وكفيها باطنهما
وظاهرهما .

وبه قال جمهور الفقهاء (١) وهو اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية (٢)
واختاره الصدر الشهيد من الحنفية (٣) ، وبه قال الظاهرية (٤) ،
وعند الحنفية ما يفيد ان ظهر الكفين عورة عند قوله (وكفيها) .

واعترض على قولهم هذا : بأن استثناء الكف لا يدل على أن
ظهر الكف عورة لأن الكف لغة يتناول الظاهر والباطن ، ولهذا يقال
ظهر الكف .

اجيب : بأن الكف عرفا واستعمالا يتناول ظهره ، فالتفريع مبني على
الاستعمال الحرفي لا اللفوي (٥) .

- (١) ابن عابدين / الدر المختار : ج ١ ص ٤٠٥ ، الشيخ نظام /
الفتاوى الهندية : ج ١ ص ٥٨ ، الزيلعي / تبیین
الحقائق مع حاشية الشلبي : ج ١ ص ٩٦ ، ابن الهمام /
فتح القدير : ج ١ ص ١٨٠ ، حاشية الدسوقي على الشرح
الكبير : ج ١ ص ٢١٤ ، ابن جزى / قوانين الأحكام
الشرعية : ص ٦٩ ، منح الجليل : ج ١ ص ١٣٣ ،
ابن رشد / بداية المجتهد : ج ١ ص ١٠٥ .
الخطيب / مغني المحتاج : ج ١ ص ١٨٥ ، حاشية
الياجوري : ج ١ ص ٢٣٧ ، النووي / روضة الطالبين : ج ١ ص ٢٨٢
المهوتي / كشف القناع : ج ١ ص ٢٤٣ ، الرحباني / مطالب
أولي النهي : ج ١ ص ٣٣٠ ، المرداوي / الانصاف :
ج ١ ص ٤٥٢ ، ابن قدامة / المقنع : ج ١ ص ١١٥ .
(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية : ج ١ ص ١١٤ .
(٣) مراجع الحنفية السابقة .
(٤) ابن حزم / المحلى : ج ٣ ص ٢١٦ .
(٥) ابن نجيم / البحر الرائق : ج ١ ص ٢٨٤ ، حاشية الشلبي على
شرح كنز الدقائق : ج ١ ص ٩٦ .

الأدلة على عدم اعتبار الوجه والكفين عورة :

استدلوا بما يلي :

- ١ - يقول تعالى : * وَلَا يَدْرِي زَيْنَتُهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهُنَّ * (١)
فسر ابن عباس وعائشة رضي الله عنهما (ماظهر منها) بالوجه
والكفين . (٢)
- ٢ - ولان النبي صلى الله عليه وسلم نهى المحرمة عن لبس القفازين
والنقاب ، ولو كان الوجه والكفان عورة لما حرم سترهما .
- ٣ - ولان الحاجة تدعو الى كشف الوجه للبيع والشراء ، والكفين للأخذ
والاعطاء فلم يجعل ذلك عورة (٣) .

(١) سورة النور : الآية " ٣١ " .

- (٢) تفسير ابن كثير : ج ٥ ص ٨٩ .
- (٣) ابن قدامة / المفني والشرح الكبير : ج ١ ص ٦٤١ ،
ابن مفلح / المبدع : ج ١ ص ٣١٣ ، الخطيب / مفني
المحتاج : ج ١ ص ١٨٥ ، الرطبي / نهاية المحتاج :
ج ٢ ص ٦ ، النووي / المجموع : ج ٣ ص ١٦٧ ،
ابن نجيم / البحر الرائق : ج ١ ص ٢٨٤ ، الباجي /
المتقى شرح الموطأ : ج ١ ص ٢٥١ .

القول الثاني :

ان المرأة كلها عورة في الصلاة الا وجهها ،
وبهذا قال الحنابلة (١) في رواية .

واستدلوا بما يلي :

١ - بحديث :

(المرأة عورة) (٢)

قالوا : هذا عام ولم يخص ،
لكن بالنظر الى هذا الحديث ، نقول ايضا : يدل على ان
وجه المرأة عورة في الصلاة وانتم تقولون ان الحرة كلها عورة فسي
الصلاة الا وجهها ، فكيف هذا !

الرد على أدلة أصحاب القول الأول :

١ - قالوا : اما استدلالكم بتفسير ابن عباس وعائشة رضي الله عنهما
في قوله : (ولا يدين زينتهن الا ما ظهر منها) انها الوجوه
والكفان .

فهو مخالف لتفسير عبد الله بن مسعود حيث فسر قوله (الا ما ظهر
منها) بالشباب . (٣)

-
- (١) ابن مفلح / المبدع : ج ١ ص ٣٦٢ ، ابن قدامة / المغني مع
الشرح الكبير : ج ١ ص ٦٤٢ ، ابن قدامة / المقنع : ج ١ ص ١١٥
الرحياني / مطالب اولي النهي : ج ١ ص ٣٣٠ .
- (٢) رواه الترمذي وقال حديث حسن غريب ، الالباني / ارواه الخليل :
ج ١ ص ٣٠٣ .
- (٣) تفسير ابن كثير : ج ٥ ص ٨٨ .

٢ - واستدل لكم بأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى المحرمة عمن

لبس القفازين . . . الخ

لا يدل على وجوب كشف اليدين ، وإنما يدل على تحريم أن
تلبس المحرمة عليهما شيئاً مصنوعاً على قدرهما كما يحرم على
الرجل لبس السراويل الذي يستر به عورته (١) .

لكن بالنظر إلى هذه الآراء ، يتبين لي أن الرأي الراجح
هو قول جمهور العلماء وهو أن المرأة كلها عورة في الصلاة إلا وجهها
وكفيها ، لقوة أدلته .

وأما قول أصحاب القول الثاني من أن تفسير ابن عباس وعائشة
رضي الله عنهما مردود بتفسير ابن مسعود ، فهذا لا قوة فيه ، حيث
أن كلا منهما تفسير لصحابي فلا رجحان لأحدهما على الآخر إلا بمرجح
والمرجح موجود في تفسير ابن عباس وعائشة لتمدد قائله .

(١) ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ١ ص ٦٤٠ .

عورة القدمين :

للملء قولان في ذلك :

القول الأول :

ان قدمي المرأة الحرة عورة في الصلاة .

وبهذا قال الحنفية (١) في رواية ، وه قال الحنابلة (٢) ،

والمالكية (٣) في القول الصحيح من قولي مالك ، وقال المالكية :

ان انكشف باطن قدميها لا اعادة عليها .

هذا هو القول المعتمد عند الشافعية (٤) .

-
- (١) ابن نجيم / البحر الرائق : ج ١ ص ٢٨٤ ، ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ١٨٠ ، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق : ج ١ ص ٦٩٠ ، حاشية ابن عابدين ج ١ ص ٤٠٦ .
- (٢) ابن مفلح / المبدع : ج ١ ص ٣٦٦ ، ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ١ ص ٦٤٢ .
- (٣) شرح الخطاب : ج ١ ص ٤٩٩ ، ابن عبد البر / الكافي : ج ١ ص ٢٣٩ .
- (٤) الخطيب / مغني المحتاج : ج ١ ص ١٨٥ ، النووي / روضة الطالبين : ج ١ ص ٢٨٣ ، الشافعي / الأم : ج ١ ص ٧٧ ، حاشية الشرواني على تحفة المحتاج : ج ٢ ص ١١٢ ، حاشية الباجوري : ج ١ ص ٢٣٧ ،
- الا ان الشافعية لهم تفصيل في ظاهر القدم وباطنه ، ففي رواية قالوا : ان باطن القدمين ليس بمورة ، والرواية الصحيحة عنهم : باطن القدمين عورة فيكفي ستره بالارض حال الوقوف فان ظهر منه شيء عند سجودها او ظهر عقبها عند ركوعها او سجودها بطلت صلاتها . فان كان الثوب ساترا لجميع القدمين وليس مماسا لباطن القدم كفى الستر به لكونه يمنع ادراك باطن القدم أ . ه .
- حاشية الشرواني على تحفة المحتاج : ج ٢ ص ١١٢ .

الأدلة :

استدلوا على ذلك بما يلي :

- ١ - ما روت ام سلمة قالت : يا رسول الله أتصلي المرأة في درع (١)
وخمار (٢) ، وليس عليها ازار (٣) ؟ قال : اذا كان
الدرع سابغا يغطي ظهور قدميها (٤)

- (١) جمعه : ادراع ، ودروع ، تصغيرها : دريع ، وهو قميص
المرأة .
انظر : الفيروز آبادي / القاموس المحيط : ج ٣ ص ٢٠ ،
فصل الدال باب المين ، ابن الأثير / النهاية في غريب
الحديث والأثر : ج ٢ ص ٣١ .
(٢) هو ما تغطي به المرأة رأسها ، جمعه : خمر ، قال :
* وليضربن بخمرهن على جيوبهن * وتخمرت ، واختمرت ، اذا
لبست الخمار ، انظر : المطري / المغرب : ص ١٥٤ ،
الخاء مع الميم ، الراغب الاصفهاني / مفردات الراغب :
ج ١ ص ٣٦٥ .
(٣) جمعه (أزر) وهو الملحفة ، انظر : الفيروز آبادي / القاموس
المحيط : ج ١ ص ٣٦٣ ، فصل الهمزة ، باب الراء .
(٤) رواه الحاكم في المستدرک ، وقال : حديث صحيح على شرط
البخاري . : ج ١ ص ٢٥٠ ، رواه ابوداود
وقال : روى هذا الحديث مالك بن انس ، وبكر بن مضر ، وحفص
ابن غياث ، واسماعيل بن جعفر ، وابن ابي ذئب ، وابن اسحاق
عن محمد بن زيد ، عن امه ، عن ام سلمة ولم يذكر احد منهم النبي
صلى الله عليه وسلم بل هو موقوف على ام سلمة . أ . هـ
سنن ابي داود مع بذل المجهود : ج ٤ ص ٣٠٢ ، قال :
الصنعاني في سبل السلام : له حكم الرفع وان كان موقوفا اذا الاقرب
انه لا مسح للاجتهاد في ذلك . أ . هـ ج ١ ص ١٣٢ .

يدل هذا الحديث صراحة على ان قدمي المرأة عورة في الصلاة ،
لأن قوله صلى الله عليه وسلم : (يخطي ظهور قدميها) يغني عن عدم
الحفو (١) .

٢ - روى عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
(من جر ثوبه خيلاً لم ينظر الله اليه يوم القيامة ، فقالت
ام سلمة : فكيف يصنع النساء بذيولهن ، قال : يرخين شبرا ،
قالت : اذن ينكشف اقداسهن ، قال : يرخينه ذراعاً لا يزدن
عليه) (٢)

" يدل هذا على وجوب تغطية القدمين "

٣ - وقالوا : ان ابن عباس وعائشة رضي الله عنهما فسرا الآية :
* ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها * بالوجه والكفين ولم يذكر
القدمين فيكون دليلاً على انهما عورة (٣)
٤ - ولان القدمين ممن لا يجب كشفه في الاحرام فلم يجوز كشفه في الصلاة
كالساقين (٤)

- (١) الشوكاني / نيل الأوطار : ج ٢ ص ٥٧ .
(٢) رواه النسائي والترمذي وصححه الشوكاني / نيل الأوطار :
ج ٢ ص ٥٧ ، ورواه احمد ولفظه : (ان نساء النبي صلى الله
عليه وسلم سأله عن الذيل فقال : اجعلته شبرا فقلن ان الشمس
لا يستر من عورة ، فقال : اجعلته ذراعاً فكانت احداهن اذا ارادت
ان تتخذ ذراعاً أرخت ذراعاً فجعلته ذيل) مسند الامام احمد :
ج ٣ ص ٩٠ .
(٣) ابن نجيم / البحر الرائق : ج ١ ص ٢٨٤ .
(٤) ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ١ ص ٦٤١ .

القول الثاني :

ان قدمي المرأة ليسا بمعورة .
وهذا قالت الحنفية (١) في القول الصحيح ، والملكبة (٢)
في رواية ، والشافعية (٣) في رواية ، قال بها المزني .
واختاره شيخ الاسلام (٤) ابن تيميه من الحنابلة .

قالوا :

للابتلاء في ابدائه ، ولأن في تغطيته حرجا عظيما .
وبالنظر الى هذه الأقوال يتبين لي ان القول بمعورة قدمي
المرأة في الصلاة هو الأصح ، لقوة ادلته ، وبكفيه الاستدلال
الصريح بحديث ام سلمه .

-
- (١) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ١٨٠ ، ابن نجيم /
البحر الرائق : ج ١ ص ٢٨٤ ، حاشية ابن عابدين :
ج ١ ص ٤٠٦ ، الزيلعي / تبين الحقائق : ج ١ ص ٩٦ .
(٢) شرح الخطاب : ج ١ ص ٤٩٩ ، ابن عبد البر /
الكافي : ج ١ ص ٢٣٩ .
(٣) النووي / روضة الطالبين : ج ١ ص ٢٨٣ ، الخطيب /
مفني المحتاج : ج ١ ص ١٨٥ .
(٤) ابن تيميه / مجموع فتاوى ابن تيميه : ج ٢٢ ص ١١٥ ،
المرداوى / الانصاف : ج ١ ص ٤٥٣ .

حكم صلاة المرأة منتقبه :

يكره للمرأة ان تصلي منتقبه ، إلا أن تكون بحضرة اجنبي لا يحترز
عن نظره لها ، فلا يجوز لها رفع النقاب .
وبه قال : المالكية^(١) ، والشافعية^(٢) ، والحنابلة^(٣) .

قالوا :

لأن النقاب يخل مباشرة المصلى بجهتها وأنفها ،
ولا أنه من الفلأ في الدين^(٤) .

-
- (١) حاشية الدسوقي : ج ١ ص ٢١٨ ، مالك / المدونة :
ج ١ ص ٩٤ ، شرح الخطاب : ج ١ ص ٥٠٢ ،
الخرشي : ج ١ ص ٢٥٠ ،
وقال مالك : اذا صلت المرأة منتقبه لا إعادة عليها .
(٢) حاشية الباجوري : ج ١ ص ٢٣٥ .
(٣) ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ١ ص ٦٤٣ ،
ابن مفلح / المبدع : ج ١ ص ٣٦٦ ، البهوتي /
كشف القناع : ج ١ ص ٢٤٥ .
(٤) حاشية الدسوقي : ج ١ ص ٢١٨ ، مالك / المدونة :
ج ١ ص ٩٤ .

واستدلوا على ذلك بالآثار التالية :

١ - روى سعيد بن كعب عن جابر بن زيد انه كره ان تصلي المرأة وهي منتقبه .

٢ - روى حفص عن ليث عن طاووس انه كره ان تصلي المرأة وهي منتقبه .

وكذلك روى اشعث عن الحسن مثل ذلك (١)

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه : ج ٢ ص ٣٤٨ .

انكشاف بعض اعضاء المرأة في الصلاة :

اذا انكشف من المرأة شي * سوى الوجه والكفين في الصلاة ،
كما لو انكشف شي * من صدرها عدا ، او جهلا ، او نسيانا ، أو ظهر
قدم - عند من قال أنه عورة - وساق ونهد ورأس وذراع . . الخ
أعادت ، اذا كان المنكشف كثيرا .
وبه قال الحنفية (١) ، والمالكية (٢) ، والحنابلة (٣) .

استدلوا بما يلي :

(١) ما روى محمد بن سيرين عن صفية بنت الحارث عن عائشة عن النسي
صلى الله عليه وسلم انه قال : (لا تقبل صلاة حائض (٤) ،
الا بخمار) (٥)

-
- (١) الحنفية وعبارتهم : " قليل الانكشاف فهو عندنا والكثير مفسد " أ. هـ
ابن نجيم / البحر الرائق : ج ١ ص ٢٨٥ ، ابن الهمام /
فتح القدير : ج ١ ص ١٨٢ .
(٢) عlish / شرح منح الجليل : ج ١ ص ١٣٣ ، مالك / المدونة :
ج ١ ص ٩٤ ، شرح الخطاب : ج ١ ص ٤٩٩ - ٥٠٠ ،
الخرشي / ج ١ ص ٣٤٧ . المالكية هم الذين عموا صراحة هنا .
(٣) ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ١ ص ٦٤٢ ، ابن مفلح /
المبدع / ج ١ ص ٣٦٦ .
(٤) المراد بالحائض من بلغت سن المني لا من هي ملابسة للحيض فانها
ممنوعة من الصلاة .
(٥) رواه الحاكم ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم / واعلمه
الحاكم بالارسال ، المستدرک على الصحيحين : ج ١ ص ٢٥١ ،
نيل الاوطار : ج ٢ ص ٥٥ .

يفهم من هذا الحديث انه يجب على المرأة ستر رأسها وعنقها ونحوه مما يقع عليه الخمار (١) .

أما اذا كان المنكشف يسيرا فلا اعادة عليها (٢) ،
لأنه يشق التحرز من اليسير فعفى عنه ،
ولأن ثياب الفقراء لا تخلوا من خرق فذلك عفى عن اليسير (٣) .
وقال الخرقى (٤) من الجنابة : اذا انكشف من المرأة الحرة
شيء سوى وجهها وكفيها اعادت .

وهو يدل على أن الصلاة تهطل بالانكشاف الفاحش واليسير ،
لكن قال الاصحاب : يمكن حمل ذلك على الكثير لأنه كما قلنا ان اليسير
يشق التحرز عنه (٥) .

-
- (١) الصنعاني / سبل السلام : ج ١ ص ١٣٢ .
(٢) ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ١ ص ٦٤٢ ،
ابن مفلح / المبدع : ج ١ ص ٣٦٦ ، البهوتي / كشف
القناع : ج ١ ص ٢٤٥ ، ابن قدامة / المقنع : ج ١ ص ١١٦
ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ١٨٢ ، ابن نجيم /
البحر الرائق : ج ١ ص ٢٨٥ .
(٣) المراجع السابقة .
(٤) هو : عمر بن الحسين بن عبد الله الخرقى ابو القاسم ، فقيه
حنفي من اهل بغداد ، نسبة الى بيع الخرق . توفي بدمشق
سنة ٣٣٤ هـ - ٩٤٥ م . له تصانيف احترقت وبقي منها
المختصر .
انظر : خير الدين الزركلي / الاعلام : ج ٥ ص ٤٤ .
(٥) ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ١ ص ٦٤٢ .

ولما روى أبو قلابه عن عمرو بن سلمه قال : لما كانت وقعة أهل
الفتح يادر كل قوم بإسلامهم ويدر أبي قومي بإسلامهم ، فلما قدم قال :
جئتمكم والله من عند النبي صلى الله عليه وسلم حقا ، فقال : صلوا صلاة
كذا في حين كذا ، وصلوا كذا في حين كذا ، فإذا حضرت الصلاة فليؤذن
أحدكم وليؤمكم أكثركم قرآنا ، فنظروا فلم يكن أحد أكثر قرآنا مني ، لما
كنت اتلقى من الركبان ، فقد موني بين أيديهم وأنا ابن ست أو سبع
سنين وكانت علي بردة كنت إذا سجدت تقلصت عني فقال : امرأة سي
الهي ألا تخطوا عنا است قارئكم فاشتروا ، فقطعوا لي قميصا فما فرحت
بشيء فرحي بذلك القميص (١)

وقالوا : هذا يدل على العفو في انكشاف اليسير ، لأن
ذلك انتشر ولم يبلخنا انكاره من الرسول صلى الله عليه وسلم .

(١) رواه البخاري ، وهو جزء من حديث ورد في كتاب المغازي ،

صحيح البخاري : ج ٥ ص ٩٦ .

الحد الفاصل بين اليسير والكثير :

اختلف الحنفية في الحد الفاصل بين اليسير والكثير :

- ١ - قال الامام ابو حنيفة وصاحبه محمد بن الحسن (١) :
الربيع كثير ومادونه قليل فالربيع يحكي الكمال الا ترى ان المسح
بربع الرأس كال مسح بجميحه .
 - ٢ - قال ابو يوسف (٢) : مادون النصف قليل ، لأن الشبيء
انما يوصف بالكثرة اذا كان ما يقابله اقل منه ان هما من اسماء
المقابلة .
- فاذا صلت المرأة وربيع ساقها او ثلثه مكشوف تميد صلاتها عند
أبي حنيفة ومحمد بن الحسن .

(١) هو محمد بن الحسن بن فرقد بن موالى بن شيان امام في الفقه
والأصول ، وهو الذى نشر علم ابي حنيفة ، اصله من قرية هوستة
في غوطة دمشق ، ولد بواسط سنة ١٣١ هـ - ٧٤٨ م نشأ بالكوفة
وانتقل الى بغداد ، ولاء الرشيد القضاء بالركة ثم عزله ، وصات
بالرى سنة ١٨٩ هـ - ٨٠٤ م ، ونمته الخطيب البغدادي بامام
اهل الرأى ، له كتب كثيرة منها : الجامع الكبير ، الجامع الصغير
السير ، وغيرها . انظر : خير الدين الزركلي / الاعلام :
ج ٦ ص ٨٠ .

(٢) هو يعقوب بن ابراهيم بن حبيب الانصارى الكوفي البغدادي ، صاحب
الامام ابي حنيفة وتلميذه ، وأول من نشر مذهبه ، كان فقيها علامة ،
من حفاظ الحديث ، ولد بالكوفة سنة ١١٣ هـ - ٧٣٦ م ، لــــم
ابا حنيفة فغلب عليه الرأى ، ولي القضاء ببغداد ايام المهــــدى
والهادى والرشيد ، ومات في خلافته ببغداد سنة ١٨٢ هـ ٧٩٨ م
وهو على القضاء وهو اول من دعي قاضي القضاة ، واول من وضع الكتب
في اصول الفقه على مذهب ابي حنيفة ، له كتب منها الخراج وغيرها ،
انظر : خير الدين الزركلي / الاعلام : ج ٨ ص ١٩٣ .

اما هند ابني يوسف لا يعتبر ، لان مادون النصف عنده قليل (١)

اما الحنابلة قالوا :

اليسير هو الذي لا يفحش في النظر عرفا (٢) .

ما يطلب منها ان تصلي به :

يستحب للمرأة أن تصلي في ثلاثة أثواب :

- ١ - درع : وهو قميص تغطي به البدن وقدميها .
 - ٢ - خمار : تغطي به رأسها وعنقها وتدبره تحت حلقها .
 - ٣ - جلباب (٣) : ملحفة تلتحف به من فوق الدرع يستير الثياب .
- وبهذا قال الحنفية (٤) والشافعية (٥) والحنابلة (٦) .

- (١) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ١٨٢ ، ابن نجيم / البحر الرائق : ج ١ ص ٢٨٥ ، الزيلعي / تبين الحقائق : ج ١ ص ٩٦ ، السرخسي / المبسوط : ج ١ ص ١٩٧ .
- (٢) البهوتي / كشف القناع : ج ١ ص ٢٤٥ ، ابن قدامة / المقنع وحاشيته : ج ١ ص ١١٦ . ويختلف الفحش بحسب المنكشف فيفحش من السواة مالا يفحش من غيرها .
- (٣) هو قميص وثوب واسع للمرأة دون الملحفة ، او ما تغطي به ثيابها من فوق كالمحففة ، الفيروز آبادي / القاموس المحيط : ج ١ ص ٤٧ ، فصل الجيم باب الباء .
- (٤) الشيخ نظام / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ٥٩ .
- (٥) النووي / المجموع : ج ٣ ص ١٧١ ، ١٧٢ .
- (٦) ابن قدامة / المصنف مع الشرح الكبير : ج ١ ص ٦٤٢ ، ابن مفلح / البدر : ج ١ ص ٣٦٦ ، البهوتي / كشف القناع : ج ١ ص ٢٤٥ .

وروى عن عمرو ابنه وعائشة وعبيد وعطاء ،
وقال الشافعية (١) ، والحنابلة (٢) يستحب لها ان تجافي
جلابها راكعة ساجدة لثلاث يصف ثيابها فتبين عجيزتها (٣) ومواضع
عورتها .

وقد دل على ذلك عدة احاديث وآثار منها :

- ١ - ماروى عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : اذا صلت
المرأة فلتصل في ثيابها كلها الدرع والخمار والملحقة (٤)
- ٢ - ماروى ابو هلال عن ابن سيرين قال : كان يستحب ان تصلي
المرأة في ثلاثة اثواب في الدرع والخمار والحقو* (٥)
- عن ابي هريرة قال : قال عمر تصلي المرأة في ثلاثة اثواب (٦)

- (١) النووى / المجموع : ج ٣ ص ١٧١ - ١٧٢ .
- (٢) ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ١ ص ٦٤٢ ،
ابن مفلح / البدر : ج ١ ص ٣٦٦ ، البهوتي / كشف القناع :
ج ١ ص ٢٤٥ .
- (٣) مؤخرتها ، انظر : ابن الاثير / النهاية في غريب الحديث :
ج ٣ ص ٧٨ ، باب العين مع الجيم .
- (٤) رواه ابن ابي شيبة في مصنفه : ج ٢ ص ٢٢٥ .
- (٥) الحقو : هو الازار حيث كانت الانصار تطلق على الازار الحقو ،
انظر : الفيروز آبادى / القاموس المحيط : ج ٢ ص ٣١٩ ،
باب الواو ، فصل الحاء .
- (٦) رواه ابن ابي شيبة في مصنفه : ج ٢ ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .

مايجزى* الحرة في الصلاة :

يجزئها ماسترها الستر الواجب ، من غير اعتبار للعدد ،
فيجب ان يكون الساتر كثيفا ، فان ظهر ماتحته فهو كالمدم ، وان
وصف بكرة (١) .

ويدل لذلك :

- ١ - حديث ام سلمة المتقدم ، أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أتصلي المرأة في درع وخمار وليس عليها ازار ؟ قال : اذا كان الدرع سابغا يغطى ظهور قدميها (٢)
- ٢ - ما روى عبيد الله الخولاني عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها صلت في درع وخمار (٣)

- (١) ابن جزى / قوانين الاحكام الشرعية : ص ٦٩ ، ابن عبد البر / الكافي : ج ١ ص ٢٣٨ ، الشيخ نظام / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ٥٩٠ ، ابن مفلح / المجمع : ج ١ ص ٣٦٦ ، ابن قدامة / المقنع : ج ١ ص ١١٦ ، البهوتي / كشف القناع : ج ١ ص ٢٤٥ ، ابن قدامة / المختار مع الشرح الكبير : ج ١ ص ٦٤٢ .
- (٢) سبق تخريجه في ص (٧٧) .
- (٣) رواه ابن ابي شيبه في مصنفه : ج ٢ ص ٢٢٥ ، رواه مالك في الموطأ . لفظ مالك : (روى عن ميمونة انها كانت تصلي في الدرع والخمار وليس عليها ازار) ابن الاثير / جامع الاصول : ج ٦ ص ٣٠٦ ، موطأ مالك / بهامش المنتقى شرح الموطأ للبايجي / ج ١ ص ٢٥٢ .

وعن مالك بن انس بلغه ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم

- رضي الله عنها - كانت تصلي في الدرع والخمار " (١)

٣ - وقال عكرمة : لو وارت جسدها في ثوب لأجزئها (٢) .

٤ - روى ابو اليمان قال : اخبرنا شعيب عن الزهري قال : اخبرني

عروة ان عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلّي

الفجر فيشهد معه نساء المؤمنات متلفعات في مروطهن (٣) ،

ثم يرجعن الى بيوتهن ما يعرفهن احد " (٤)

فكل هذا يدل على ان المرأة اذا صلت في ثوب واحد بالالتفاف

جازت صلاتها لان المعتبر ما يحصل به الاسترداد العدد .

(١) رواه مالك في موطأه بهامش المتنقي : ج ١ ص ٢٥١ .

(٢) رواه البخاري / عمدة القاري : ج ٤ ص ٨٩ ، ارشاد الساري

ج ١ ص ٤٠٠ ، ط / السادسة سنة ١٣٠٤ هـ .

(٣) مروط : جمع مرط بكسر الميم ، قال القزاز : المرط : ملحفة

يتزربها ، والجمع : امراط ، ومروط ، وقيل : هي الثوب

الأخضر ، وعن خليل هي اكسية معلمة .

وقال عبد الملك في شرح الموطأ هو كساء صوف رقيق كن النساء

في ذلك الزمان يتزرن ويتلفعن به ، وربما من الخز او غيره ،

ابن الأثير / النهاية في غريب الحديث : ج ٤ ص ٦٦ - باب الميم

مع الراء ، ط / الاولى .

(٤) رواه البخاري / عمدة القاري : ج ٤ ص ٨٩ ، ارشاد الساري :

ج ١ ص ٤٠٠ .

عورة الأمة :

للحلماء في عورة الأمة ثلاثة أقوال :

القول الأول :

عورة الأمة ما بين سرتها وركبتيها .
ولو كانت الأمة مديرة أو مكاتبه

وبهذا قال الحنفية (١) ، وبه قال مالك (٢) في رواية
والشافعية (٣) في القول الصحيح ، والحنابلة (٤) في رواية وهو
الذي عليه المذهب .

-
- (١) الحنفية قالوا : عورة الأمة في الصلاة ماتحت السرة الى ماتحت
الركبة وظهرها عورة وجنبها تبع البطن والاولجه ان
مايلي البطن تبع له ، وما يلي الظهر تبع له . أ . هـ
حاشية ابن عابدين : ج ١ ص ٤٠٥ ، السرخسي / المبسوط :
ج ١ ص ٢١٢ ، الشيخ نظام / الفتاوى الهندية :
ج ١ ص ٥٨ ، ابن نجم / البحر الرائق : ج ١ ص ٢٨٧ ،
الدر المختار : ج ١ ص ٣٠ .
- (٢) ابن عبد البر / الكافي : ج ١ ص ٢٣٨ : ^{في قوله} حاشيتا قليوبي
- (٣) الخطيب / مغني المحتاج : ج ١ ص ١٨٥ ، حاشيتا قليوبي
وعصيره : ج ١ ص ١٧٧ ، الرمي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٥-٦
التنوي / روضة الطالبين : ج ١ ص ٢٨٣ ، التنوي / المجموع :
ج ٣ ص ١٦٩ ، حاشية الباجوري : ج ١ ص ٢٣٧ .
- (٤) المرادوي / الانصاف : ج ١ ص ٤٤٩ .

استدل أصحاب هذا القول بما يلي :

- ١ - روى معمر عن قتادة عن انس ان عمر ضرب أمة لآل أنس رآها متقنعة ، وقال : اكشفي رأسك ولا تشبهي بالحرائر (١) .
 - ٢ - روى عن الشعبي قال : سأله ابو هريرة كيف تصلي الأمة ؟ قال : تصلي كما تخرج (٢)
 - ٣ - قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : لأمة متقنعة القى عنك الخمار يادفار أتشبهين بالحرائر . (٣)
 - ٤ - روى نافع ان صفية بنت ابي عبيد حدثته قالت : خرجت امرأة مختومة فقال عمر رضي الله عنه : من هذه المرأة ، فقيل له : هذه جارية لفلان جل من بنية ، فأرسل الى حفصه رضي الله عنها فقال : ما حملك على ان تخمري هذه الأمة وتجلبيها وتشبهيها ————— بالمحصنات (٤)
- فهذه الآثار المروية عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وغيره تدل دلالة واضحة على ان رأس الأمة ورقبتها وما يظهر منها حال المهنة ليس بمعورة .

-
- (١) أخرجه عبد الرزاق فتي مصنفه : ج ٣ ص ١٣٦ .
 - (٢) أخرجه ابن ابي شبيه في مصنفه : ج ٢ ص ٢٣١ .
 - (٣) رواه البيهقي في سننه : ج ٢ ص ٢٢٦ .
 - (٤) رواه البيهقي في سننه : ج ٢ ص ٢٢٧ ،
- وقال البيهقي : هذه الآثار عن عمر رضي الله عنه في ذلك صحيحة . أ . ه .

القول الثاني :

ان الأمه كلها عورة الا رأسها ووجهها وكفها ،
وهذا القول في رواية عن كل من : المالكية (١) والشافعية (٢)
والحنابلة (٣) وهو قول ابي علي الطبري من الشافعية .
ووجه قولهم : أن هذا تدعو الحاجة الى كشفه وما سواه
لا تدعو الحاجة الى كشفه (٤) .

القول الثالث :

عورة الأمه : كلها عورة سوى ما ينكشف في حال خدمتها
وتصرفها كالرأس والرقبة والساعد وطرف الساق وبه قال الشافعية (٥)
في رواية .
وبه قال القاضي (٦) من الحنابلة في الجامع الصغير .

-
- (١) حاشية المواق على الخطاب : ج ١ ص ٤٩٨ .
(٢) الخطيب / مغني المحتاج : ج ١ ص ١٨٥ ، النووي /
روضة الطالبين : ج ١ ص ٢٨٣ ، الرطبي / نهاية المحتاج :
ج ٢ ص ٥ - ٦ ، ^{شرح خليل} حاشيتا قليوبي وعميره : ج ١ ص ١٧٧ ،
(٣) المرداوي / الانصاف : ج ١ ص ٤٤٩ .
(٤) الخطيب / مغني المحتاج : ج ١ ص ١٨٥ .
(٥) الرطبي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٦٠٥ ، النووي / روضة
الطالبين : ج ١ ص ٢٨٣ ، الخطيب / مغني المحتاج :
ج ١ ص ١٨٥ ، النووي / المجموع : ج ٣ ص ١٧٤ ، ^{شرح خليل}
حاشيتا قليوبي وعميره / : ج ١ ص ١٧٧ .
(٦) المرداوي / الانصاف : ج ١ ص ٤٥٠ .

عورة أم الولد :

للعلماء في عورة أم الولد قولان :

القول الأول :

عورة أم الولد كمورة الأمه المدبرة ، والمكاتبة ، وكذلك
المحضنة - مابين السرة والركبة - .

وبهذا قال الحنفية (١) ، الشافعية (٢) ، الحنابلة (٣)

في رواية وهو الذي عليه المذهب .

وقد سبق بيان أدلة هذا القول (٤) وهي أدلة القول الأول في

عورة الأمه مطلقا .

قالوا : أنها وردت عامة دون تفریق بين أم الولد وغيرها .

القول الثاني :

عورة أم الولد كمورة الحرة (كلها عورة سوى وجهها وكفها) .

(١) ابن عابدين / الدر المختار : ج ١ ص ٤٠٤ .

(٢) الخطيب / مغني المحتاج : ج ١ ص ١٨٥ .

(٣) المرداوي / الانصاف : ج ١ ص ٤٤٩ .

(٤) وردت في ص (٩١) .

وبهذا قال المالكية (١) ، والحنابلة في رواية .
اختاره ابو بكر ، وجزم به في الافادات ، وكذا المبعضة
عندهم (٢) ،
وللشافعية وجه في المبعضة (٣) .
قال مالك : امهات الاولاد فلا أرى ان يصلين الا بقنصاع
كما تصلي الحرة بدرع يستر ظهور قدميها .
وقال ايضا : اذا صلت أم الولد بفخير قناع احب اليّ ان تميد
مادامت في الوقت ، ولست اراه بواجب عليها كوجوب ذلك على
الحرة (٤) .

-
- (١) مالك / المدونة الكبرى : ج ١ ص ٩٤ ، حاشية الدسوقي
على الشرح الكبير : ج ١ ص ٢١٥ ، الخطاب ج ١ ص ٤٤٩ ،
الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٢٨٧ ، حاشية
الصاوي على الشرح الصغير : ج ١ ص ٢٨٧ .
(٢) المرداوي / الانصاف : ج ١ ص ٤٥٣ ، ابن قدامة /
المقنع : ج ١ ص ١١٥ .
(٣) قليوبي / حاشيته على شرح الجلال : ج ١ ص ١٧٧ .
(٤) مالك / المدونة الكبرى : ج ١ ص ٩٤ .

رأى الظاهرية في عورة الأمة :

قال الظاهرية : ان عورة الأمة أيها كان نوعها في الصلاة كمورة

الحرمة - كلها عورة الا وجهها وكفيها . .

قال ابن حزم : (١) وأما الفرق بين الحرمة والأمة فدين الله

تعالى واحد ، والخلقة والطبيعة واحدة ، كل نكاح في الحرام والاماء سواء حتى يأتي نص في الفرق بينهما في شيء فيوقف عنده (٢) هـ .

استدل الظاهرية على مذهبهم بالأدلة التي استدل بها العلماء

في عورة الحرمة :

١ - حديث عائشة : (لا تقبل صلاة حائض الا بخمار)

٢ - حديث ام سلمة . . . الخ (٣)

(١) هو علي بن احمد بن سعيد بن حزم الظاهري ، عالم الاندلس في

عصره ، واحد ائمة الاسلام ، ولد بقرطبة سنة ٣٨٤ هـ - ٩٩٤ م .

وكانت له ولأبيه من قبله رئاسة الوزارة وتدبير المملكة ، فزهد بها

وانصرف الى العلم والتأليف ، فكان فقيها ، حافظا ، يستنبط

الاحكام من الكتاب والسنة وانتقد كثيرا من العلماء والفقهاء ،

فتمالأوا على بغضه ، واجتمعوا على تضليله ، وحذروا سلاطينهم

من فتنه ، ونهوا عوامهم عن الدنونه ، فأقصته الملوك وطاردته

فرحل الى بادية لبلة من بلاد الاندلس فتوفي بها سنة ٤٥٦ هـ -

١٠٦٤ م ، اشهر مصنفاته : المحلى - الفصل في الملل

والاهواء والنحل / انظر : خير الدين الزركلي : الاعلام ج ٤ ص ٢٥٥

(٢) ابن حزم / المحلى : ج ٣ ص ٢١٨ .

(٣) هذه الأحاديث سبق إيرادها وتخريجها في (ص ٧٧ - ٨٢)

وقالوا : من ادعى ان هذه الأدلة يقصد بها الحرائر دون
الأماء كان كاذبا ، فلفظ المرأة ، والعائض تطلق على الأمه كما
تطلق على الحرة .

الرد على أدلة من قال : ان عورة الأمة كمورة الرجل :

قال ابن حزم : استدلوا بآثار مروية عن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه ولم يخف علينا ما روى عن عمر في خلاف هذا وغيره ، ولكن
لا حجة في أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم .
وانما تنازع السلف رضي الله عنهم وجب الرد الى ما افترض الله
تعالى الرد اليه ، من القرآن والسنة ، وليس في القرآن ولا فسي
السنة فرق في الصلاة بين حرة ولا أمة (١) .

وقال ايضا :

فان قالوا : قد جاء الفرق في الحدود بين الحرة والأمة
قلنا : نعم ، وبين الحر والعبد ، فلم ساويتم بين الحر والعبد فيما
هو منهما عورة في الصلاة ، وفرقتم بين الحرة والأمة فيما هو منهما عورة
في الصلاة ؟ وقد صح الاجماع والنص على وجوب الصلاة على الأمة
كوجوبها على الحرة في جميع أحكامها ، من الطهارة والقبلة وعدد الركوع
 وغير ذلك ! فمن أين وقع لكم الفرق بينهما في العورة ؟ ! وهم أصحاب
قياس بزعمهم ! وهذا مقدار قياسهم - الذي لا شيء أسقط منه ولا أشد
تخاذلا ! ! فلا النص اتبعوا ولا القياس عرفوا ! ! والله تعالى أعلم (٢)

(١) ابن حزم / المحلى : ج ٣ ص ٢٢٠ .

(٢) المصدر السابق : ج ٣ ص ٢٢٢ .

من خلال عرض هذه الأقوال ، يتبين لي :
ان الرأي الأرجح هو قول جمهور الفقهاء : (بأن عبودية
الأمّة كمورة الرجل) ، لقوة أدلتها ولصحة الآثار المروية عن عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه .
أما قول الظاهرية من أن الأمّة كالحرّة فردود بأثار عمر بن
الخطاب حيث خصصت الأدلة العامة .

الفصل الثالث

خروج النساء

للمساجد

خروج النساء الى المساجد :

- يباح للنساء الخروج الى المساجد ،
وبهذا قال جمهور العلماء (١) ، والظاهرية (٢) .
استدلوا على ذلك بعدة أدلة : منها :

- ١ - روى عبد الله بن نافع عن ابن عمر ^{رضي الله عنهما} أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (لا تمنعوا إماء الله مساجد الله) (٣) .
٢ - روت السيدة عائشة رضي الله عنها قالت : كان النساء يصلين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ينصرفن متلفعات بمروطهن ما يعرفن من الخلف (٤) . (٥)

- (١) ابن همام / فتح القدير : ج ١ ص ٢٥٩ ، حاشية ابن عابدين : ج ١ ص ٥٦٦ ، حاشية الدسوقي : ج ١ ص ٣٣٥ ، شرح الخطاب : ج ٢ ص ١١٦ ، ١١٧ ، الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٤٤٦ ، النووي / المجموع : ج ٤ ص ١٩٩ ، ^{شرح المصنف} حاشيتا قليوبي وعميره : ج ١ ص ٢٢٢ ، البهوتي / كشف القناع : ج ١ ص ٤٢١ ، الفروع : ج ١ ص ٥٧٨ ، ابن قدامة / المغني : ج ٢ ص ٣٥ ، الرحيباني / مطالب اولي النهي : ج ١ ص ٦١١ ، المرداوي / الانصاف : ج ٢ ص ٢١٢ .
(٢) ابن حزم / المحلى : ج ٣ ص ١٢٩ .
(٣) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ١ ص ٣٢٧ ، رواه بهذا اللفظ عمر بن الخطاب ، وابو يعلى ورجال رجال الصحيح ، البيهقي / مجمع الزوائد : ج ٢ ص ٣٣ .
(٤) الخلف : طلعة آخر الليل اذا اختلطت بضوء الصباح / ابن الاثير : النهاية في غريب الحديث : ج ٣ ص ١٨٧ ، باب الصين مع اللام .
(٥) رواه البخاري / ارهاق الساري : ج ٢ ص ١٥٢ .

وقد اشترط الفقهاء لغروج المرأة الى المساجد شروطا ، بعضها محل اتفاق ، وبعضها محل اختلاف .
الشروط المتفق عليها من قبل الفقهاء :

- ١ - ان يخرجن الى المساجد غير متطيبات ، فاذا تطيبت المرأة يكره خروجها الى المسجد كراهة تحريم (١) .
 - ٢ - لما روى بكير بن عبد الله بن الأشج عن بسر بن سعيد عن زينب امرأة عبد الله قالت : قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : (اذا شهدت احد اكن المسجد فلا تمس طيبا) (٢) .
 - ٣ - روى يزيد بن خصيفة عن بسر بن سعيد عن ابي هريرة قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ايما امرأة أصابت بخورا فلا تشهد معنا العشاء الآخرة) (٣) .
 - ٤ - روى ابو هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : (لا تمنعوا اماء الله مساجد الله وليخرجن تفلات) (٤) (٥) .
- وفي هذه الاحاديث نهي عن تطيب النساء للمساجد لما في ذلك من الفتنة .

-
- (١) البهوتي / كشف القناع : ج ١ ص ٤٣٣ ، النووي / المجموع ج ٤ ص ١٩٩ .
- (٢) رواه مسلم في صحيحه : ج ١ ص ٣٢٨ .
- (٣) رواه مسلم / المصدر السابق .
- (٤) تارغات للطيب ، انظر : ابن الاثير / النهاية في غريب الحديث : ج ١ ص ١٣٩ ، باب التاء مع الفاء .
- (٥) رواه الامام احمد في مسنده : ج ٢ ص ٤٣٨ .
- ورواه ابو داود وابن حبان وابن خزيمة من حديث محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن ابي هريرة ، واتفق الشيخان عليه في الجملة الاولى ، تلخيص الحبير بهامش المجموع : ج ٥ ص ٢٥ .

الشرط الثاني :

ان يخرج من الى المساجد باذن ازواجهن او اوليائهن ، فاذا استأذنت المرأة زوجها او وليها في الخروج الى المسجد كره له منعها ، اذا لم يكن في خروجها ما يدعو الى الفتنة (١) .

ومن الأدلة على ذلك ما يلي :

- ١ - روى سالم بن عبد الله بن عمر عن ^{ابيه} عبد الله بن عمر ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (لاتنموا نساءكم المساجد اذا استأذنكم اليها) (٢)
- ٢ - روى علقمه عن بلال بن عبد الله بن عمر عن ابيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لاتنموا النساء حظوظهن من المساجد اذا استأذنوكم) (٣)

(١) النووى / المجموع : ج ٤ ص ١٩٩ ، وقال النووى : فان منعها لم يحرم عليه ، هذا مذهبنا قال البيهقي : وبه قال عامة العلماء .

(٢) رواه النسائي ، ابن الاثير الجزرى / جامع الاصول :

ج ١١ ص ٤٦٨ ، رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ١ ص ٣٢٧ ،

(٣) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ١ ص ٣٢٨ ، هكذا وقع فسي اكثر الأصول (استأذنوكم) وفي بعضها (استأذنكم) وهذا ظاهر ، والأول صحيح ايضا . أ. ه .

٣ - روى حفص بن غوثه قال : سمعت سالما يقول : سمعت ابن عمر يقول :

سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (اذا استأذنتكم

نساءكم الى المساجد فأذنوا لهن) (١)

٤ - عن سالم بن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم : اذا استأذنت

احدكم امرأته الى المسجد فلا يمنعها) (٢)

فهذه الأحاديث تدل على ان المرأة لا تخرج من بيت زوجها

الا بإذنه لتوجه الامر ، اليه بالاذن .

الشرط الثالث :

ان تكون المرأة عجوزا غير حسناء لا أرب للرجال فيها .

اما ان كانت حسناء سواء كانت شابة او غير شابة فيكره لها ذلك

اذا أمنت الفتنة .

أما اذا خافت الفتنة فيحرم .

(١) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ١ ص ٣٢٧ ، رواه ابن أبي شيبة

في مصنفه : ج ٢ ص ٣٨٣ .

(٢) رواه الامام احمد في مسنده : ج ٢ ص ٩ .

قالوا :

لان الحسناء والشابة اكثر تعرضا للفتنة وأذى الفساق
فيكون حضورها مظنة الافتتان .
فقطعا لذلك الأولى منهما (١) .

الشروط التي انفرد بها بعض الفقهاء :

١ - اشتراط الخروج ليلا :

فتخرج المرأة الى المسجد ليلا للأمن من الفتنة .
وهذا قال الامام ابو حنيفة - رحمه الله - قال :
لابأس للمجوز ان تخرج في الفجر والمغرب والمشاء (٢) .
لان الفساق ينتشرون عادة في الظهر والعصر ، وربما يقح
من صدقت رغبته في النساء في الفتنة بسببهن او يقمن هن في
الفتنة لبقاء رغبتهن في الرجال وان كبرن ، اما في الفجر
والمشاء فثائمون ، وفي المغرب بالطعام مشغولون ، وايضا الجو
يكون مظلماً والظلمة تحول بينهن وبين نظر الرجال (٣) .

-
- (١) انظر في هذه الشروط : ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٢٥٩ ،
الحصكفي / الدر المختار : ج ١ ص ٥٦٦ ، حاشية الدسوقي /
ج ١ ص ٣٣٦ ، شرح الخطاب : ج ٢ ص ١١٦ ، ١١٧ ،
الردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٤٤٦ ، الرمي / نهاية
المحتاج : ج ٢ ص ١٣٦ ، الخطيب / مغني المحتاج : ج ١ ص ٢٣٠ ،
النووي / المجموع : ج ٤ ص ١٩٩ ، الرحيباني / مطالب اولي
النهي : ج ١ ص ٦١١ ، المرادوي / الانصاف : ج ٢ ص ٢١٢ ،
المهوتي / كشاف القناع : ج ١ ص ٤٢١ ، ابن حزم / المحلى ج ٣ ص ١٢٩
(٢) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٢٥٩ .
(٣) الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٢٧٥ .

ودليلهم على ذلك :

- ١ - ماروى عنه من سالم بن عبد الله عن ابن عمر رضي الله عنهما ،
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (اذا استأذنتكم نساءكم
بالليل الى المسجد فأذنوا لهن) (١)
- ٢ - ماروى مجاهد عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : (لاتنموا النساء من الخروج الى المساجد بالليل) (٢)
فهذان يدلان دلالة صريحة على جواز خروج النساء الى المسجد
بالليل اذا أمن منهن وعليهن من الفساد ، والله تعالى أعلم .

لكن أقول :

ان التخصيص الوارد هنا - خروجهن في الليل - لا يدل على
منع خروجهن في سائر الأوقات ، بل يؤذن لهن اذا أمن من الفساد ،
وذلك هو الأغلب في ذلك الزمان ، بخلاف زماننا هذا لفساد
والفسدين في سائر الأوقات .

قال في العناية شرح الهداية :

والفتوى اليوم عند الحنفية - على كراهة حضورهن الصلاة كلها لانهور
الفساد في هذا الزمان .
وقال : وقد يقال :-

ان هذه الفتوى التي اعتمدها المتأخرون مخالفة لمذهب الامام ، فانهم
نقلوا أن الشابة تمنع مطلقا ، واما المعجوز فلها حضور الجماعة ، عند الامام ،
الا في الظهر والعصر والجمعة .

(١) رواه البخارى في صحيحه ، انظر : صحيح البخارى مع ارشاد

السارى : ج ٢ ص ١٥٢ .

(٢) رواه مسلم في صحيحه : ج ١ ص ٣٢٧ .

وعند المتأخرين مطلقا .

فالافتاء بمنسج المجائز في الكل مخالف للكل فالاعتماد على

مذهب الامام . ٩٠ هـ (١)

افضلية صلاتها في بيتها :

صلاتها في بيتها أفضل وخير لها من الخروج الى المساجد ،

وبهذا قال : الحنفية (٢) ، والشافعية (٣) ، والحنابلة (٤) .

ودليلهم على ذلك :

١ - ما روى ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا تمنعوا

نساءكم المساجد ويوتهن خير لهن) (٥)

(١) ابن الهمام / فتح القدير ج ١ ص ٢٥٩ ، ابن نجيم /

البحر الرائق : ج ١ ص ٣٨٠ ، الحصكفي / الدر المختار :

ج ١ ص ٥٦٦ .

(٢) ابن نجيم / البحر الرائق : ج ١ ص ٣٨٠ .

(٣) الرملي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ١٣٥ ، الخطيب /

مغني المحتاج : ج ١ ص ٢٣٠ ، النووي / المجموع :

ج ٤ ص ١٨٩ .

(٤) ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٣٥ ،

الرهيباني / مطالب اولي النهي : ج ١ ص ٦١١ ،

البهوتي / كشف القناع : ج ١ ص ٤٣٤ .

(٥) رواه ابو داود / مختصر سنن ابي داود : ج ١ ص ٢٦٧ ،

باب في خروج النساء الى المسجد ، يرواه الامام احمد /

الشوكاني : نيل الاوطار : ج ٣ ص ١٦٠ .

٢ - وما روى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرتها ، وصلاتها في حجرتها أفضل من صلاتها في دارها ، وصلاتها في دارها أفضل من صلاتها فيها سواء) (١)

٣ - وما روى داود بن قيس عن عبد الله بن سويد الانصاري عن ام حميد (امرأة ابي حميد الساعدي) أنها جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله : اني احب الصلاة معك ، قال : قد علمت انك تحبين الصلاة معي ، وصلاتك في بيتك خير لك من صلاتك في دارك ، وصلاتك في دارك خير من صلاتك في مسجد قومك ، وصلاتك في مسجد قومك خير لك من صلاتك بمسجدي ، قال : فأمرت فبني لها مسجد في أقصى شيء في بيتها وأظلمه ، فكانت تصلي فيه حتى لقيت الله عز وجل (٢) .

فهذه الأحاديث تدل على افضلية صلاة المرأة في بيتها للستر ، وللأمن من الفتنة .

(١) رواه الطبراني في الكبير / الهيثمي / مجمع الزوائد :

ج ١ ص ٣٤ .

(٢) رواه الامام احمد في مسنده : ج ٦ ص ٣٧١ ،

وقال الهيثمي : رجاله رجال الصحيح ، غير عبد الله بن سويد

الانصاري وثقه ابن حبان ، مجمع الزوائد : ج ٢ ص ٣٤ .

رأى الظاهرية في صلاة المرأة في بيتها :

قالت الظاهرية : صلاة المرأة في المسجد افضل لها من صلاتها في بيتها .

وقد أيد ابن حزم وجهتهم بقوله :

لو كانت صلاتهن في بيوتهن افضل لما تركهن رسول الله صلى الله عليه وسلم يتمنين بتصب لا يجدى عليهن زيادة فضل او يهبطهن من الفضل .

وهذا ليس نصحا وهو عليه السلام يقول : (الدين النصيحة) (١) او حاشا عليه السلام من ذلك ، بل هو أنصح الخلق لأئمة ولو كان ذلك لما افترض عليه السلام ان لا ينعجهن ، ولما أمرهن بالخروج تفلات ، وأقل هذا ان يكون امر ندب (٢) أ. هـ

لكن اقول : ان صلاة المرأة في بيتها افضل لها لأنه استر لهما وللأمن من الفتنة ولما عليه النساء في زماننا من التبرج والبعد عن التمسك بتماليم الدين الاسلامي ولكثرة الفساد والمفسدين - والله أعلم - .

(١) رواه مسلم في صحيحه : ج ١ ص ٢٤ باب بيان ان الدين النصيحة .

(٢) ابن حزم / المحلى : ج ٢ ص ١٣٢ .

البَابُ الثَّانِي

أَعْذَارُ النِّسَاءِ فِي الصَّلَاةِ
وَيَحْتَوِي عَلَى فَصْلَيْنِ

الفصل الأول :

الحائِضُ وَالنِّفْسَاءُ

الفصل الثاني :

صَلَاةُ الْمُسْتَحَاضَةِ

تمهيد

كان الكلام في الباب السابق في الآذان والاقامة للمرأة واجابتهما ، وفي عورتها وخروجها للمساجد .
أما هذا الباب فيبحث في اعدار النساء في الصلاة فقبل بيان الحكم فيها نعرفها :

فالدماء التي تخرج من المرأة ثلاثة أنواع :

- ١ - حيض .
- ٢ - نفاس .
- ٣ - استحاضة .

أولا - الحيض :

تعريفه لغة : السيلان ،

يقال : حاضت المرأة تحيض حيضاً ومحيضاً فهي

حائض ، اذا سال دماً ، جمعتها
حيض ، وهوائض .

ومنه الحوض لان الماء يسيل اليه .

وتحيضت قدمت ايام حيضها من الصلاة (١)

(١) انظر : الفيروز آبادي / القاموس المحيط : ج ٢ ص ٣٢٩ ،

باب الضاد . فصل الحاء . الجوهرى / الصحاح :

ج ٣ ص ١٠٧٣ - ١٠٧٤ ، باب الضاد . فصل الحاء .

شرعا :

دم طبيعة وجبلة يخرج من قعر رحم المرأة اذا بلغت مع
الصحة ، من غير سبب ولادة ، في وقت معلوم ،
ويقدر معلوم (١) .

ثانيا - النفاس :

تعريفه لخصه :

النفاس الروح وقيل الدم .
ومنه النفاس بالكسر ولادة المرأة ، فاذا وضعت فهي نفساء .
جمعها : نفاس ، ونفاسات (٢)

شرعا :

الدم الخارج من الرحم بسبب الولادة (٣) .

-
- (١) هذا هو تعريفه عند الفقهاء الاربعة وان اختلفت عبارتهم ،
قال الدردير في الشرح الصغير ، الحيض : (هو دم
اوصفرة او كدره خرج بنفسه من قبل من تحمل عادة) .
انظر : الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٣٩ ،
الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٢٠٢ ،
الرملي / نهاية المحتاج : ج ١ ص ٣٠٤ ،
البهوتي / كشف القناع : ج ١ ص ١٢٦ .
- (٢) انظر / الفيروز آبادي / القاموس المحيط : ج ٢ ص ٢٥٥ ،
باب السين ، فصل النون . الجوهرى / الصحاح : ج ٢ ،
ص ٩٨١ - ٩٨٢ ، باب السين ، فصل النون .
- (٣) الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٤١ ، الدردير /
الشرح الصغير : ج ١ ص ٢١٦ ، الرملي / نهاية المحتاج :
ج ١ ص ٣٠٥ ، البهوتي / كشف القناع : ج ١ ص ١٢٢ .

ثالثا - الاستحاضة :

تعريفها شرعا :

دم حلة يسيل من عرق فمه في ادنى الرحم يسمى الماثل (١)

فالحيض أمر كتبه الله سبحانه وتعالى على بنات آدم ، ففي زمنه ،
وزمن النفاس ، يحرم على المرأة اداء العبادات ، كالصلاة ، والصوم
والسجود ونحوه ، فاذا ظهرت لاتوءمر بقضاء الصلاة شفقة ورفقا بها
لان الصلاة تتكرر في اليوم بخلاف الصوم فانها تقضي ما فطرته فهي
زمنها .

وفي هذا تظهر ساحة الاسلام ويسره وسهولته ان لو قصت
الصلاة الفائتة بمد زمن الحيض وانقطاع الدم لتمت من تراكم الاوقات
وفي ذلك مشقة عليها .

اما الصوم فهو شهر واحد في العام وفي امكانها ان تقضي الايام
التي افطرتها في وقت الحيض والنفاس ، في ايام الظهر ، دون
مشقة .

(١) الرملي / نهاية المحتاج : ج ١ ص ٣٠٤ ،

الجهوتي / كشف القناع : ج ١ ص ١٧٧ .

الفصل الأول

الحائض والنفساء

حكم صلاة الحائض والنفساء :

اجمع اهل العلم على أنه يحرم على الحائض والنفساء في زمن الحيض والنفساء الصلاة ولا تؤمر بقضائها اذا طهرت (١) ولم يخالف في ذلك الا فئة من الخوارج لا يعتد بخلافهم كما سنرى .

وتورد بعض الأدلة على ذلك ، وان كان الموضوع اظهر من ان يستدل عليه ، منها :

- ١ - روى ابو قلابه عن معاذ ان امرأة سألت عائشة رضي الله عنها فقالت : أتقضي احدانا الصلاة أيام حيضها ؟ فقالت عائشة أحورية أنت (٢) ؟ قد كانت احدانا تحيض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لاتؤمر بقضاءه (٣)

(١) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ١١٤ ، ابن عابدين / رد المحتار : ج ١ ص ٢٩٠ ، ابن نجيم / البحر الرائق : ج ١ ص ٢٠٣ ، المواق / التاج الاكليل بهامش شرح الخطاب : ج ١ ص ٣٧٢ ، ٣٧٦ ، ابن عبد البر / الكافي : ج ١ ص ١٨٥ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ج ١ ص ١٧٢ ، مالك / المدونة الكبرى : ج ١ ص ٤٩ ، ابن جزى / قوانين الاحكام الشرعية : ص ٥٥ ، الخرشي : ج ١ ص ٢٠٧ ، النووي / روضة الطالبين : ج ١ ص ١٣٥ ، الرملي / نهاية المحتاج : ج ١ ص ٣٠٩ - ٣١١ ، ابن مفلح / المبدع : ج ١ ص ٢٥٩ ، ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ١ ص ٣١٨ .

(٢) نسبة الى حرورا ، وهي قرية بقرب الكوفة ، قال السمعاني : هو موضع على ميلين من الكوفة كان اول اجتماع الخوارج به ، قال الهروي : تماقدوا في هذه القرية فنسيوا اليها ، فمضى قول عائشة رضي الله عنها : ان طائفة من الخوارج يوجبون على الحائض قضاء الصلاة الفائتة في زمن الحيض . هـ . حاشية صحيح مسلم : ج ١ ص ٢٦٥

(٣) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ١ ص ٢٦٥ .

٢ - عن معاذة بنت عبد الله الحدوية قالت : سألت عائشة فقلت

ما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة ؟ فقالت :

أحرورية أنت ؟ قالت : لست بأحرورية ولكني أسأل قالت :

كان يصينا ذلك فنوءمر بقضاء الصوم ولا نوءمر بقضاء الصلاة (١)

٣ - عن الأزدية - وهي مه - قالت : حججت فدخلت على

أم سلمة فقلت : يا أم المؤمنين ، إن سمرة بن جندب يأمر النساء

يقضين صلاة الحيض ! فقالت : لا يقضين ، كانت المرأة من

نساء النبي صلى الله عليه وسلم تقعد في النفاس أربعين ليلة

لا يأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بقضاء صلاة النفاس (٢) .

فتدل هذه الأحاديث على عدم أداء الصلاة في زمن الحيض ،

وعدم قضائها بعد الطهر ، فاستفهام السيدة عائشة رضي الله عنها في

الحديث الأول والثاني استفهام انكار ، أي هذه الطريقة طريقة الحرورية

وبعثت هذه الطريقة (٣) .

— لان في قضاء الصلاة عرجا ومشقة لتكررها (٤)

(١) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ١ ص ٢٦٥ .

(٢) رواه أبو داود / الحافظ المنذرى / مختصر سنن أبي داود :

ج ١ ص ١٩٦ ، باب ما جاء في وقت النفاس .

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم : ج ٤ ص ٢٧ .

(٤) ابن عابدين / رد المحتار : ج ١ ص ٢٦٨ ،

الخطيب / مفتي المحتاج : ج ١ ص ١٠٩ ، النووي /

المجموع : ج ٢ ص ٣٥١ .

- ان الشارع امر بالترك ومتركه لا يجب فعله فلا يجب
قضاؤه (١)
- وكما ذكرنا ان عقد الاجماع على ذلك ، ولم يخالف فيه سوى
طائفة من الخوارج لا يمتد بقولهم (٢) .
- قال ابن نجيم (٣) في البحر الرائق نقلا عن القدوري :
- الحيض يسقط فأفاد ظاهرا عدم تعلق اصل الوجوب بها وهذا لأن
تعلقه يستتبع فائدته وهي اما الاداء واما القضاء ، والأول متوقف
لقيام الحدث مع الحجز عن رفعه .
- والثاني : كذلك فضلا منه تعالى دفعا للرجح السلام
بالزام القضاء لتضاعف الواجبات خصوصا فيمن عاداتها اكثره فانتفى
الوجوب لانتفاء فائدته لا لعدم اهليتها للخطاب ، ولذا تعلق بها
خطاب الصوم لعدم الحرج (٤) .

-
- (١) الرملي / نهاية المحتاج : ج ١ ص ٣١١ .
- (٢) ابن عبد البر / الكافي : ج ١ ص ١٨٥ ، الخطيب / مغني
المحتاج : ج ١ ص ١٠٩ .
- (٣) زين الدين بن ابراهيم بن محمد الشهير بابن نجيم ، فقيه حنفي
مصرى ، توفي سنة ٩٧٠ هـ - ١٥٦٣ م ، له تصانيف
منها : الاشباه والنظائر ، البحر الرائق شرح كنز
الدقائق ، انظر : خير الدين الزركلي / الاعلام :
ج ٣ ص ٦٤ .
- (٤) ابن نجيم / البحر الرائق : ج ١ ص ٢٠٣ .

قالت طائفة من العوام أنه يجب على الحائض قضاء الصلاة
إذا ظهرت (١) .

استدلوا على ذلك بما يلي :

١ - ان عدم الأمر لا يستلزم عدم وجوب القضاء .

٢ - الاكتفاء بأدلة القضاء (٢) .

مثل حديث : انس بن مالك ، قال : قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : (إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها ، فليصلها إذا
ذكرها ، فان الله يقول : * أقم الصلاة لذكرى * (٣))

رد عامة المسلمين على العوام :

ان قولكم هذا باطل لأن عدم القضاء نص عليه في الحديث
الصحيح المروي عن معاذة أنها سألت عائشة فقالت : ما بال الحائض
تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة ؟ فقالت : أحرورية أنت ؟ قالت : لست
بحرورية ولكني أسأل ، قالت : كان يصيبنا ذلك مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة (٤) ،

أما قولكم الاكتفاء بأدلة القضاء كالحديث السابق اين هو ومن
محل النزاع ، وان اردتم حديثا غيره فما هو ؟

(١) ابن رشد / بداية المجتهد : ج ١ ص ٣٤ .

الشوكاني / نيل الأوطار : ج ١ ص ٣٥٤ .

(٢) الشوكاني / نيل الأوطار : ج ١ ص ٣٥٤ .

(٣) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ١ ص ٤٧٧ .

(٤) سبق تفريجه في ص (١١٤) .

والخوارج لا يستحقون المطاولة ولا سيما في مثل هذه المقالة
الخارقة للاجماع الساقطة عند جميع المسلمين (١)

(١) الشوكاني / نيل الأوطار : ج ١ ص ٣٥٤ - ٣٥٥ .

الفصل الثاني

صلاة المسنحاضة

صلاة المستحاضة :

دم الاستحاضة كالرغاف الدائم لا يمنع الصلاة ،
وبهذا قال جمهور أهل العلم (١) .

استندلوا على ذلك بأدلة من السنة :

منها :

- ١ - ما حدث به هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله :
اني امرأة استحاض فلا أظهر أفادع الصلاة ؟ فقال : (لا إنما ذلك عرق وليس بالحیضة فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة وإذا أدبرت فافسلي عنك الدم وصلي) (٢)

-
- (١) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ١١٦ ، ابن عابد بن /
حاشيته رد المحتار : ج ١ ص ٢٩٨ ، المواق / التاج الاكلیل
بهاشم شرح الخطاب : ج ١ ص ٣٢٠ ، ابن عبد البر /
الكافي : ج ١ ص ١٨٦ ، الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٢١٠
مالك / المدونة الكبرى : ج ١ ص ٤٩ ، النووي / روضة
الطالبين : ج ١ ص ١٣٧ ، حاشية الباجوري : ج ١ ص ١٨٤ ،
الرملي / نهاية المحتاج : ج ١ ص ٣١٥ ، ^{شرح} حاشيتا قليوبي وعميرة
ج ١ ص ١٠١ ، الخطيب / مخني المحتاج : ج ١ ص ١١١ ،
ابن مفلح / المبدع : ج ١ ص ٢٩٠ ، البهوتي / كشف
القناع : ج ١ ص ١٨٧ ، ابن قدامة / المغني مع الشرح
الكبير : ج ١ ص ٣٥٨ .
 - (٢) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ١ ص ٢٦٢ .

٢ - روى عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت : ان أم حسيبة بنت جحش التي كانت تحت عبد الرحمن ابن عوف شكت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الدم فقال لها : (امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك ثم اغتسلي) فكانت تستغتسل عند كل صلاة (١)

فالرسول صلى الله عليه وسلم امرهما ، بالصلاة مع استمرار الدم ، بعد انقضاء مدة الحيض .

(١) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ١ ص ٢٦٣ .

كيف تتطهر المستحاضة للصلاة :

اختلف العلماء في هذه المسألة فذهبوا الى الاقوال التالية :

القول الأول :

يجب على المستحاضة الغسل عند انقضاء مدة الحيض فقط ،
وبهذا قال جمهور العلماء (١) .

لقول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث المتقدم لفاطمة بنت
ابي حبيش : (لانما ذلك عرق وليس بالحيضة فاذا اقبلت الحيضة
فدعي الصلاة ، واذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي) (٢)

وجبه الدلالة :

ان النبي صلى الله عليه وسلم أمرها بالغسل مرة واحدة فقط عند
انقضاء مدة الحيض ، وبعد ذلك تتوضأ للصلاة .

- (١) الشيخ نظام / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ٤١ / ابن نجيم /
البحر الرائق : ج ١ ص ٢٢٦ ، ابن رشد / بداية المجتهد :
ج ١ ص ٥٤ ، ابن عبد البر / الكافي : ج ١ ص ١٨٩ ،
حاشية الباجوري : ج ١ ص ١٨٤ ، الخطيب / مني المحتاج :
ج ١ ص ١١١ ، النووي / المجموع : ج ٢ ص ٥٣٦ ،
الرحمباني / مطالب اولي النهي : ج ١ ص ٢٦٤ ،
البهوتي / كشف القناع : ج ١ ص ١٩٤ .
- (٢) سبق تخريجه في (ص ١١٩)

كيف تتوضأ المستحاضة للصلاة ؟

اختلفوا في ذلك على النحو التالي :

الحنفية قالوا : ان المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة
فتصلي بذلك الوضوء في الوقت ماشاءت من الفرائض والنوافل (١)

استدل الحنفية بما يلي :

- ١ - روى حبيب عن ابي ثابت عن عروة بن الزبير عن عائشة قالت :
جاءت فاطمة بنت ابي حبيش الى الرسول صلى الله عليه وسلم
فقلت يا رسول الله اني امرأة استحاض فلا اطهر افأدع الصلاة ؟
قال : لا انما ذلك عرق وليس بالحیضة ، اجتنبی الصلاة
ايام حیضك ثم اغتسلي وتوضأى لكل صلاة وان قطر الدم على
الحصير (٢)

- (١) الشيخ نظام / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ٤١ ،
الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٤٤ ،
المرخسي / المبسوط : ج ٢ ص ١٧ ،
رد المحتار / ابن عابدين : ج ١ ص ٣٠٦ ،
ابن تيميم / البحر الرائق : ج ١ ص ٢٢٦ ،
ابن الميمون / فتح القدير : ج ١ ص ١٢٥ .
(٢) رواه البيهقي قال : رواه جماعة من الرواة عن الاعمش ، وجماعة
اوقفوه على عائشة رضي الله عنها ، وقال ابن التركماني في الجوهر
النقي ان الجماعة الذين رواه عن الاعمش اكثرهم ائمة كبار . أ . هـ .
الجوهر النقي بهامش سنن البيهقي : ج ١ ص ٣٤٥ .
وزعم سفيان الثوري ان ابن حبيب بن ابي ثابت لم يسمع من عروة بن
الزبير شيئا . سنن البيهقي : ج ١ ص ٣٤٥ .

قالوا : ان قوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة : (توضعي لكل صلاة محمول على ان اللام للوقت (١)) توضعي وقت كل صلاة) .
٢ - حديث : (المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة) (٢)

رأى المالكية :

أ - استحباب الوضوء لكل صلاة واجبه :

قال الامام مالك : يستحب للمستحاضة ان تتوضأ لكل صلاة واجبة (٣) ، وهو مروي عن عكرمة وربيعة (٤) .
لما روت عائشة رضي الله عنها قالت : جاءت فاطمة بنت ابي حميش الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله اني امرأة استحاض فلا اظهر أفأدع الصلاة ؟ فقال : (لا انما ذلك عرق وليس بالحیضة ، فاذا اقبلت الحيضة فدعي الصلاة ، واذا أدبرت فاغسلي عنك السدم وصلي) (٥)

في هذا الحديث لم يأمرها صلى الله عليه وسلم بالوضوء وانما أمرها بالنسل عند انقضاء الحيض فقط .

-
- (١) ابن نجيم / البحر الرائق : ج ١ ص ٢٢٦ .
(٢) رواه سبط بن الجوزي : (لم اعثر على تخريج لهذا الحديث فيما بين يدي من كتب) .
(٣) ابن جزي / قوانين الاحكام الشرعية : ص ٥٦ ، ابن رشد / بداية المجتهد : ج ١ ص ٥٥ ، ابن عبد البر / الكافي : ج ١ ص ١٨٩ .
(٤) ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ١ ص ٣٥٩ .
(٥) سبق تخريجه في ص (١١٩)

ولقد رد الجمهور استدلال المالكية بهذا الحديث بقولهم :
ان استدلالكم بهذا الحديث على عدم وجوب الوضوء لكل صلاة
مردود برواية اخرى للحديث ورد فيها : " ثم توضئي لكل صلاة حتى
يجي * ذلك الوقت " (١)

قال المالكية : هذا مردود بما ورد لان هذه الزيادة من كلام
عروة ، موقوفا عليه .

اجابوا عليهم بقولهم : لو كان كلام عروة لقال : " ثم تتوضأ "
بصيغة الاخبار ، فلما اتى به بصيغة الأمر شاككه الأمر الذي فسي
المرفوع (٢) .

ب - وجوب الوضوء لكل صلاة :

وهو قول بعض فقهاء المدينة (٣)

لما روى عدي بن ثابت عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال في المستحاضة : (تدع الصلاة ايام اقرائها التي كانت
تحيض فيها ، ثم تغتسل وتتوضأ عند كل صلاة ، وتصوم وتصلي) (٤)

(١) رواه الترمذی / جامع الترمذی مع شرحه تحفة الاحوذی :

ج ١ ص ٣٩١ .

(٢) حاشية بخية اللمعي مع نصب الراية : ج ١ ص ٢٠٣ .

(٣) ابن عبد البر / الكافي : ج ١ ص ١٨٩ .

(٤) رواه الترمذی وقال المباركفوری في تحفة الاحوذی : ضعيف لكن

له شواهد تقويه / جامع الترمذی مع شرحه تحفة الاحوذی :

ج ١ ص ٣٩٣ .

مذهب الشافعية :

يجب الوضوء على المستحاضة لكل فرض ولو مندورا (١) ،
ولها ان تصلي ماشاءت من النوافل بهذا الوضوء ، لأن النوافل تكثر فلو
الزمنها أن تتوضأ لكل نافلة شق عليها (٢) وبهذا قال الحنابلة
في رواية (٣) .

الأدلة :

استدلوا بالأدلة من السنة ومن المعقول :

أولا - من السنة :

حديث فاطمة بنت ابي حبيش المتقدم حيث قال فيه :

(توضئي لكل صلاة) (٤)

ان قوله صلى الله عليه وسلم : (توضئي لكل صلاة) صريح فسي

أنها تتوضأ لكل صلاة لا لكل وقت فرض .

(١) الخطيب / مضي المحتاج : ج ١ ص ١١٢ ، النووى /

المجموع : ج ٢ ص ٥٣٥ ، حاشية الباجورى : ج ١ ص ١٨٤ ،

الرملي / نهاية المحتاج : ج ١ ص ٣١٨ ، حاشية الجلالى :

ج ١ ص ١٠١ .

(٢) النووى / المجموع : ج ٢ ص ٥٣٥ .

(٣) المرداوى / الانصاف : ج ١ ص ٣٢٩ .

(٤) سبق تخريجه في ص (١٢٢)

ثانياً - من المحقول :

لبقاء* حدثها تتوضاً لكل صلاة (١) .

رأى الحنابلة :

للحنابلة في ذلك روايتان :

الرواية الأولى :

المستحاضة تتوضاً لوقت كل صلاة ان خرج منها شي* اما اذا لم يخرج منها شي* فلا تتوضاً .

على الصحيح من المذهب وعليه جمهور الاصحاب (٢) .

واستدلوا على ذلك بما يلي :

١ - حديث فاطمة بنت ابي حبيش المتقدم ، حيث قال عليه الصلاة والسلام : (توضئي لوقت كل صلاة حتى يجي* ذلك الوقت) (٣)

-
- (١) حاشية الباجوري / ج ١ ص ١٨٤ .
- (٢) البهوتي / شرح منتهى الارادات : ج ١ ص ١١٤-١١٥ ، البهوتي / كشف القناع : ج ١ ص ١٩٤ ، الرحيباني / مطالب اولي النهي / ج ١ ص ٢٦٤ ، ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ١ ص ٣٥٩ ، المرداوي / الانصاف : ج ١ ص ٣٧٩ ، ابن قدامة / المقنع بحاشيته : ج ١ ص ٩٦ .
- (٣) سبق تخريجه في ص (١٢٤)

قالوا :

الخاية لابد ان تكون من جنس المصيا فلو كان المعنى لكل صلاة لما كان هناك معنى لهذه الخاية فلكي يكون للخاية معنى يكون معنى الحديث : " توضئي لوقت كل صلاة حتى يجي * ذلك الوقت " (١)

٢ - لأنها طهارة عذر وضرورة فتقيدت بالوقت (٢) .

الرواية الثانية :

موافقة لقول الشافعية ، لهذا سبق ايرادها مع قولهم .

القول الثاني :

انه يجب على المستحاضة الاغتسال لكل صلاة ، وهو مروي عن ابن عمر وابن الزبير وعطاء بن أبي رباح ، وعلي عليه السلام وابن عباس (٣) رضي الله عنهم .

واستدلوا بما يلي :

١ - روى الليث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة انها قالت : استفتت ام حبيبة بنت جحش رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : اني استحاض فقال : (انما ذلك عرق فاغتسلي ثم صلي ، فكانت تغتسل عند كل صلاة) (٤)

-
- (١) ابن قدامة / المصنف مع الشرح الكبير : ج ١ ص ٣٥٩ .
(٢) البهوتي ، شرح منتهى الإرادات : ج ١ ص ١١٥ ،
البيهوتي / كشف القناع : ج ١ ص ١٩٤ .
(٣) النووي / المجموع : ج ٢ ص ٥٣٦ ، الشوكاني / نيل الاوطار ج ١ ص ٣٠٢ .
(٤) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ١ ص ٢٦٣ .

٢ - روى هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله اني امرأة استحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة ؟ فقال : (لا انما ذلك عرق وليس بالحیضة فاذا اقبلت الحيضة فدعي الصلاة واذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي) (١)

٣ - روى عسار عن عروة عن عائشة أنها قالت : ان أم حبيسة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدم ؟ فقالت عائشة رأيت مركبها ملآن دما فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك ثم اغتسلي وصلي) (٢)

فجميع هذه الاحاديث تدل على وجوب الاغتسال لكل صلاة بالنسبة للمستحاضة .

(١) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ١ ص ٢٦٢ .

(٢) المصدر السابق : ص ٢٦٤ .

المنافسة :

وقد ناقش اصحاب القول الاول أدلة اصحاب القول الثاني

بما يلي :

١ - اما الحديث الاول الذي استدللتم به:

قال الليث بن سعد لم يذكر ابن شهاب ان الرسول صلى الله عليه وسلم أمر أم هانئ بنت جحش ان تغتسل عند كل صلاة ولكنه شيء فعلته هي (١)

وقال البيهقي في سننه : وفيما اجاز لي ابو عبد الله روايته عن ابي العباس عن الربيع عن الشافعي انه قال : اما امرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تغتسل وتصلّي وليس فيه انه أمرها أن تغتسل لكل صلاة ولا شك ان شاء الله تعالى ان فسلها كان تطوعا غير ما أمرت به وذلك واسع لها " (٢)

اما الحديث الثاني : فليس فيه ما يقتضي تكرار الغسل (٣)

الترجيح :

ما ذهب اليه الجمهور من عدم وجوب الاغتسال الا لادبار الحيضة هو الحق وهو الصواب ، لقيام الأدلة الصحيحة على ذلك ولان في القول الآخر تكليفا شاقا على هؤلاء النساء فالأوفق التخفيف والتيسير عليهن والله تعالى أعلم .

- (١) صحيح مسلم : ج ١ ص ٢٦٣ ، البيهقي / سننه : ج ١ ص ٣٤٩
(٢) سنن البيهقي : ج ١ ص ٣٤٩ ، الشوكاني / نيل الاوطار ج ١ ص ٣٠٣
(٣) الشوكاني / نيل الاوطار : ج ١ ص ٣٠٣

البَابُ الثَّالِثُ

كَيْفِيَّةُ صَلَاةِ الْمَرْأَةِ

وَيَحْتَوِي عَلَى ثَلَاثَةِ فُصُولٍ :-

الفصل الأول :

صفة صَلَاةِ الْمَرْأَةِ.

الفصل الثاني :

إِمَامَةُ الْمَرْأَةِ وَجَمَاعَتِهَا.

الفصل الثالث :

صَلَاةُ الْجُمُعَةِ.

الفصل الأول

صفة صلاة
المكراة

صفة صلاة المرأة :

المرأة كالرجل في صلاتها لشمول الخطاب لها في قوله

صلى الله عليه وسلم : (صلوا كما رأيتموني أصلي) (١)

الا أنها تختلف في الاشياء التالية :

١ - في رفع اليدين في الصلاة :

أ - ترفع يديها حذو منكبيها ، وبهذا قال الحنفية (٢) في

الراجح عندهم ، والمالكية (٣) ، والحنابلة (٤) فتبي

الرواية الراجحة لديهم .

(١) رواه البخاري وهو جزء من حديث : (عن مالك قال : اتينا السي

النبي صلى الله عليه وسلم ونحن شبهه متقاربون ، فأقننا عنده
عشرين يوما وليلة ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم رحيما رفيقا ،
فلما ظن أننا قد اشتبهيناه أهلنا ، او قد اشتقنا سألنا عن تركنا
بعدنا فأخبرنا ، قال : ارجعوا الى اهليكم فأقيموا فيهم وعلموهم
ومروهم وذكر اشياء احفظها اولا احفظها وصلوا كما رأيتموني
اصلي ، فاذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم احدكم وليؤمكم اكبركم ،
صحيح البخاري : ج ١ ص ١٥٥ .

(٢) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ١٩٨ ، حيث فرق الحنفية

بين الرجل والمرأة في كيفية الرفع فالرجل يرفع يديه حذاء اذنيه
حتى يحاذي بابهاميه شحمتي اذنيه ويروى الاصابع فروع اذنيه . هـ
الشيخ نظام / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ٧٣ .

(٣) الدردير / الشرح الكبير بهامش الدسوقي : ج ١ ص ٢٤٧ ،

حيث لم يفرقوا بين الرجل والمرأة .

(٤) ابن مفلح / المبدع : ج ١ ص ٤٧٤ ، كذلك لم يفرقوا في كيفية
الرفع .

وقال الشافعية : المرأة ترفع يديها حذو منكبيها بحسب
يكون رأس ابهاميها مقابل شحمة أذنيها ورأس بقية أصابعها مقابلا لأعلى
أذنيها وكفاها مقابلتين لمنكبيها ، وهذه الكيفية جمع بها الشافعي بين
روايتي الحنفية (١) .

الأدلة :

استدلوا بأدلة من السنة والآثار والقياس ،

فالسنة :

- (١) ما روى قتيبة وابن عمر ، قالا : حدثنا سفيان بن عيينة
عن الزهري عن سالم بن أبيه قال : (رأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم إذا افتتح الصلاة يرفع يديه حتى يحاذي منكبيه
وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع) (٢)
يدل هذا الحديث على كيفية رفع الرسول صلى الله عليه وسلم
يديه ، والمرأة مع هذا كالرجل حيث لم يرد مخصص .

- (١) الرملي / نهاية المحتاج : ج ١ ص ٤٤٤ ، كذلك الشافعية
لم يفرقوا بين الرجل والمرأة في الكيفية .
(٢) رواه الترمذى وقال : حديث حسن صحيح ، تحفة الاخوان /
جامع الترمذى : ج ٢ ص ٩٩ - ١٠٠ ،
ورواه البخارى بلفظ : (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة وإذا كبر للركوع .)
القسطلاني / ارشاد السارى شرح صحيح البخارى : ج ٢ ص ٧٢ .

ولقد أخذ بظاهر هذا الحديث الحنفية في الرواية الصحيحة ،
والمالكية ، والحنابلة في الرواية الصحيحة ، وفهم الشافعية على محسن
ان لتحاذي المرأة بأبهاميها شحمتي اذنيها وراحتيها منكبيها فتوافق
بذلك الرواية الاخرى للحنفية ، وبذلك جمع بين الروایتين .

والآثار :

- ١ - ما روى الخلال باسناده عن ام الدرداء ؓ وعفصة بنت سيرين انهما
كانتا ترفعان ايديهما (١) .
- ٢ - روى اسماعيل بن عياش عن عبد ربه بن زيتون قال : رأيت
ام الدرداء ؓ ترفع كفيها عند منكبيها حين تفتح الصلاة (٢) .
- ٣ - روى الاوزاعي عن الزهري قال : ترفع المرأة يديها عند
منكبيها (٣)

والقياس :

قاسوا رفع اليدين على التكبير ، فقالوا : ان من شرع في حقه
التكبير شرع في حقه الرفع (٤) .

-
- (١) ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ١ ص ٥١٧ .
 - (٢) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه : ج ١ ص ٢٣٩ .
 - (٣) نفس المرجع السابق .
 - (٤) ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ١ ص ٥١٧ .
- ابن مفلح / المدهع : ج ١ ص ٤٧٤ .

الرواية الثانية للحنفية ، وبها قال الحسن : ان المرأة

ترفع يديها عند أذنيها (١)

وسبق ان جمع الشافعي بين هذه الرواية وسابقتها ،

والرواية الثانية للحنابلة :

ان المرأة لا ترفع يديها عند التكبير (٢) .

ودليلهم على هذا :

بأن قاسوا الرفع على التجافي ، فقالوا : ان الرفع في معنى

التجافي فمن لا يشرع في حقه التجافي - كما سيأتي - لا يشرع فسي

حقه الرفع (٣) .

لكن أقول : ان المرأة ترفع يديها في تكبيرة الاحرام وغيرها

لأن النصوص السابقة وردت في ذلك ، ولا سيما خبر ابن عمر حيث ورد

مطلقاً دون تقييد او تخصيص ، فلا تقييد الا بتقييد ، ولا تخصيص

الا بمخصص ، وليس هناك شيء من ذلك .

وأما قياس الحنابلة التكبير على التجافي ، أقول ان عدم التجافي

للرأة ورد به نص - كما سيأتي - فكيف تقيسون عدم الرفع في التكبير

على عدم التجافي .

(١) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ١٩٨ .

(٢) ابن مفلح / المبدع : ج ١ ص ٤٧٤ ،

ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ١ ص ٥١٧ .

(٣) المصدر السابق .

٢ - في الركوع والسجود : تضم المرأة بعضها الى بعض .

ففي الركوع تنحني يسيرا فلا تعتمد ولا تفرج أصابعها ، ولكن تضم يديها ولا تجافي عنقها ، وفي السجود تنخفض وتلسق بطنها بفخذها ، وبهذا قال جمهور الفقهاء (١) .

واستدلوا على ذلك بأدلة من السنة ، ومن الأثر :

- (١) الحنفية : ابن نجيم / البحر الرائق : ج ١ ص ٣٣٩ ،
ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٢١٦ ،
الشيخ نظام / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ٧٤
المالكية : الدسوقي / حاشيته على الشرح الكبير : ج ١ ص ٢٥٠
عليش / منح الجليل : ج ١ ص ١٥٨ ،
ابن جزى / قوانين الأحكام الشرعية : ص ٧٨ ،
الخرشي : ج ١ ص ٢٨٦ ،
الدردير : الشرح الصغير : ج ١ ص ٣٢٩ .
الشافعية : النووي / روضة الطالبين : ج ١ ص ٢٥٩ ،
الهاجوري / حاشيته على شرح ابن قاسم : ج ١ ص ٢٩٤
الرملي / نهاية المحتاج : ج ١ ص ٤٩٦ ،
النووي / المجموع : ج ٣ ص ٤٠٦ - ٤٠٩ .
الحنابلة : الرحيباني / مطالب أولي النهي : ج ١ ص ٤٦٧
ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ١ ص ٦٠٣
البهوتي / كشف القناع : ج ١ ص ٣٣٥ ،
ابن مفلح / البعد : ج ١ ص ٤٧٣ .

فمن السنة :

- ١ - عن زيد بن أبي حبيب ان النبي صلى الله عليه وسلم مال مرة على امرأتين تصليان فقال : (اذا سجدتما فضا بعض اللحم الى بعض فان المرأة ليست في ذلك كالرجل) (١)
- ففي هذا الحديث دلالة على مشروعية الضم للمرأة لأن المرأة مطلوب منها الستر .

ومن الأثر :

- ١ - ماروى معمر عن الحسن وقتادة قالا : اذا سجدت المرأة فانها تنضم ما استطاعت ولا تتجافى لكي لا ترفع عجزتها (٢)
- ٢ - روى معمر والثوري عن منصور عن ابراهيم قال : كانت توءم المرأة أن تضع ذراعها وبطنها على فخذيها اذا سجدت ، ولا تتجافى كما يتجافى الرجل لكي لا ترفع عجزتها (٣) .
- ٣ - روى المخيرة عن ابراهيم قال : اذا سجدت المرأة فلتضم فخذيها ولتضع بطنها عليهما (٤) .

- (١) رواه ابو داود في مراسيله / الجدد : ج ١ ص ٤٧٤ .
- (٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه : ج ٣ ص ١٣٧ .
- (٣) المصدر السابق : ص ١٣٨ .
- (٤) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه : ج ١ ص ٢٣٩ .

٣ - في الجلسة للتشهد : للعلماء في ذلك قولان :

أ - القول الأول :

المرأة تتورك ، أى : تجلس على اليتها اليسرى

وتخرج رجليها من الجانب الأيمن .

وبهذا قال الحنفية (١) والحنابلة على التخيير بين

هذا وبين ان تجلس متربعة ، لكن قالوا : جلسة التورك أفضل من التربع (٢) .

ودليلهم من الأثر ومن المأثور :

أولا - من الأثر :

عن محمر عن قتاده قال : جلوس المرأة بين السجديتين

متوركة على شقها الأيسر (٣) .

(١) ابن نجيم / البحر الرائق : ج ١ ص ٣٤٢ ، ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٢٢٠ ، الشيخ نizam / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ٧٥ .

(٢) البهوتي / كشف القناع : ج ١ ص ٣٣٥ ، ابن قدامه /

المغني مع الشرح الكبير : ج ١ ص ٦١٣ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه : ج ٣ ص ١٣٩ .

ثانيا - من المعقول :

ان المرأة مبنها على الستر وهذا استر لها (١) .

القول الثاني :

ان المرأة تجلس للتشهد مثل جلوس الرجل وهو تفضي
باليديها الى الأرض وتنصب رجلها اليمنى وتثني اليسرى .
وبهذا قال المالكية (٢) .

فراى الظاهرية في صفة صلاة المرأة :

المرأة كالرجل في ركوعها وسجودها تفرج ذراعيها ما أمكنها (٣)
وبهذا قال المالكية في رواية (٤) .

دليلهم :

قالوا : لو كان لها حكم بخلاف ذلك لما اغفل رسول الله
صلى الله عليه وسلم بيان ذلك (٥) .

-
- (١) ابن نجيم / البحر الرائق : ج ١ ص ٣٤٢ .
(٢) ابن رشد / بداية المجتهد : ج ١ ص ١٢٢ .
(٣) ابن حزم / المحلى : ج ٤ ص ١٢٢ - ١٢٤ .
(٤) الغرشي / : ج ١ ص ٢٨٦ .
(٥) ابن حزم / المحلى : ج ٤ ص ١٢٢ - ١٢٤ .

الرأى الراجح :

أقول : الرأى الراجح هو رأى جمهور العلماء - والقائل بأن
المرأة لا تتجافى أثناء الركوع والسجود وتتورك في جلسة التشهد ، -
لاستدلالهم بالأدلة القوية والاثار المروية عن كبار الصحابة .
وقول الشافعية : لو كان لها حكم خاص لبينه رسول الله صلى الله
عليه وسلم .
نقول لهم : أين هم من حديث ابى داود المروى عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم .
ليس هذا بياناً منه وايضاً لأن المرأة منهاها على الستر فيكون
لها صفة تنم عن الستر والله اعلم .

صوت المرأة :

صوت المرأة عورة ، فلا تجهر في الصلاة الجهرية ، اذا كان
يسمها اجنبي ، فجهرها يكون باسماع نفسها ، فعلى هذا ليس
لجهرها حد أعلى ولا أدنى .
وبهذا قال الحنفية (١) في رواية ، والمالكية (٢) ،
والشافعية (٣) ، والحنابلة (٤) .

وجهة ذلك :

ان المرأة منهاها على الستر ، فالجهر اذا كان هناك رجال
أجانب قد يؤدى الى الافتتان بصوتها ، اما اذا لم يكن هناك
رجال أجانب ، فلو جهرت لابس لعدم المحذور (٥) .

-
- (١) ابن عابدين / حاشية رد المختار : ج ١ ص ٤٠٦ .
الرواية الثانية للحنفية ، وهي الراجحة : ان صوت المرأة ليس
بمورة أ ، ه ، المرجع السابق .
(٢) الدسوقي / حاشيته على الشرح الكبير : ج ١ ص ٢٤٣ ،
المرشي / ج ١ ص ٢٧٥ ، شرح الخطاب : ج ١ ص ٥٢٥ .
(٣) الخطيب / مغني المحتاج : ج ١ ص ١٦٢ .
(٤) الرحيباني / مطالب اولي النهي : ج ١ ص ٤٦٧ ،
ابن مفلح / المبدع : ج ١ ص ٤٧٤ .
(٥) الرحيباني / مطالب اولي النهي : ج ١ ص ٤٦٧٨ .

وما يؤيد ان صوت المرأة عورة مشروعية التسبيح للرجال
والتصفيق للنساء عند التنبيه لخطأ الامام اوسهوه .
وبهذا قال الحنفية (١) ، والشافعية (٢) ، والحنابلة (٣)
والظاهرية (٤) .

الأدلة على ذلك :

- ١ - روى ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : (التسبيح
للرجال والتصفيق للنساء) (٥) .
- ٢ - روى سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
(التسبيح للرجال والتصفيق للنساء) (٦)
- ٣ - روى الزهير عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
(التسبيح للرجال والتصفيق للنساء) (٧)

- (١) ابن عابدين / حاشية رد المختار : ج ١ ص ٤٠٦ ،
- (٢) الرملي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٤٤٠ .
- النووي / المجموع شرح المذهب : ج ٤ ص ١٣٠ .
- (٣) ابن قدامة / المفني مع الشرح الكبير : ج ١ ص ٦٧٣-٦٧٤ .
- (٤) ابن هزم / المحلى : ج ٤ ص ٧٧ .
- (٥) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ١ ص ٣١٨ ، رواه الترمذى وقال :
حديث حسن صحيح ، جامع الترمذى مع تحفة الأحسن :
ج ٢ ص ٣٦٦ .
- (٦) رواه ابن ابي شيبة في مصنفه : ج ٢ ص ٣٤٢ .
- (٧) نفس المرجع السابق .

تدل هذه الأحاديث على أن صوت المرأة عورة ، لأمره صلى الله عليه وسلم لها بالتصفيق ، وللرجل بالتسبيح إذا ناب امر من الأمور ، أن لو لم يكن عورة لساوى بينهما في التسبيح ، والله تعالى أعلم .

رأى المالكية في ذلك :

- على الرغم من قول المالكية بموارة المرأة - إلا أنهم قالوا :
المرأة تسبح كالرجل للتنبيه على فلفظ الامام ، ويكره لها التصفيق (١)
استدلوا على ذلك :

(١) - بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : (من ناب عنه شيء في صلاته فليقل سبحان الله) (٢)
قالوا : فالحديث عام في المرأة والرجل فكل منهما اذا ناب عنه شيء فليسبح .

- (١) مالك / المدونة الكبرى : ج ١ ص ١٠٠ ، الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٣٤٢ .
- (٢) رواه البخاري ، وهو جزء من حديث ورد فيه : انه صلى الله عليه وسلم قال : (مالكم حين نابكم شيء في الصلاة اخذتم فسي التصفيق ، انما التصفيق للنساء .. الحديث .
- صحيح البخاري : ج ٢ ص ٦٩ ، باب الاشارة في الصلاة .

ويجاب عن ذلك :

ان الحديث الذى استدل به مالك ورد فيه ان التصفيق للنساء كما هو مذكور في صحيح البخارى ، ولو لم يرد فيه ذلك لقلنا انه مخصص بالاحاديث التي استدل بها جمهور الفقهاء فيكون لكل من الرجل والمرأة حكم يختص به .

الرأى الراجح :

بمد عرض الأقوال والأدلة ومناقشتها ، يتبين ان السراى الراجح هو رأى جمهور الفقهاء ، لقوة دليلهم ، ولأنه مؤيد بصورة صوت المرأة ، مع ان المالكية يقولون : بأن صوت المرأة عورة ، فكيف يقولون بذلك .

وقال ابن حجر العسقلاني (١) : وكأن منع النساء من التسبيح لأنها مأمورة بخفض صوتها في الصلاة مطلقا لما يغشى من الافتتان ، ومنع الرجال من التصفيق لانه من شأن النساء (٢) .

(١) احمد بن علي بن محمد الكنانى العسقلاني ، ابو الفضل ، شهاب الدين ابن حجر ، من ائمة العلم والتاريخ ، اصله من عسقلان بفلسطين ، ولد في القاهرة سنة ٧٧٣ هـ - ١٣٧٢ م ، وكذلك توفي بها سنة ٨٥٢ هـ - ١٤٤٩ م ، ولع بالأدب والشعر ثم اقبل على الحديث ، ورحل الى اليمن والحجاز وغيرها لسماع الشيوخ ، وله تصانيف كثيرة اعمها : تقريب التهذيب في اسماء رجال الحديث / الاصابة في تمييز الصحابة ، انظر : خير الدين الزركلي / الاعلام : ج ١ ص ١٧٨ - ١٧٩ .

(٢) ابن حجر / فتح البارى : شرح صحيح البخارى : ج ٣ ص ٧٧ .

الفصل الثاني

إمامة المرأة
وجماعتها

حكم ائمة المرأة للرجال :

للملما في هذا الحكم قولان :

القول الأول :

لاتصح ائمة المرأة للرجال .

وبهذا قال جمهور العلماء (١) والظاهرية (٢) .

الأدلة :

استدلوا بأدلة من السنة ومن العقول :

- (١) الحنفية / الشيخ نظام / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ٨٥ ،
فتاوى قاضيخان بهامش الفتاوى الهندية : ج ١ ص ٨٨ ،
حاشية ابن عابدين : ج ١ ص ٥٥٠ .
المالكية / الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٤٣٣ ،
الخرشي : ج ٢ ص ٢٢ ، حاشية العدوي بهامش الخرشي :
ج ٢ ص ٢٢ ، عيش / منح الجليل : ج ١ ص ٢١٦ .
الشافعية : الشافعي / الام : ج ١ ص ١٤٥ ، النووي / روضة
الطالبين : ج ١ ص ٣٥١ ، حاشية قليوبي وعميرة : ج ١ ص ٢٣١
حاشية الباجوري : ج ١ ص ٣٣٢ .
الحنابلة : ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٣٣ ،
المرداوي / الانصاف : ج ٢ ص ٢٦٤ ، الرحياني / مطالب
اولي النهي : ج ١ ص ٦٦٧ .
(٢) المحلي : ج ٣ ص ١٢٦ .

أولا - السنة :

روى جابر بن عبد الله قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على منبره يقول : فذكر الحديث ، وفيه : (ألا ولا تنوء من امرأة رجلا) (١) .

وجه الدلالة :

يدل دلالة واضحة على ان المرأة لاتنوء من الرجل . (٢)

ثانيا - المحقول :

١ - لاتصح امامة المرأة للرجال لانها لاتنوء من للرجال لأن المرأة مبتاهما على الستر (٣) .

(١) رواه البيهقي وقال : هذا في اسناده ضعيف ويروى من وجه آخر ضعيف عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه .هـ ، سنن البيهقي : ج ٣ ص ٩٠ ،

رواه ابن ماجه / سبل السلام : ج ٢ ص ٢٨ ، وقال فيه عبد الله بن محمد العدوي عن علي بن زيد بن جدعان ، والعدوي اتهمه وكيع بوضع الحديث وشيخه ضعيف .

وله طرق اخرى فيها عبد الملك بن حبيب وهو متهم بسرقة الحديث وتخليط الاسانيد .هـ ، سبل السلام : ج ٢ ص ٢٨ .

(٢) الصنعاني / سبل السلام : ج ٢ ص ٢٩ ، الشوكاني / نيل الأوطار : ج ٣ ص ٢٠١ .

(٣) ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٣٣ .

- ٢ - ان المرأة ناقصة عقل عن الرجل وقد يكون في امامتها افتتان
بها وقد قال صلى الله عليه وسلم : (لن يفلح قوم ولو أمرهم
امرأة) (١) .
- ٣ - لما كانت سنتهن في الصلاة التأخير عن الرجال والامام لا بد
له من التقدم امام المؤمنين (٢) لقوله صلى الله عليه وسلم :
(اخروهن حيث اخرهن الله) (٣)
- ٤ - ولو كان جائزا لنقل ذلك عن الصدر الأول (٤)

القول الثاني :

ان امامة المرأة للرجال تصح اذا كانت المرأة قارئة والرجال
اميون ، فتوء مهم في صلاة التراويح خاصة .

-
- (١) رواه البخارى عن ابي بكره ، قال : لقد نفحني الله بكلمة أيام
الجمال لما بلغ النبي صلى الله عليه وسلم ان فارسا ملكوا أبنه كسرى .
قال : (لن يفلح قوم ولو أمرهم امرأة) .
صحيح البخارى : ٩٧/٨ - كتاب الفتن .
- (٢) انظر : ابن حزم / المحلى : ج ٤ ص ٢١٩ ،
ابن رشد / بداية المجتهد : ج ١ ص ١٣٣ .
- (٣) اخرجه عبد الرزاق في مصنفه : ج ٣ ص ١٤٩ .
- (٤) ابن رشد / بداية المجتهد : ج ١ ص ١٣٣ .

وبه قال الحنابلة (١) في رواية ، وابو ثور ، والمزني ،
وابن جرير حكاه عنهم القاضي ابو الطيب ، والمبدري (٢) .

واستدلوا بحديث ام ورقة المتقدم فيه : ان النبي صلى الله
عليه وسلم جعل لها موءنا يوءن لها وأمرها ان توءم أهل
دارها (٣)

فيظهر من هذا الحديث أنها كانت تصلي ويأتم بها موءناتها
وغلامها (٤) حيث قال عبد الرحمن بن خالد : فأنا رأيت موءناتها
شيخا كبيرا (٥) .

- (١) البهوتي / شرح المفردات : ج ١ ص ٨٠ ،
المرداوي / الانصاف : ج ٢ ص ٢٦٤ .
- (٢) النووي / المجموع : ج ٤ ص ٢٥٤ ، ورد فيه صحة امامة
المرأة للرجال مطلقا .
- (٣) تقدم تخريجه في ص (٥٩) .
- (٤) الشوكاني / نيل الأوطار : ج ٣ ص ٢٠١ .
- (٥) التعليق المغني على الدارقطني : سنن الدارقطني : ج ١ ص ٢٧٩

المناقشة :

ناقش أصحاب القول الأول دليل أصحاب القول الثاني ،

بما يلي :

١ - ان حديث ام ورقة الذي استدلتهم رواه الدارقطني بلفظ :
(ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لها ان يؤء ذن لها
ويقام وتؤء نساءها) (١)

وقالوا : هذه الزيادة - وتؤء نساءها - يجب قبولها ،
ولولم تذكر لتمين حمل الحديث على ذلك بمقتضى الأدلة
المتقدمة .

٢ - ان النبي صلى الله عليه وسلم أذن لها أن تؤء أهل دارها فسي
الفرائض بدليل انه جعل لها مؤء ذناها والاتان انما شرع
في الفرائض (٢) . والتخصيص على التراويح تحكم بشير
دليل .

-
- (١) سنن الدارقطني : ج ١ ص ٢٧٩ ، باب في ذكر الجماعة
وأهلها وصفة الامام .
- (٢) ابن قدامة / المنني مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٣٣ ،
البهوتي / شرح المفردات : ج ١ ص ٨٠ .

٣ - ولو قدر ثبوت ذلك لأم ورقه لكان خاصا لها بدليل انــــه
لا يشرع لغيرها من النساء آذان ولا اقامة ، فتختص بالامامة
لاختصاصها بالآذان والاقامة لبني جنسها (١) والله تعالى
أعلم .

الترجيح :

بعد عرض الأقوال والأدلة والمناقشة ، يظهر لي : ان
الراجح هو القول الأول - القائل بعدم صحة امامة المرأة للرجال -
لقوة أدلتهم ، ولضعف أدلة القول الثاني . ولأن هذا ينافي طبيعة
المرأة وخلقتها ، والمرأة ناقصة عقل ودين ، والله تعالى أعلم .

(١) ابن قدامة / المظني مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٣٣ ،

البهوتي / شرح المفردات : ج ١ ص ٨٠ .

اين تقف المرأة على القول بامامتها :

الذين قالوا بصحة امامة المرأة يرون أنها تقف خلفهم لأنه
ابلغ في الستر (١) .

موقف النساء في الصفوف :

المرأة تقف خلف الامام اذا لم يكن هناك رجال ، والا تقف
خلف الرجال ان كان هناك رجال ، وان كان هناك رجال وصبيان ،
وخناش ونساء وصبيات مراهقات يقف الرجال ثم الصبيان ثم الخناش
ثم النساء ثم الصبيات المراهقات .
وبهذا قال جمهور الفقهاء (٢) .

الأدلة : ومن الأدلة على ذلك مايلي :

١ - روى انس بن مالك ان جدته طيكة دعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم لطعام صنعته فأكل منه ثم قال : قوموا فلنصل بكم ، قال
أنس : فقمنا الى حصير لنا قد أسود من طول ما لبس فنضجته
بالماء فقام عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفت عليه انما
واليتم وراءه والمجوز من ورائنا فصلى بنا ركعتين ثم انصرف (٣)

- (١) المرادوى / الانصاف : ج ٢ ص ٢٦٤ ، ابن قدامة / المغنني
مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٣٣ .
(٢) الحنفية / الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ١٥٩ ،
الشيخ نظام / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ٨٩ .
المالكية : الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٤٥٨ ،
الخرشي : ج ٢ ص ٢٢ ، ابن رشد / بداية المجتهد : ج ١ ص ١٣٦
الشافعية : الخطيب / مخني المحتاج : ج ١ ص ٢٤٦ ، النووي /
روضة الطالبين : ج ١ ص ٣٥٩ ، حاشية الجلالين : ج ١ ص ٢٣٨ ،
الرملي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ١٨٦ .
الحنابلة : الرحيباني / مطالب الولي النهي : ج ١ ص ٢٨٦ .
(٣) رواه الترمذى ، وقال : حديث صحيح / جامع الترمذى - مع
تحفة الاحوذى : ج ٢ ص ٢٩ - ٣٠ .

عنا يدل على انه اذا كان مع الامام رجال ونساء قام
الرجال خلف الامام والنساء خلفهم .

٢ - عن ابي ميمون عن ابي مسعود قال : كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يمسح مناكبنا في الصلاة ويقول : (استووا ولا تختلفوا
فتختلف قلوبكم ، ليلني منكم أولوا الاحلام والنهي ، ثم الذين
يلونهم ، ثم الذين يلونهم) قال ابو مسعود : فأنتم اليوم
أشد اختلافاً . (١)

وهو يدل على ان الذي يقف خلف الامام الرجال لانهم
هم المقصودون من قوله : (اولوا الاحلام والنهي) لفضلهم
ثم الصبيان لأنهم من جنس الرجال ثم الخنثى لاحتمال ذكورتهم
ثم النساء لتحقق انوثتهن .

٣ - عن ابي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : (خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها ، وخير
صفوف النساء آخرها وشرها أولها) (٢)

فخير صفوف النساء آخرها لما فيها من البعد عن مخالطة
الرجل ، بخلاف الوقوف في الصف الأول من صفوفهم فانه مظنة
المخالطة لهم وتملق القلب بهن التسبب عن رؤيتهن وسماع
كلامهن لهذا كان شرها (٣)

(١) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ١ ص ٣٢٣ .

(٢) المصدر السابق : ص ٣٢٦ .

(٣) الشوكاني / نيل الأوطار : ج ٣ ص ٢٢٦ ، الصنعاني /

سبل السلام : ج ٢ ص ٣٠ .

وقال النووي :

المراد بالحديث صفوف النساء اللواتي يصلين مع الرجال .
اما اذا صلن متميزات لامع الرجال فهن كالرجال خـ
صفوفهن اولها وشرها آخرها (١)

(١) صحيح مسلم : ج ١ ص ٣٢٦ ، عون المعبود : شرح سنن
ابي داود : ج ٢ ص ٣٧٤ .

حكم ما اذا وقفت المرأة بصف رجال :

١ - حكم صلاتها .

٢ - حكم صلاتهم .

أولا - حكم صلاتها : -----
للعلماء في هذا قولان :

القول الأول : ان وقفت امرأة بصف رجال كره لها ذلك وصحت صلاتها .
وبهذا قال الحنابلة (١) في الرأي الصحيح ، والشافعية (٢)
والمالكية (٣) ، والحنفية (٤) قالوا تصح صلاتها نوى الامام
امامتها أولا .

الدليل :

استدلوا من السنة بما يلي :

عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : كان الرجال والنساء في بني
اسرائيل يصلون جميعا فكانت المرأة ولها الخليل ، تلبس القالبين
تطول بهما لخليلها فالتقى عليها الحيض فكان ابن مسعود يقول :

- (١) الرهيباني / مطالب اولي النهي : ج ١ ص ٦٩ ، ابن قدامة /
الكافي : ج ١ ص ٢٤٩ ، المرداوي / الانصاف : ج ٢ ص ٢٨٦
ابن قدامة / المغني مع الشرح : ج ٢ ص ٦٦ .
(٢) النووي / المجموع : ج ٤ ص ١٩٣ ، الشافعي / الام ج ١ ص ١٥٠
(٣) مالك / المدونة الكبرى : ج ١ ص ١٠٦ ، شرح الخطيب :
ج ٢ ص ١٠٧ ، هاشية الدسوقي : ج ١ ص ٣٣١ .
(٤) السرخسي / المسوط : ج ١ ص ١٨٤ - ١٨٥ ،
ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٢٥٥ .

أخروهن حيث أخرن الله ، فقلنا لأبي بكر : ما القالبين ؟
قال : رفيصين من خشب (١) .

فالمخاطب الوارد في قوله (أخروهن حيث أخرن الله)
للرجل دون المرأة ، فهو يمكن أن يؤخرها من فيسر أن
يتأخر ويتقدم عليها ، فلهذا صحت صلاتها (٢) .

القول الثاني :

أن وقفت امرأة بصف رجال ، بطلت صلاتها .
وبه قال ابن عقيل من الحنابلة (٣) .

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه : ج ٣ ص ١٤٩ ، باب شهود
النساء الجماعة .

(٢) السرخسي / الميسوط : ج ١ ص ١٨٤ .

(٣) المرداوي / الانصاف : ج ٢ ص ٢٨٦ .

حكم صلاتهم :

للملءاء في هذه المسألة قولان :

القول الأول :

ان وقفت امرأة بصف رجال كره لها ، ولا تبطل صلاة من يليها من الرجال ولا صلاة من خلفها منهم .
وبهذا قال المالكية (١) ، والشافعية (٢) والحنابلة (٣)
في القول الصحيح .

الأدلة :

استدلوا بما يلي :

- ١ - أنها لو وقفت في غير صلاة لم تبطل صلاته كذلك في الصلاة (٤)
لما ثبت عن عروة عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه
وسلم كان يصلي من الليل وأنا معترضة بينه وبين القبلة كاعتراض
الجنائزة (٥) .

-
- (١) مالك / المدونة الكبرى : ج ١ ص ١٠٦ ، شرح الخطاب :
ج ٢ ص ١٠٧ ، حاشية الدوقسي : ج ١ ص ٣٣١ ،
(٢) النووي / المجموع : ج ٢ ص ١٩٣ ، الشافعي / الأم ج ١ ص ١٥٠
(٣) الرهيماني / مطالب اولي النهي : ج ١ ص ٦٩٠ ،
الكافي : ج ١ ص ٢٤٩ ، ابن قدامة / المغني مع الشرح
الكبير : ج ٢ ص ٦٦ .
(٤) ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٦٦ .
(٥) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ١ ص ٣١٦ كتاب الصلاة باب الاعتراض
بين يدي المصلي .

قال الشافعي :

إذا لم تفسد المرأة على الرجل أن تكون بين يديه .
فهي إذا كانت عن يمينه أو عن يساره أخرى إلا تفسد عليه (١)

القول الثاني :

أن صلاة الرجال تكون باطلة .
وبه قال الحنفية (٢) وأبو بكر من الحنابلة (٣) .
ولكن اشترط الحنفية في ذلك شروطاً إذا توفرت هذه الشروط
فسدت صلاة الرجل ، وإذا فقد شرط من هذه الشروط صحت صلاته .

الشروط هي :

١ - أن تكون المحاذية مشتهة سواء كانت صغيرة أم كبيرة .

(١) الشافعي / الأم : ج ١ ص ١٥١ .

(٢) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٢٥٥ ،

الشيخ نظام / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ٨٧ ،

السرخسي / المبسوط : ج ١ ص ١٨٣ .

(٣) ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٦٦ .

- ٢ - ان تكون الصلاة مطلقة وهي التي لها ركوع وسجود وان كانا يصليان بالايما ، ولهذا لم تفسد صلاة الجنابة بالمحاذاة لأنها ليست بصلاة مطلقة انما هي مناجاة وقضاء لحق الميت (١) .
- ٣ - ان تكون الصلاة مشتركة تحريمة وأداء ، حتى ان الرجل والمرأة اذا وقفا في مكان واحد فصلى كل واحد منهما وحده لا تفسد صلاة الرجل لأن الترتيب في المقام انما يلزمه عند المشاركة كالترتيب بين المقتدى والامام (٢) والاصل فيه حديث عائشة رضي الله عنها قالت : كنت أنام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجلاي في قبلته فاذا سجد غمزني فقبضت رجلي وإذا قام بسطتها (٣) .
- ٤ - ان يكونا في مكان واحد حتى لو كان الرجل على الدكان والمرأة على الارض والدكان مثل قامة الرجل لا تفسد صلاته .

- (١) انظر ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٢٥٥ ،
السرخسي / المبسوط : ج ١ ص ١٨٤ .
- (٢) السرخسي / المبسوط : ج ١ ص ١٨٥ ، الشيخ نظام /
الفتاوى الهندية : ج ١ ص ٨٩ ، حاشية سعد حلي مسع
فتح القدير : ج ١ ص ٢٥٥ .
- (٣) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ١ ص ٣٦٧ .

٥ - ان يكونا بلا هائل ، أما اذا كان بينهما هائل فلا تفسد صلاته (١) .

فعلى هذا لا تفسد صلاة من هو على يمين من هو على يسارها ومن على يسار من هو على يسارها (٢) .

٦ - ان تكون ممن تصح منه الصلاة فالمجنون اذا هذته لا تفسد صلاته (٣) .

٧ - ان ينوي الامام امامتها ، اما اذا لم ينو الامام امامتها لم تكن داخله في صلاته فلا تفسد الصلاة على احد بالمحاذاة ، وقال زفر - رحمه الله تعالى - : يصح اقتداءوا بها به وان لم ينو امامتها والقياس ما قاله زفر فان الرجل صالح لامامة الرجال والنساء جميعا ثم اقتداء الرجال بالرجل صحيح وان لم ينو الامامة فكذلك اقتداء النساء (٤) .

(١) الشيخ نظام / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ٨٩ ،

السرخسي / المبسوط : ج ١ ص ١٨٤ .

(٢) نفس المرجع السابق .

(٣) الشيخ نظام / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ٨٩ .

(٤) السرخسي / المبسوط : ج ١ ص ١٨٥ ،

اورد فيه دليل زفر ودليل من قال اذا لم ينو امامتها لا تكون داخله في صلاته الادلة .
==

الأدلة :

استدل العنيفة على فساد صلاة الرجل اذا حاذته المرأة بأدلة من السنة ومن الاستحسان ومن المحقول .

أولا - من السنة :

١ - استدلو بحديث انس المتقدم (صفت انا واليتيم وراءه والمجسوز من ورائنا فصلى بنا ركعتين ثم انصرف) (١)

يدل هذا الحديث على ان المرأة تقف خلف الرجل حيث قامت المجسوز من وراء أنس واليتيم (٢)

== دليل زفسر : استدل بالجمعة والميدين فان اقتداء المرأة بالرجل صحيح فيهما وان لم ينو امامتهما . أ. ه .
دليل الآخرين : ان الرجل لما كان يلحق صلاته فساد من جهة المرأة أمكنه التحرز عنه بالنية كالمقتدى لما كانت صلاته يلحقها فساد من جهة الامام أمكنه التحرز عنه بالنية وهو الا ينوي الاقتداء به وهذا لاننا لو صححنا اقتداءها بغير النية قدرت على افساد صلاة الرجل كل امرأة مستترة شاءت بأن تقتدى فتقف الى جنبه وفيه من الضرر ما لا يخفى .

وفي صلاة الجمعة والميدين اكثر مشايخنا قالوا : لا يصح اقتداؤها به مالم ينو امامتها وان كان الجواب مطلقا في الكتاب ومنهم من سلم فقال الضرورة في جانبها هاهنا لانها لا تقدر على اداء صلاة العيد والجمعة وحدها ولا تجد اماما آخر تقتدى به والظاهر أنها لا تتمكن من الوقوف بجانب الامام في هذه الصلوات لكثرة الازحام فصحبنا اقتداءها لدفع الضرر عنها بخلاف سائر الصلوات . أ. ه .

المبسوط : ج ١ ص ١٨٥ .

(١) تقدم تخريجه في ص (١٥٢) .

(٢) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٢٥٥ .

ثانيا - الاستحسان :

قالوا : تفسد صلاة الرجل استحسانا (١) .

وجه الاستحسان : ما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه

الحديث الوارد فيه : (أخرجهن حيث أخرهن الله) (٢)

فعلى هذا يكون هو المخاطب به دونها، فيكون هو التارك لفرض

المقام ، فتفسد صلاته دون صلاتها كالمأموم اذا تقدم على الامام (٣) .

ثالثا - من الموقوف :

قالوا : ان المختار للرجال التقدم على النساء ، فاذا وقف

بجانبيها او خلفها فقد ترك المكان المختار له وترك فرضا من فروض الصلاة

ايضا ، فان عليه ان يؤخرها عند اداء الصلاة بالجماعة لحديث :

(أخرجهن حيث أخرهن الله) .

والمراد من الأمر بتأخيرها لأجل الصلاة فكان من فرائض صلاته

وهذا لان حال الصلاة حال المناجاة فلا ينبغي ان يخطر بباله شيء من

معاني الشهوة فيه ومحاذاة المرأة اياه لاتنفي عن ذلك . فصار الأمر

بتأخيرها من فرائض صلاته فاذا ترك تفسد صلاته (٤)

(١) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٢٥٥ ،

السرخسي / المبسوط : ج ١ ص ١٨٣ .

(٢) تقدم تخريجه في ص (١٥٦) .

(٣) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٢٥٥ .

(٤) السرخسي / المبسوط : ج ١ ص ١٨٣ - ١٨٤ .

المناقشة :

ناقش أصحاب القول الأول أدلة الحنفية ،
بأن قالوا : ان المرأة ايضاً منهيّة عن الوقوف مع الرجال
ومع ذلك لم تبطل صلاتها فكيف تبطل صلاتهم ؟ بل هجم اولسـى
بعدم البطالان (١) .

الترجيح :

من خلال عرض الأقوال وادلتها يظهر لي ان الاولى بالقبول
هو القول الأول القائل بعدم بطلان صلاة الرجل لأنه لا توجد أدلة
صريحة تدل على ذلك .

(١) ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٦٦ .

امامة المرأة يحسب مثلها :

للملأء في ذلك ثلاثة أقوال :

القول الأول :

يستحب للمرأة أن تؤم نساءً مثلها .

وبه قال الشافعية (١) ، والحنابلة (٢) في الرواية الصحيحة

عنهم وهو مروي عن عائشة رضي الله عنها وأم سلمة وعطاء والشورى ،

والأوزاعي وهو قول اسحاق وابو ثور (٣) والظاهرية (٤) .

(١) النووي / المجموع : ص ٤ ص ١٨٨ ورد فيه استحباب جماعة

النساء ما يدل على استحباب امامتهن للشافعية في هذه المسألة

روايتان ذكرهما القاضي الروياني :

أ - ان استحبابها لهن كاستحبابها للرجال لمعوم الاخبار .

ب - وهي أظهرهما ذكرها المعظم انه لا يتأكد تأكيده في حق

الرجال فلا يكره لهن تركها ويكره للرجال ذلك - أ.هـ .

فتح العزيز بهامش المجموع : ج ٤ ص ٢٨٦ .

انظر : الخطيب / المغني المحتاج : ورد فيه تصح امامة المرأة

بالمرأة : ج ١ ص ٢٤٠ ، الرطبي / نهاية المحتاج : ج ٢

ص ١٦٧ - ١٦٨ ، حاشية الباجوري : ج ١ ص ٣٣٢ ،

النووي / روضة الطالبين : ج ١ ص ٣٥٠ ، ^{حرم}حاشيتا قليوبي وعميرة :

ج ١ ص ٢٣١ .

(٢) ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٣٥ ،

الرحياني / مطالب اولي النهي : ج ١ ص ٦١١ ،

المرداوي : / الانصاف : ج ٢ ص ٢١٢ .

(٣) ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٣٥ .

(٤) ابن حزم / المحلى : ج ٤ ص ٣١٩ .

الأدلة :

استدلوا من السنة ومن الآثار والمقول :

أولا - من السنة :

١ - روى الوليد عن عبد الله بن جميع عن عبد الرحمن بن خالد الانصاري

عن ام ورقة بنت عبد الله بن الحارث ان النبي صلى الله عليه وسلم

جعل لها مؤذنا يؤذنها وأمرها ان تؤم أهل دارها (١)

وهو واضح الدلالة في ان اقامة النساء صحيحة لاسر النبي

صلى الله عليه وسلم لها بأن (٢) تؤم أهل بيتها .

ثانيا - من الآثار :

١ - روى مسرة بن حبيب النهدي عن ريطه الحنفية ان عائشة اتمن

وقامت بينهن في الصلاة المكتوبة (٣) .

(١) رواه ابو داود / سنن ابو داود مع هذا المجهود : ج ٤ ص ٢٨٠ .

وقال ابن حجر في اسناده : عبد الرحمن بن خالد وفيه

جهالة .

تلخيص الحبير بهامش المجموع : ج ٤ ص ٢٨٦ .

وقال فيه ابن حبان من الثقات . حاشية سنن الدارقطني :

ج ١ ص ٢٨٠ .

(٢) عون المعبود : ج ٢ ص ٣٠١ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه : ج ٣ ص ١٤٠ ،

رواه البيهقي عن مسرة أبي حاتم عن ربيعة الحنفية " ان عائشة

أتم نسوة في المكتوبة فأتمن بينهن وسطا " .

سنن البيهقي : ج ٣ ص ١٣١ .

- ٢ - روى ابن عيينه عن عمار الدّهني عن امرأة من قومه يقال لها حميرة عن ام سلمة انها امتهن فقامت وسطا (١)
- ٣ - روى داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال : توأم المرأة النساء وتقوم وسطهن " (٢)
- ٤ - عن ليث عن عطاء عن عائشة انها كانت توأم زن وتقيم وتوأم النساء وتقوم وسطهن (٣)

ثالثا - المعقول :

وقالوا : ان امامة المرأة بنساء مثلها من فعل الخير
وقد قال الله تعالى : * وافعلوا الخير * ولم يأت بالمنع
من ذلك قرآن ولا سنة (٤) .

-
- (١) رواه البيهقي / سنن البيهقي : ج ٣ ص ١٣١ ،
رواه عبد الرزاق / ورد فيه : حميرة بنت حصين ،
مصنف عبد الرزاق : ج ٣ ص ١٤٠ .
- (٢) أخرجه عبد الرزاق / في مصنفه : ج ٣ ص ١٤٠ ،
رواه البيهقي في سننه : ج ٣ ص ١٣١ .
- (٣) رواه البيهقي في سننه : ج ٣ ص ١٣١ .
- (٤) ابن جنم / المحلى : ج ٤ ص ٢١٩ .

القول الثاني :

يكسره للمرأة ان توءم نساء مثلها .

وبه قال الحنفية (١) ، والحنابلة (٢) في رواية الغريضة

دون النافلة .

(١) الشيخ نظام / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ٨٥ .

ورد في الهداية : " يكره للنساء وحدهن الجماعة - يفهم من كراهة الجماعة كراهة الامامة لان الامامة لا تكون الا بجماعة - لأنها لا تخلو عن ارتكاب محرم وهو قيام الامام وسط الصف فيكسره كالمرأة . أ . هـ ، الهداية مع فتح القدير : ج ١ ص ٢٤٩ . قال ابن الهمام : ان جماعة النساء تكسره كراهة تحريم لان ملزم متعلق الحكم اعني الفعل المعين ملزم لذلك الحكم ثم شبهها بجماعة المرأة فاقضى انها ايضا تكسره كذلك لاتحاد اللانم وهو احد الامور اما ترك واجب التقدم واما زيادة الكشف الذي هو افحش من كشف المرأة اذا تقدمت وهي لابسة ثوبا محشوا من قرننها الى قدمها ، فان الكراهة ثابتة في حقها ايضا ولا كشف عورة فكيف بالمارى المتمرض للنظر او زيادة كشف عورة يقدر على ستر بعضها ثم ثبوت كراهة تقدمها وهي بهذا الستر المذكور انما يتم الاستدلال عليه بفعل عائشة فقط لما آتت فانها ماتركت واجب التقدم الا لأمر هو أوجب منه والله تعالى أعلم .

فتح القدير : ج ١ ص ٢٤٩ .

(٢) المرداوى / الانصاف : ج ٢ ص ٢١٢ .

ومن أدلتهم في ذلك :

- ١ - روى وكيع عن ابن أبي ذئب عن مولى لبنى هاشم عن علي
قال : " لاتؤم المرأة " (١)

وجه الدلالة :

يدل على انها لا تكون اماما مطلقا حتى للنساء فصل نفسي
سياق النفي في قوة النكرة في سياق النفي ، والنكرة في سياق
النفي تم .

- ٢ - روى ابن عون قال : كتبت الى نافع أسأله اتؤم المرأة النساء
قال : لا اعلم المرأة تؤم النساء (٢)

لكن اقول : ان نفي العلم لا يقتضي نفي الدليل .

القول الثالث :

لاتصح امامة المرأة بنساء مثلها في فرض او نفل (٣) ،
قال به المالكية (٤) ، انما صلاة المرأة الامامة صحيحة ولو نوت
الامامة (٥) .

- (١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه : ج ٢ ص ٨٩ .
(٢) المصدر السابق
(٣) الدردير / الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي : ج ١ ص ٣٢٦ .
الخرشي / ج ٢ ص ٢٢ .
(٤) المصادر السابقة .
(٥) حاشية الحدوى بهامش الخرشي : ج ٢ ص ٢٢ .

مناقشة أدلة القول الأول من قبل الحنفية :

قالت الحنفية : ان جماعة النساء شرعت في ابتداء الاسلام
ثم نسخت (١) ان الآثار التي استدلتتم بها انما فعلت في بدايسة
الاسلام ثم نسخت .

وقد قالوا : ان الناسخ لها ، الاحاديث المروية في صحيح
ابن خزيمة وهي :

- ١ - عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
(ان المرأة عورة فاذا خرجت استشرفها الشيطان ، وأقرب
ما تكون من وجه ربها وهي في قمر بيتها) (٢) .
- ٢ - عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
(صلاة المرأة في مخدعها افضل من صلاتها في بيتها ،
وصلاتها في بيتها افضل من صلاتها في حجرتها) (٣)
ومعلوم ان قمر بيتها ومخدعها لا يسع الجماعة .

وقالوا في حديث ام ورقه مايلي :

- ١ - ان حديث ام ورقية فيه الوليد بن جميع وعبد الرحمن بن غلاد
الانصاري ، وقال فيهما ابن القطان لا يعرف حالهما (٤) .

(١) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٢٤٩ ، يفهم من نسخ

الجماعة نسخ الامة لان الامة لا تكون الا بجماعة .

(٢) صحيح ابن خزيمة : ج ٣ ص ٩٣ .

(٣) المرجع السابق : ج ٣ ص ٩٥ .

(٤) العظيم آبادي / التمليق الصفي بهامش سنن الدارقطني :

ج ١ ص ٢٧٩ .

- ٢ - وقالوا : قد يدل على كونه اخبارا عن مواظبة كانت قبل النسخ ،
فليس هناك ما يدل على استمراره بعد النسخ (١)
- ٣ - أمر النبي صلى الله عليه وسلم لها بامامة اهل دارها لا يستلزم منه
استمرار امامتها الى وفاته صلى الله عليه وسلم .
- ناقشوا قول ابن عباس : " تؤم المرأة النساء وتقوم
وسطهن " بأنه لا يقتضي علم ابن عباس ببقاء شرعيتها لجواز
كون المراد اقادة مقامها بتقدير ارتكابها لذلك .
- او خفي على ابن عباس الناسخ ان لو علم به لما بين
شرعية أمر قد نسخ (٢)

الرد على مناقشة الحنفية من قبل أصحاب القول الأول :

الرد على قولهم انها شرعت في ابتداء الاسلام ثم نسخت :

أولا - بالنسبة لشرعيتها في ابتداء الاسلام :

نقول أنه صلى الله عليه وسلم : أقام بمكة بعد النوبة ثلاثة عشر
سنة كما رواه البخاري ومسلم (٣) ثم تزوج عائشة رضي الله عنها ونسب
بها بالمدينة وهي بنت تسع سنين وبقيت عنده تسع سنين - وكما هو معلوم
ان عائشة أمت النساء - وماتوا م الا بعد بلوغها ، فأين ذلك من ابتداء
الاسلام (٤) ؟ !

- (١) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٢٥٠ .
- (٢) المرجع السابق نفسه .
- (٣) روى مسلم في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم مكث بمكة ثلاث عشرة (صحيح مسلم ج ٤ ص ١٨٢٦)
- كتاب الفضائل باب كم اقام النبي صلى الله عليه وسلم بمكة والمدينة .
- (٤) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٢٥٠ .

ثانيا - بالنسبة لنسخها :

نقول : لابد من تعيين النسخ ، ان لابد في ادعاء النسخ
منه وليس هناك نسخ (١) ، والنسخ لا يقال بالاحتمال .
وان قلتم ان الاحاديث المروية في صحيح ابن خزيمة تأخذ
السابق ذكرها .
نقول : بميدة كل البعد عن النسخ ان لم ترد صراحة
في النسخ .

الرد على مناقشتهم لحديث ام ورقة :

- ١ - اما قولكم ان كلا من الوليد بن جميع وعبد الرحمن بن غلاد
الانصاري قال فيهما ابن القطان لا يعرف حالهما ، نقول :
ان ابن حبان قال انهما من الثقات (٢) .
 - ٢ - واما قولكم ان امره صلى الله عليه وسلم لها أن تؤم أهل دارها
لايستلزم استمرار امامتها الى وفاته ، نقول : ان القول بعدم
الاستمرار يحتاج الى دليل (٣) .
-

- (١) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٢٥٠ .
- (٢) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٢٥٠ ، التعليق
المشني على الدارقطني ، سنن الدارقطني : ج ١ ص ٢٨٠ .
- (٣) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٢٥٠ .

اما قولكم ان ابن عباس لا يعلم شرعيتها ، او خفي عليه الناسخ
فهذا بعيد والتعسف فيه ظاهر .

الترجيح :

بعد عرض الأقوال وأدلة كل منها ومناقشتها ، يتبين ان
القول الاول - باستحباب امامة النساء - هو الأرجح لقوة أدلته ،
ولضعف أدلة الخصم ولعدم وجود أدلة للمالكية القائلين بعدم الصحة ،
ولان الامامة لا تنافي خلقة المرأة وطبيعتها وليس فيها رفع الصوت كما هو
في الآذان وهي تؤم نساءا مثلها فلا محذور .

موقف المرأة من النساء اذا أمتهن :

للعلماء في هذا قولان :

القول الأول :

تقف المرأة من النساء اذا أمتهن وسطهن .

وبهذا قال جمهور الفقهاء (١) .

واستدلوا بالآثار التي استدل بها من قال بإمامة المرأة للنساء

حيث تدل دلالة واضحة على موقف الامامة من النساء .

القول الثاني :

ان المرأة تقف أمام النساء اذا أمتهن .

وبهذا قال الظاهرية (٢) ، والحنابلة (٣) في رواية

قال الزركشي : هذا أشهر الروايتين .

(١) الحنفية مع انهم لا يقولون بإمامة المرأة للنساء لكن قالوا ان فملمن

قامت الامام وسطهن . ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٢٤٩ ،

الشيخ نظام / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ٨٥ ، المالكية / العرشي :

ج ٢ ص ٢٢ ، الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٤٣٣ ،

الشافعية : الخطيب / مفني المحتاج : ج ١ ص ٢٤٧ ،

النووي / روضة الطالبين : ج ١ ص ٣٥٩ ، الرملي / نهاية

المحتاج : ج ٢ ص ١٨٢ ، حاشيتا قليموي وعميرة : ج ١ ص ٢٣٩ .

الحنابلة : ابن قدامة / المظني مع الشرح الكبير ج ٢ ص ٣٥ ،

الرحياني / مطالب اولي النهي : ج ١ ص ٦٨١ ، المرداوي /

الانصاف : ج ٢ ص ٢٩٩ .

(٢) ابن هزم / المحلى : ج ٤ ص ٣٠٨ .

(٣) المرداوي / الانصاف : ج ٢ ص ٢٩٩ .

قال ابن حزم : ما نعلم لمنها التقدم صحة أصلاً (١) .

والذى يبدو لي ان الرأى الأولى بالقول هو الأول ،

لأن هذا الموقف استر للمرأة ولورود الأدلة على ذلك .

(١) ابن حزم / المجلد : ج ٤ ص ٣٠٨ .

الفصل الثالث

صلاة الجمعة

حكم صلاة الجمعة للمرأة :

لاتجيب الجمعة على النساء .

وبهذا قال جمهور الفقهاء (١) ، والظاهرية (٢) .

- (١) ابن عابدين / حاشية رد المحتار : ج ٢ ص ١٥٤ ،
الشيخ نizam / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ١٤٤ ،
المرغسي / المبسوط : ج ٢ ص ٢٢ ، الكاساني /
بدائع الصنائع : ج ١ ص ٢٥٨ ، ابن الهمام / فتح
القدير : ج ١ ص ٤١٧ ، ابن نجيم / البحر الرائق :
ج ٢ ص ١٦٣ ، العواق / التاج الاكليل بهامش الخطاب :
ج ٢ ص ١٧٢ ، الخرشبي : ج ٢ ص ٨٠ ، حاشية
الدسوقي : ج ١ ص ٣٧٩ ، ابن جزى / قوانين الأحكام
الشرعية : ص ٩٤ - ٩٥ ، عيش / شرح منح الجليل :
ج ١ ص ٢٦١ ، الخطيب / مغني المحتاج : ج ١ ص ٢٧٦ ،
حاشية الباجوري : ج ١ ص ٣٥٩ ، ابن بفلح / المبدع :
ج ٢ ص ١٤١ - ١٤٣ ، البهوتي / كشف القناع :
ج ٢ ص ٢٣ ، البهوتي / شرح منتهى الارادات :
ج ١ ص ٢٩١ ، الرحباني / مطالب اولي النهي :
ج ١ ص ٧٥٩ .
- (٢) ابن حنم / المحلى : ج ٥ ص ٥٥ .

ومن الأدلة على ذلك :

- ١ - حديث جابر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
(من كان يوم من بالله واليوم الآخر فطليه الجمعة يوم الجمعة
الا مريض أو مسافر أو امرأة أو صبي أو مملوك ، فمن استغنى
بلمه أو تجارة استغنى الله عنه والله غني حميد) (١)
- ٢ - حديث طارق بن شهاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال : (الجمعة واجبة في جماعة الا على أربع : عبد مملوك ،
أو صبي ، أو مريض ، أو امرأة) (٢) .
- ٣ - ما روى حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي عن ابيه عن ابي حاتم موسى
لال الزهير قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (الجمعة
واجبة على كل عالم الا أربعة : الصبي والمبد والمرأة والمريض) (٣)

-
- (١) رواه الدارقطني ، وقال فيه العظيم آبادي فيه ابن لهيعة عن
معان بن محمد الانصاري وهما ضعيفان أ. ه .
سنن الدارقطني : ج ٢ ص ٣ ، ورواه البيهقي في سننه :
ج ٣ ص ١٨٤ .
 - (٢) رواه ابوداود وقال الخطابي : ليس اسناد هذا الحديث بذلك
وطارق بن شهاب لا يصح له سماع رسول الله صلى الله عليه وسلم
الا أنه لقيه . أ. ه .
مختصر سنن ابوداود : ج ٢ ص ٩ .
رواه الدارقطني في سننه : ج ٢ ص ٣ .
 - (٣) رواه البيهقي / سنن البيهقي : ج ٣ ص ١٨٤ .
رواه ابن شيبه في مصنفه : ج ٢ ص ١٠٩ .

- ٤ - جاء عن الحسن انه قال : (ليس على النساء الجمعة) (١)
- جميع الأحاديث السابقة اوضح من ان يحلق عليها فهي تدل علي نفي وجوب الجمعة على المرأة بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم .
- وايضا فان المرأة منبهة شرعا عن الخروج الى محافل الرجال لما فيه من الفتنة (٢) .
- وهي مشغولة بخدمة الزوج فعدت دفعا للخرج والمشقة (٣) .
- أما اذا حضرت المرأة الجمعة اجزأت عن فرض الوقت ، وبهذا قال جماهير أهل العلم (٤) .

-
- (١) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه : ج ٢ ص ١٠٩ .
- (٢) السرخسي / المبسوط : ج ٢ ص ٢٢ ، ابن مفلح / المبدع : ج ٢ ص ١٤٣ .
- (٣) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٤١٧ ، الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٢٥٨ .
- (٤) السرخسي / المبسوط : ج ٢ ص ٢٢ ، الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٢٥٨ ، ابن جزى / قوانين الاحكام الشرعية : ص ٩٥ ، المواق / التاج الاكليل بهامش الخطاب : ج ٢ ص ١٧٢ ، حاشية الدسوقي : ج ١ ص ٣٧٩ ، الخطيب / مفتي المحتاج : ج ١ ص ٢٧٦ ، حاشية الباجوري : ج ١ ص ٣٥٩ ، الرملي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٢٧٢ ، حاشية الجلالى / قليوبى وعميره : ج ١ ص ٢٦٨ ، البهوتي / كشف القناع : ج ٢ ص ٢٥ ، ابن مفلح / المبدع : ج ٢ ص ١٤٣ ، الرحيباني / مطالب اولسي النهي : ج ١ ص ٧٥٩ ، البهوتي / شرح منتهى الارادات : ج ١ ص ٢٩٢ .

لما روى محمر عن قتادة قال : (اذا شهدن النساء الجمعة

فانهن يصلين ركعتين) (١)

وما روى يونس عن الحسن في امرأة تحضر المسجد يوم الجمعة

فانها تصلي بصلاة الامام ويجزيها ذلك) (٢)

ولأنها اذا اجزأت عن الكاملين الذين لا عذر لهم فأصحاب

العذر بطريق الأولى وانما سقطت عنهم رفقا بهم (٣)

وقالوا : ان سقوط فرض السعي عنهن لا لمعنن في الصلاة

بل للحرج والمشقة والضرر ، فاذا تحملن التحقن في الاداء بنفسيهن (٤)

-
- (١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه : ج ٢ ص ١٩١ .
(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه : ج ٢ ص ١١٠ .
(٣) الرملي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٢٧٥ ، الخطيب / مغنسي
المحتاج : ج ١ ص ٢٧٦ .
(٤) السرخسي / المبسوط : ج ٢ ص ٢٣ .

الباب الرابع

المرأة والصلوات ذوات الأسباب
ويحتوى على أربعة فصول :-

- الفصل الأول : صلاة العيدين .
- الفصل الثانى : صلاة الكسوف .
- الفصل الثالث : صلاة الاستسقاء .
- الفصل الرابع : صلاة الجنازة

ويحتوى على المباحث التالية :-

- المبحث الأول : تغسيل الميتة .
- المبحث الثانى : تكفينها .
- المبحث الثالث : موقف الإمام حين الصلاة عليها
- المبحث الرابع : حكم صلاتها على الجنازة
- المبحث الخامس : اتباع النساء للجنازة
وزيارتهم للقبور

الفصل الأول

صلاة العيدين

مدخل

قبل الدخول في هذا الفصل نحطي صورة مختصرة عن تعريف العيد ، وكيفية الصلاة لتكون على بينة من ذلك .

تعريف العيد لغة :

مأخوذة من العادة ، سميت بذلك لأن صاحبها يعاودها
أى : يرجع اليها مرة بعد أخرى .
والعيد الموسم ، وجمعه : اعياد ، وعيدت تعييدا شأهت
العيد (١) .

شرعت صلاة العيدين بقوله تعالى : * فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحِرْ * (٢)

وهي :

ركعتان ، لما روى ابن عباس رضي الله عنه قال : صلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالناس يوم فطر ركعتين بغير آذان ، ثم خطب
بعد الصلاة ، ثم أخذ بيد بلال فانطلق الى النساء ، فخطبهن ،
ثم أمر بلالا بعد ما قفا من عندهن أن يأتيهن فيأمرهن ان يتمدقن (٣)

(١) المقرئ / المصباح المنير : ج ٢ ص ٨٨ .

(٢) سورة الكوثر : الآية ٢ " .

(٣) رواه الامام احمد في مسنده : ج ١ ص ٣٣٥ .

يحرم بهما الامام بنمية صلاة عيد الفطر ، او الاضحية ، ثم يأتي بدعاء الاستفتاح ، ثم يكبر سبع تكبيرات من دون تكبيرة الاحرام ، فيه قال الشافعية ، اما المالكية والحنابلة قالوا : ست تكبيرات ، والسابعة تكبيرة الاحرام .

لحديث كثير بن عبد الله عن ابيه عن جده (ان النبي صلى الله عليه وسلم كبر في العيد في الاولى سبعاً قبل القراءة ، وفي الآخرة خمساً قبل القراءة) (١)

ولحديث نافع مولى عبد الله بن عمر أنه قال : شهدت الأضحية والفطر مع ابي هريرة فكبر في الركعة الاولى سبع تكبيرات قبل القراءة ، وفي الآخرة خمس تكبيرات قبل القراءة) (٢)

يقف بين كل تكبيرتين كآيه معتدلة يهمل ، ويكبر ، ويمجد .
 ومحسن (سبحان الله ، والحمد لله ، ولا اله الا الله ، والله اكبر) .
 ثم يتمون ، ويقرأ جهراً ويكبر في الركعة الثانية خمساً - للحديثين السابقين - قبل القراءة ، ويرفع يديه في جميع التكبيرات .

وسن له ان يقرأ بعد الفاتحة في الركعة الاولى سورة (ق) أو سورة (سبح اسم ربك الاعلى) وفي الركعة الثانية سورة (القمر) ، أو سورة (الفاشية) .

-
- (١) رواه الترمذى وقال : حديث حسن ، جامع الترمذى مع شرحه تحفة الاحوذى : ج ٣ ص ٥٠ ، باب التكبير في العيدين .
 (٢) رواه مالك في موطأه مع شرح الباجي : ج ١ ص ٣١٨ .

لما روى ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه سأل ابا واقد الليثي
ما كان يقرأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاضحية والفطر ؟
فقال : كان يقرأ فيهما ب (ق ، والقرآن المجيد) و (اقتربت
الساعة وانتشق القمر) (١)

ولما روى النعمان بن بشير قال : كان النبي صلى الله عليه
وسلم يقرأ في العيدين ، وفي الجمعة (بسبح اسم ربك الاعلى)
و (هل اتاك حديث الفاشية) وربما اجتمعتا في يوم واحد
فيقرأ بهما (٢)

ثم يخطب بعد الصلاة خطبتان ، يحث الناس في عيد الفطر
على دفع زكاة الفطر مع بيانها ومقدارها ، وفي عيد الاضحية على
الضحية وفضلها وغير ذلك .

لحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان يصلي في الاضحية والفطر ثم يخطب بعد الصلاة (٣)

(١) رواه مسلم في صحيحه : ج ٢ ص ٦٠٧ ، كتاب صلاة العيدين
باب ما يقرأ به في صلاة العيدين .

(٢) رواه الترمذي وقال : حديث حسن صحيح ، جامع الترمذي مع
شرحه تحفه الاحوزي : ج ٣ ص ٧٦ ، كتاب العيدين ، باب
القراءة في العيدين .

(٣) رواه البخاري في صحيحه : ج ٢ ص ٥ ، كتاب العيدين ،
باب الصلاة قبل الخطبة .

ولحديث ابن عباس قال : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العيد ثم خطب ، وصلى ابوبكر ثم خطب ، وعمر ثم خطب ، وعثمان ثم خطب (١)

وهذا بيان موجز لكيفية صلاة العيد عند المالكية والشافعية والحنابلة (٢) .

وعند الحنفية :

يصلي الامام بالناس ركعتين يكبر في الاولى للافتتاح وثلاثا بعدها ثم يقرأ الفاتحة ، وسورة ، ثم يكبر تكبيرة الركوع ، ثم يبتدىء في الركعة الثانية بالقراءة ثم يكبر ثلاثا بعدها ، ويكبر رابعة يركع بها .

— لما روى الاسود بن يزيد أن ابن مسعود كان يكبر في العيد تسعا اربعا قبل القراءة ، ثم كبر فركع ، وفي الثانية يقرأ فاذا فرغ كبر اربعا ثم ركع * (٣)

— ولأن التكبير ورفع الأيدي خلاف المصنوع فكان الأغلب بالأقل الاولى .

(١) رواه الامام احمد في مسنده : ج ١ ص ٢٤٣ .

(٢) انظر : الدردير / الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي :

ج ١ ص ٣٩٦ - ٣٩٧ ،

الخطيب / مخني المحتاج : ج ١ ص ٣١٠ ، ٣١١ ،

البهوتي / كشاف القناع : ج ٢ ص ٤٦ - ٤٧ .

(٣) اخرجه عبد الرزاق في مصنفه : ج ٣ ص ٢٩٣ باب التكبير في

الصلاة يوم العيد .

ويرفع يديه في كل التكبيرات .

لما روى ابن جريج قال : قلت لعطاء : يرفع الامام يديه
كلما كبر هذه التكبير الزيادة في صلاة الفطر ؟ قال : نعم ويرفع
الناس ايضا . (١)

ومن فيهما بسورة (سبح اسم ربك الاعلى) ، (وهل اتاك
حديث الخاشية) .

لحديث بشير بن نعمان السابق ، ثم يخطب بعد الصلاة (٢)

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه : ج ٣ ص ٢٩٧ ، باب التكبير
باليدين .

(٢) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٤٢٥ - ٤٢٨ .

حكم صلاة الصيدين بالنسبة للنساء :

أولا : حكم أدائها لهن .

ثانيا : حكم خروجهن لصلاة العيد .

أولا - حكم أداء صلاة الصيدين للنساء :

ذهب الحنفية (١) ، والمالكية (٢) ، والحنابلة (٣) إلى

القول بعدم وجوب صلاة الصيدين .

وقال ابن حبيب من المالكية : صلاة العيد واجبة على كل من

عقل الصلاة من النساء والمبسر (٤) .

أما المالكية ، فلهم في ذلك ثلاثة أقوال :

القول الأول :

يندب للنساء أداء صلاة الصيدين فذا لاجتماع بل يكره لهن

الجماعة وهذا هو القول الراجح عند الدسوقي كما أورده في حاشيته على

الشرح الكبير (٥)

(١) الشيخ نظام / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ١٥٠ ، ابن نجيم /

البحر الرائق : ج ٢ ص ١٢٠ .

(٢) المواق / التاج الاكليل بهامش مواهب الجليل : ج ٢ ص ١٨٩ ،

الدسوقي / حاشيته على الشرح الكبير : ج ١ ص ٣٩٦ ،

الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٢٣ ، الخطاب /

مواهب الجليل : ج ٢ ص ١٨٩ - ١٩٠ .

(٣) البهوتي / كشف القناع : ج ٢ ص ٤٥ .

(٤) الخطاب / مواهب الجليل : ج ٢ ص ١٨٩ ، المواق / التساج

الاكليل بهامش مواهب الجليل : ج ٢ ص ١٩٧ .

(٥) الدسوقي / حاشيته على الشرح الكبير : ج ١ ص ٤٠٠ .

القول الثاني :

يندب للنساء أداء صلاة العيدين فذا وجماعة .

القول الثالث :

يكراه للنساء أداء صلاة العيدين فذا وجماعة (١)

وقال الشافعية :

تسن صلاة العيدين للنساء أداء (٢)

وورد في روضة الطالبين : ان المذهب والمنصوص في الكسب

الجديدة كلها القول بمشروعية صلاة العيدين للمرأة (٣) .

وفي القول القديم للشافعي : " ان صلاة العيد يشترط فيها

شروط الجمعة من اعتبار الجماعة والمعدن بصفات الكمال وغيرهما (٤)

فعلى هذا لا تصح من المرأة والمعدن والمسافر الا تبعا (٥)

(١) الدسوقي / حاشيته على الشرح الكبير : ج ١ ص ٤٠٠ .

(٢) حاشية الباجوري : ج ١ ص ٣٨١ .

(٣) وبهذا اللفظ ورد في مفتي المحتاج : ج ١ ص ٣١٠ .

(٤) النووي / روضة الطالبين : ج ٢ ص ٧٠ .

(٥) عميره على حاشية الجلال : ج ١ ص ٣٠٤ ،

مرادهم انها تصح منها لكن لا تنعقد بها والله تعالى أعلم .

ثانيا - حكم خروجهن اليها :

فرق^{كثير} العلماء بين الشابة والمجوز - غير ذات الهيئة - :

أولا - الشابة (ذات الهيئة)

للعلماء في هذا الحكم قولان :

القول الأول :

يكره للشواب الخروج الى الميدين .

وه قال الحنفية (١) ، والشافعية (٢) والحنابلة (٣) ،

ففي رواية .

ونص المالكية على القول بالحرمة لمخشية الفتنة (٤) .

الأدلة :

استدلوا بأدلة من القرآن ومن المصقول .

-
- (١) السرخسي / المبسوط : ج ٢ ص ٤١ .
(٢) النووي / المجموع : ج ٥ ص ١١ ، النووي / روضة الطالبين : ج ٢ ص ٧٦ .
(٣) المرداوي / الانصاف : ج ٢ ص ٤٢٧ .
(٤) الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٣٠ .

أولا - من القرآن :

قال تعالى : * وَقَسْرَنَ فِي بُيُوتِكِنَّ * (١)

ان نص الأمر بالاقرار يفيد النهي عن الانتقال (٢)

ثانيا - من المعقول :

قالوا : لما في ذلك من خوف الفتنة عليهن وبهن (٣) .

القول الثاني :

يباح لهن - اى الشواب - حضور صلاة العيدين .
وبه قال الحنابلة في القول الصحيح من المذهب (٤) ،
حيث انهم لم يفرقوا بين الشابة وغيرها .

وقد استدلوا :

بحديث ام عطية قالت : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
نخرجهن في الفطر والأضحى ، الصواتق (٥) والحيض ذوات الخدور (٦)

-
- (١) سورة الأحزاب : الآية " ٣٣ " .
 - (٢) الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٢٧٥ .
 - (٣) النووي / المجموع : ج ٥ ص ١١ .
 - (٤) المرداوى / الانصاف : ج ٢ ص ٤٢٧ ، انهم لم يفرقوا هنا بين الشابة والعجوز فيفهم منه اباحتهما ايضا للشابة .
 - (٥) جمع عاتق : وهي الشابة اى ما تدرك ، وقيل هي التي لم تبين مسن والديها ولم تزوج وقد ادركت وشبت أ . هـ .
 - انظر : ابن الاثير / النهاية في غريب الحديث : ج ٣ ص ٧٣ ، باب الحين مع التاء .
 - (٦) جمع خدر : وهو ناحية في البيت ترك عليها ستر فتكون فيه الجارية البكر . انظر : ابن الاثير / النهاية في غريب الحديث : ج ١ ص ٣١٨ باب الحاء مع الدال .

فأما الحيف فيعتزلن الصلاة ويشهدن الخير ودعوة المسلمين ، قلت :
يا رسول الله ! احدا لنا لا يكون لها جلاب . قال : (لتلبسها
أختها من جلابها) (١)

قالوا : والحديث صريح في اباحة خروج الشواب الى الميد
حيث قالت : (العواتق ، وذوات الخدور) .

ودليل الاباحة قولها : أمرنا والأمر هنا لا يفيد الوجوب
لعدم ايجابها عليهن انما يحمل على اقل ما يحمل عليه وهو الاباحة .

وبعد ذلك يظهر لي : ان القول الاول القائل بكراهة
خروجهن هو الأولى بالقبول في عصرنا هذا لما نراه من تبرج النساء
وكثرة الفساق من كلا الجنسين ، فالأولى منحهن من ذلك منحا
لحدوث ما لا يحمد عقباه . والله تعالى أعلم .

(١) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ٢ ص ٦٠٦ .

ثانيا - خروج المعجوز - غير ذات الهيئة - الى الصيدين :

قال الحنفية :

يرخص للمعجوز الخروج في الفجر والمغرب والعشاء - كما

سبق بيانه - والصيدين (١)

السبب في الترخيص لهن في الصيدين :

قالوا : في الصيدين تكثر الفساق ويكثر الصلحاء ايضا

فتمنع هيئة الصلحاء والصلحاء اياهما - النساء والفساق - عن الوقوع في المآثم .

ولأن صلاة الصيدين تؤدى في الجبانة (٢) فيمكنهن ان

يعتزلن في ناحية عن الرجال فرخص لهن (٣) . والله اعلم .

ومع ذلك فقد قال الحنفية بأن الأفضل ان لا يخرجن فسي

صلاة الصيدين (٤) .

لما رواه عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

صلاة المرأة في مفدعها افضل من صلاتها في بيتها ، و صلاتها في بيتها

افضل من صلاتها في حجرتها (٥)

(١) الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٢٧٥ .

(٢) المصلى العام في الصحراء . انظر : العطرزي / المغرب : ص ٧٤ ، باب الجيم مع الباء .

(٣) الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٢٧٥ ،

السرفسي / المبسوط : ج ٢ ص ٤١ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) رواه ابن خزيمة في صحيحه : ج ٣ ص ٩٥ .

فقد دل الحديث على أفضلية صلاة المرأة في بيتها دون
الخروج الى المساجد .

ثم اذا رخص لهن في الخروج ، هل يصلين أم لا ؟
في هذا للحنفية روايتان :

الرواية الأولى :

رواها الحسن عن ابي حنيفة : انهن يصلين (١)

لما روى ابو هريرة - رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : (لاتنعموا اما الله مساجد الله ، وليخرجن تفلات) (٢)

فتبين ان المقصود بالخروج هو الصلاة (٣)

الرواية الثانية عن ابي حنيفة :

روى المصطفى عن ابي يوسف عن ابي حنيفة لا يصلين الحديد مع
الامام ، انما خرجهن لتكثير سواد المسلمين (٤) .
لما جاء في حديث ام عطية رضي الله عنها قالت : أمرنا ان نخرج
الصواتق ذوات الخدور (٥)

(١) الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٢٧٦ ، السرخسي /

المبسوط : ج ٢ ص ٤١ .

(٢) رواه ابن خزيمة / صحيح خزيمة : ج ٣ ص ٩٠ .

(٣) الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٢٧٦ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) رواه البخاري / صحيح البخاري : ج ٢ ص ٨

قالوا : معلوم ان الحائض لاتصلي فسلم ان خروجهن لتكثير
سواد المسلمين فكذاك في زماننا (١) .

لكن أقول : ورد حديث أم عطية في مسلم بلفظ قالت :
أمرنا (تمنى النبي صلى الله عليه وسلم) أن نخرج في العيد بين ،
المواتق وذوات الخدور ، وأمر الحيفض ان يعتزلن مصلى المسلمين (٢)
فهذا يفيد ان خروجهن للأميرين ليس لتكثير السواد فقط ،
انما من لم يوجد لديها مانع فتصلي ومن يوجد لديها مانع فلا تصلي انما
تكثر سواد المسلمين .

فيكون فيه رد على من يقول ان خروجهن فقط لتكثير سواد
المسلمين ، لا أمره صلى الله عليه وسلم باعتزال الحيفض المصلى ولم يأمر
غيرهن بذلك .

(١) الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٢٧٦ .

(٢) رواء مسلم / صحيح مسلم : ج ٢ ص ٦٠٥ .

رأى المالكية في خروج المجائز - غير ذوات الهيئة - الى العيدين :

قالوا : لا بأس بشهود النساء صلاة العيدين (١) ،
وانذا حضرنها لا يجب عليهن الخروج ، بل لا ينصرفن الا بانصراف
الامام (٢) .

غير انهم قالوا ان ترك شهودهن لها أحب من خروجهن لها
لما حدث في الناس من التبج (٣) .

رأى الشافعية :

للشافعية في هذا وجهان :
الوجه الأول وهو الصحيح :
يستحب للنساء غير ذوات الهيئة - اي المجوز - الخروج
للعيدين ، بالشروط التالية :

- أ - ان تحضرها باذن زوجها
- ب - بشباب بيتها التي تلبسها للخدمة والمهنة .

(١) ابن عبد البر / الكافي : ج ١ ص ٢٦٣ .

(٢) مالك / المدونة الكبرى : ج ١ ص ١٦٨ .

(٣) ابن عبد البر / الكافي : ج ١ ص ٢٦٣ .

ج - غير مقطّيعه (١)

ولذلك قال في البهجة :

قلت وتحضر المجوز باذن زوجها بمجوز
ان لم يكن لباسها مشهورا اوصحت طيبا فلا حضورا (٢)

الوجه الثاني :

حكاه الرافعي (٣) : انه لا يستحب لهن الخروج بحال

وقد حكاه وجهها شاذا (٤) .

- (١) النووى / المجموع : ج ٥ ص ١١ ، حاشية الباجورى :
ج ١ ص ٣٨١ ، القسطلاني / ارشاد السارى شرح صحيح
البخارى : ج ٢ ص ٢٢٠ .
- (٢) حاشية الباجورى : ج ١ ص ٣٨١ .
- (٣) عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم ابوالقاسم الرافعي القزويني
فقيه من كبار الشافعية ، ولد سنة ٥٥٧ هـ - ١١٦٢ م ،
وتوفي في قزوين سنة ٦٢٣ هـ - ١٢٢٦ م ، له تصانيف منها :
المحرر / فتح العزيز في شرح الوجيز للفرالي ، شرح مسند
الشافعي ، غير الدين الزركلي / الاعلام : ج ٢ ص ٥٥ .
- (٤) النووى / روضة الدالين : ج ٢ ص ٧٦ .

رأى الحنابلة :

قالوا : في الصحيح من المذهب يباح للنساء الخروج الى
الحديد (١) .

- وفي بعض كتب الحنابلة ورد بلفظ (لا بأس) (٢) -
غير متطبيقات ولا مزيّنات .

وقال القاضي : ظاهر كلام احمد ان ذلك جائز فيسر
مستحب (٣) .

ومن أدلتهم في ذلك :

١ - حديث ام عطية قالت : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان نخرجهن في الفطر والاضحى ، الصواتق والحيف ذوات
الخدور ، فأما الحيف فيمتزلن الصلاة ويشهدن الخير ودعوة
المسلمين ، قلت : يا رسول الله ! احدا لنا لا يكون لها جلباب ،
قال : " لتلبسها أختها من جلبابها " (٤)

- (١) المرداوى / الانصاف : ج ٢ ص ٤٢٧ .
- (٢) ابن قدامة / المغني مع الشرح : ج ٢ ص ٢٣٢ ،
البهوتى / كشف القناع : ج ٢ ص ٤٥ ، الرحيباني /
مطالب اولي النهي : ج ١ ص ٧٩٨ .
- (٣) ابن قدامة / المغني مع الشرح : ج ٢ ص ٢٣٢ .
- (٤) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ٢ ص ٦٠٦ .

٢ - عن اسماعيل بن عبد الرحمن بن عطية عن جدته ام عطية :
 " ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة جمع نساء
 الأنصار في بيت فأرسل اليها عمر بن الخطاب فقام على الباب
 فسلم علينا فرددنا عليه السلام ثم قال : أنا رسول رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اليكن وأمرنا بالمعدين ان نخرج فيهن
 الحيض والمعتق ولا الجمعة علينا ونهانا عن اتباع الجنائز " (١)
 فهذان الحديثان يدلان على اباحة خروج النساء للمعدين
 دون فرق بين شابة وعجوز لامره صلى الله عليه وسلم باخراجهن ، والأمر
 هنا يحمل على اقل ما يحمل عليه وهو الاباحة ، لعدم وجوبها
 عليهم .

٣ - روى ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (لا تمنعوا
 اماء الله مساجد الله وليخرجن تفلات) (٢)
 يدل هذا الحديث على منعهن من الخروج الى العيد وغيره
 اذا كن متطيبات .

مناقشة :

وقد ناقش الحنابلة من فرق بين الشابة وغيرها ، قالوا :
 ان تخصيص الخروج بالصائت دون الشواب يأباه صريح الحديث
 المتفق عليه (حديث ام عطية) (٢)

حيث ورد فيه كما بينا انه ليس هنا فرق بين الشابة وغيرها بل الكل
 أمره النبي صلى الله عليه وسلم بالخروج فلماذا هذا التخصيص ؟ !

- (١) رواه ابو داود / مختصر سنن ابي داود : ج ٢ ص ٢٨٠
 (٢) تقدم تخريجه في ص (١٠٠)
 (٣) الشوكاني / نيل الاوطار : ج ٣ ص ٣٥٤ .

قال الشافعية :

لقد ثبت في الصحيحين عن عمة بنت عبد الرحمن انها سمعت عائشة (١) - رضي الله عنها - زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول : لو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى ما أحدث النساء لمنهن المسجد كما منعت نساء بني اسرائيل (٢)

قالوا : وفي هذا دليل على ان النساء اللاتي يصدرن منهن الفتن والفساد يمتن من حضور الصلاة ، ولا سيما في هذا العصر حيث اسباب الشر والفتن فيه كثيرة بخلاف العصر الأول (٣) .
أجاب الجنبلة - ان هذا قول صحابي ، وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم احق ان تتبع .

وقول عائشة هذا مختص بمن أحدثت دون غيرها (٤) .
لكن اذا كثرت الفسق وكثرت الفتن بحيث اصبح كثير من الأحداث كما في عصرنا هذا أفلا يكون المنع اولى درءا للفساد ؟ !

(١) هذا قول صحابي ، لكنه يعتبر اجماع سكوتي حيث اشتهر ولم ينكر .

(٢) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ١ ص ٣٢٩ .

(٣) النووي / روضة الطالبين : ج ٢ ص ٧٦ .

(٤) ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٢٣٢ .

رأى الظاهرية في صلاة الحيدرين بالنسبة للنساء :

قالوا : تسن صلاة الحيدرين للنساء عامة (١) .
استدلوا : بقوله تعالى ﴿ وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ ﴾ (٢)
فالصلاة من فعل الخير (٣) فتكون داخلية في الامر السوار
في الآية .

قالوا : وتخرج الى المصلي النساء حتى الابكار والحيف وغير
الحيف ، ويحتزل الحيف المصلي اما الطواهر فيصلين مع الناس ومن
لا جلباب لها فلتستمر جلبابا وتخرج (٤) .

- ١ - لحديث ام عطية السابق امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
نخرجهن في الفطر والاضحى . . (٥)
 - ٢ - وحديث اسماعيل بن عبد الرحمن بن عطية عن جدته ام عطية ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة جمع نساء الانصار
في بيت فأرسل اليها عمر . . (٦)
- فهذان الحديثان يدلان على اباحة خروج النساء للمعدين دون
فرق بين شابة وعجوز لشمول الامر لهن باخراجهن .

-
- (١) ابن حزم / المحلى : ج ٥ ص ٨٦ .
 - (٢) سورة الحج : الآية " ٧٧ "
 - (٣) ابن حزم / المحلى : ج ٥ ص ٨٦ .
 - (٤) المرجع السابق .
 - (٥) سبق تخريجه في ص (١٩١)
 - (٦) سبق تخريجه في ص (١٩٨) .

الفصل الثاني

صلاة الكسوف

تمهيد
=====

قبل ذلك يجدر بنا ان نمرف الكسوف ، ونبين كيفية صلاته
عند الأئمة الأربعة .

تعريف الكسوف :

لغة :

كسفت الشمس كسوا من باب ضرب ضربا ، وكذلك القمر ،
قال ابن فارس ، والأزهري ، وقال ابن القوطية ايضا :
كسفت القمر والشمس ، وقيل : يقال لهما خسوف .

وقيل : الكسوف ذهاب البهض ، والخسوف ذهاب الكل .
وقيل : الكسوف للشمس ، والخسوف للقمر ، وهو أشهر ،
وقيل عكسه .

وقيل : الكسوف اوله ، والخسوف آخره (١) .
والأشهر في السنة الفقهاء : تخصيص الكسوف بالشمس ،
والخسوف بالقمر (٢) .

فإذا ذهب ضوء احد النيرين ، اوبعضه فزع الناس الى الصلاة
لقوله صلى الله عليه وسلم : (ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان
لموت احد ولا لحياته ، فإذا رأيتوهما فأفزعوا للصلاة) (٣) .

(١) المقرئ / المصباح المنير : ج ٢ ص ١٩٤ ، الزنجاني / تهذيب

المصباح : ج ٢ ص ٥٥٤ ، باب الفاء ، فصل الكاف .

(٢) انظر : البهوتي / كشف القناع : ج ٢ ص ٥٢ ،

ابن عابدين / حاشيته رد المحتار : ج ٢ ص ١٨١ .

(٣) رواه مسلم في صحيحه : ج ١ ص ٦١٩ ، كتاب الكسوف ، باب
صلاة الكسوف .

لكن ماصفة هذه الصلاة ؟ :

صفتها :

ركعتان ، لحديث ابن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى أربع ركعات في ركعتين ، وأربع سجعات (١) ، يحرم بهما الإمام بنية صلاة الخسوف ، أو الكسوف ، يقرأ في الركعة الأولى بعد الافتتاح ، والتمنود ، والبسطة ، والفاتحة ، سورة البقرة ، أو قدرها جهرا (٢)

لما روت السيدة عائشة رضي الله عنها (ان النبي صلى الله عليه وسلم جهر في صلاة الخسوف بقراءته فصلى أربع ركعات في ركعتين وأربع سجعات (٣) .

ثم يركع ركوعا طويلا ، ثم يرفع من الركوع ، فيقرأ الفاتحة ، وسورة دون القراءة الأولى .

(١) رواه مسلم في صحيحه : ج ١ ص ٦٢٠ ، كتاب الكسوف ، باب صلاة الكسوف .

(٢) قال المالكية : يصلي الكسوف سرا في أحد قوليهما ، والخسوف جهرا ، ويندب فعلها في البيوت ، وفعلها في المساجد مكروه ، وإن فعلت في المسجد جماعة ندب قراءة البقرة في القيام الأول من الركعة الأولى . الخ .

الدردير / الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي : ج ١ ص ٤٠٢ - ٤٠٣ . وذكر النفراوى في الفواكه الدواني ان الجماعة في صلاة الكسوف مستحبة على المعتمد : ج ١ ص ٣٢٤ .

(٣) رواه مسلم في صحيحه : ج ٢ ص ٦٢٠ ، كتاب الكسوف ، باب صلاة الكسوف .

وقال المالكية : يندب قراءة سورة آل عمران ، ثم يركع ويطيل في الركوع (١) دون الأول ، ثم يرفع ولا يطيل في الرفع بل يسجد سجدتين طويلتين ، ولا يطيل الجلوس بينهما ، ثم يقوم للركعة الثانية ، ويفعل مثل الاولى الا أنها اقل منها في الطول ،

وقال المالكية : يسن ان يقرأ في القيام الاول من الركعة الثانية سورة النساء ، وفي القيام الثاني منها سورة المائدة ، ثم يتشهد ويسلم ، لحدیث عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت : خسفت الشمس فسي حياة النبي صلى الله عليه وسلم فخرج الى المسجد فصاف الناس وراءه فكبر ، فاقترأ رسول الله صلى الله عليه وسلم قراءة طويلة ثم كبر فركع ركوعاً طويلاً ثم قال : سمع الله لمن حمده فقام ، ولم يسجد وقرأ قراءة طويلة هي ادنى من القراءة الاولى ثم كبر وركع ركوعاً طويلاً وهو ادنى من الركوع الاول ثم قال : سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ، ثم سجد ، ثم قال في الركعة الآخرة مثل ذلك فاستكمل اربع ركعات في اربع سجعات وانجلت الشمس قبل ان ينصرف ، ثم قام فأثنى على الله بما هو اهله ثم قال : هما آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت احد ولا لحياته فاذا رأيتوهما فافزعوا الى الصلاة (٢)

وتجوز صلاتها على كل صفة وردت عن الشارع (٣) ،

(١) قال الشافعية : يسن ان يكون مقدار الركوع في القيام الاول من

الركعة الاولى مائة آية ، وفي الثاني منها ثمانين ، وفي الاول من

الركعة الثانية ، سبعين ، وفي الثاني منها خمسين .

الخطيب / مفتي المحتاج : ج ١ ص ٣١٧ .

(٢) رواه البخاري في صحيحه : ج ٢ ص ٢٥ كتاب الكسوف ، باب

خطبة الامام في الكسوف

(٣) ورد لها اكثر من صفة منها ثلاث ركعات في كل ركعة ، او اربع في كل

ركعة ونحوها . انظر البهوتي / كشاف القناع : ج ٢ ص ٥٢ .

ولا خطبة فيها ، الا الشافعية قالوا : يخطب الامام خطبتين كالجمعة
يحث الناس فيهما على التوبة الى الله وترك المعاصي واتباع اوامر الله
ونحوها (١) .

وهذه صفتها عند : المالكية (٢) ، والشافعية (٣) ،
والحنابلة (٤) .

اما عند الحنفية :

فهي كهيئة النافلة يصلي الامام بالناس ركعتين في كل ركعة
ركوع واحد يطول القراءة فيهما سرا ، عند ابي حنيفة ومحمد بن
الحسن في احد قوليه .

وعند ابي يوسف ومحمد بن الحسن في القول الثاني له : يقرأ
فيهما جهرًا ،

لحديث عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم جهر
في صلاة الخسوف بقراءة (. .) (٥)

ولا خطبة فيها انما يدعو الامام بما شاء بعد الصلاة .

وقالوا : ليس في صلاة خسوف القمر جماعة ، انما يصلي كل واحد

بنفسه ، لتمذر الاجتماع في الليل ولخوف الفتنة (٦)

-
- (١) الخطيب / مخني المحتاج : ج ١ ص ٣١٨ .
(٢) النفرواني / الفواكه الدواني : ج ١ ص ٣٢٦ ، الدردير /
الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي : ج ١ ص ٤٠٢ .
(٣) الخطيب / مخني المحتاج : ج ١ ص ٣١٨ .
(٤) البيهوتي / كشف القناع : ج ٢ ص ٥٢ .
(٥) سبق تخريجه في ص (٢٠٣) .
(٦) انظر : ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٤٣٢ - ٤٣٧ .

حكم صلاة الكسوف (الخسوف) بالنسبة للنساء :

سأبحث في هذا مسألتين :

الأولى : حكم الصلاة (١)

الثانية : حكم خروجهن فيها .

الأولى : حكم الصلاة :

قال الفقهاء : صلاة الكسوف في حق النساء سنة ،
وعبرة المالكية في ذلك : (سن عينا للنساء صلاة
الخسوف على المشهور) (٢) .
ورواية عن مالك انها سنة كفاية للمأمور بالصلاة الخمس (٣) .
والشافعية والحنابلة قالوا : سنة مؤكدة (٤) ،
والظاهرية قالوا : تصلي النساء (٥)

- (١) الحنفية لم يرد في كتبهم بيان حكم صلاة الكسوف (الخسوف)
بالنسبة للنساء خاصة ، بل أطلقوا الحكم ، فيفهم منه ان حكمها
عليهن كحكمها على الرجال - والله تعالى أعلم - .
- (٢) الدردير / الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي : ج ١ ص ٤٠٢ .
- (٣) المرجع السابق .
- (٤) الرملي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٣٩٢ ، الخطيب /
مفني المحتاج : ج ١ ص ٣١٦ ، حاشية الباجوري :
ج ١ ص ٣٨٨ ، البهوتي / كشف القناع : ج ٢ ص ٥٣ .
- (٥) ابن حزم / المحلى : ج ٥ ص ١٠٥ .

ومن الأدلة في ذلك :

١ - عن أبي مسعود ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
(ان الشمس والقمر ليس ينكسفان لموت احد من الناس ، ولكنهما آيتان
من آيات الله ، فاذا رأيتموه فقوموا فصلوا (١) .

فهذا امر من النبي صلى الله عليه وسلم بالصلاة لكل احد رجلا
ونساء افيحمل على الصوم حتى يرد المخصص ولا مخصص هنا .

٢ - عن هشام بن عروة عن امرأته فاطمة بنت المنذر عن اسما بنت
ابي بكر أنها قالت : أتيت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
حين خسفت الشمس فاذا الناس قيام يصلون واذا هي قائمة
تصلي ، فقلت : ما للناس فأشارت بيدها الى السماء وقالت
سبحان الله ، فقلت آية فأشارت أى نعم ، قالت : فقلت حتى
تجلاني الفشي فجمعت أصب فوق رأس الماء فلما انصرف
رسول الله صلى الله عليه وسلم حمد الله واتى عليه ثم قال : ما من
شيء كنت لم اره الا قد رأيته في مقامي هذا حتى الجنة والنار ولقد
اوحى الي انكم تفتنون في القبور مثل او قريبا من فتنة الدجال
... الخ (٢)

ففي هذا الحديث عائشة رضي الله عنها من جملة المصلين لصلاة
الكسوف والنبي صلى الله عليه وسلم قد أقرها على ذلك فدل على المشروعية .

(١) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ٢ ص ٦٢٨ .

(٢) رواه البخاري في صحيحه : ج ٢ ص ٢٨ ، باب صلاة النساء
مع الرجال في الكسوف .

المسألة الثانية : حكم خروجهن :

قال الفقهاء (١) : يخرج اليها من لاهيئة لهن من النساء كالعجائز والصبيات اللاتي لسن محل شهوة .

حيث قال المالكية : لا بأس ان تخرج المتجالة .

وقال الشافعي - رحمه الله - : لا أكره لمن لاهيئة لها من

النساء وأحبها لهن ، بل يتدب لهن حضورها مع الجماعة . (٢)

وقال الحنابلة : ان حضرها غير ذوى الهيئات مع الرجال

فحسن . (٤)

قال الشافعي :

ان كسفت الشمس وهناك رجل مع نساء فيهن ذوات محرم منه صلى بهن وان لم يكن فيهن ذوات محرم منه كرهت ذلك له . وان صلى بهن فلا بأس .

قال : فان صلى النساء فليس من شأنهن الخطبة لكن لو

ذكرتهن احداهن كان حسنا (٥) .

(١) المراد بهن - المالكية - الشافعية - الحنابلة .

(٢) مالك / المدونة الكبرى : ج ١ ص ١٦٤ .

(٣) النووي / المجموع : ج ٥ ص ٥٩ ، الخطيب / مغني المحتاج :

ج ١ ص ٣٢٠ .

(٤) البهوتي / كشف القناع : ج ٢ ص ٥٣ .

(٥) النووي / المجموع : ج ٥ ص ٥٩ .

الفصل الثالث

صَلَاةُ الْاسْتِسْقَاءِ

تمهيد

قبل الدخول في هذا الفصل نوضح تحريف الاستسقاء ،
وكيفية الصلاة بايجاز .

تمهيد الاستسقاء :

لغة :

مأخوذة من سقيت الزرع سقيا فأنا ساقٍ ، وهو مسقي ،
واسقيته بالالف ، لغة ، ومنه سقانا الله الغيث ، واسقانا .
ومنهم من يقول : سقيته اذا كان بيدك ، واسقيته اذا جعلت
له سقيا ، وسقيته ، واسقيته ، دعوت له فقلت له سقيا لك .
وفي الدعاء سقيا رحمة ولا سقيا عذاب على فملى .
والاستسقاء طلب السقي مثل الاستمطار طلب المطر (١)

شرعا :

طلب السقيا من الله تعالى لقحط نزل بهم اوبدوا بهم (٢)
فانما أجديت الارض ، وقحط المطر ، ونقص الماء ، لا عن
ارض غير مسكونة ، ولا سلوكه فزع الناس الى الصلاة ، لحديث عباد بن
تميم المازني ، انه سمع عمه ، وكان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) انظر : المقرئ / المصباح المنير : ج ١ ص ٣٠١ ،

كتاب السين ، السين مع القاف وما

(٢) النفراوى / الفواكه الدواني : ج ١ ص ٣٥٦ .

يقول : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم يستسقي ، فجلس الى الناس ظهره ، يدعو الله ، واستقبل القبلة وحول رداءه ثم صلى ركعتين (١) .

وكيفية تلك الصلاة :

ركعتان يحرم بهما الامام بنية الاستسقاء ، يكبر في الركعة الاولى سبعاً ، وفي الثانية خمساً ، وهذا عند الشافعية (٢) ، والمناذلة (٣) .

لما روى ابن عباس رضي الله عنه قال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج متبدلاً ، متواضعاً ، متضرعاً ، حتى أتى المصلين فلم يخطب ، خطبتكم هذه ، ولكنه لم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير ، وصلى ركعتين كما كان يصلي في العيد (٤) .
ويسن ان يقرأ في الاولى سورة (سبح اسم ربك الاعلى) ،

- (١) رواه مسلم في صحيحه : ج ٢ ص ٦٦١ ، كتاب صلاة الاستسقاء .
- (٢) الخطيب / مغني المحتاج : ج ١ ص ٣٢٤ .
- (٣) البهوتي / كشف القناع : ج ٢ ص ٥٨ ، اما المالكية لم يذكروا التكبير في صلاة الاستسقاء .
- (٤) الدردير / الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي : ج ١ ص ٤٠٥ . رواه الترمذی ، وقال : حديث حسن صحيح ، جامع الترمذی بشرح تحفة الاحوذی : ج ٣ ص ١٣٤ .

وفي الثانية سورة (الخاشية) (١) جهرا .

لحديث طلحة قال : ارسلني مروان الى ابن عباس اسأله عن سنة الاستسقاء ، فقال : سنة الاستسقاء سنة الصلاة في الحيدرين ، الا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قلب رداءه ، فجعل يمينه على يساره ، ويساره على يمينه ، وصلى ركعتين ، وكبر في الاولى سبع تكبيرات ، وقرأ : (سبح اسم ربك الاعلى) ، وقرأ في الثانية : (هل أتاك حديث الخاشية) ، وكبر فيها خمس تكبيرات (٢)

ولحديث ابن عمر قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر بالقراءة في الحيدرين وفي الاستسقاء (٣)

ويعد ذلك يخطب الامام بالناس خطبة واحدة ، وهو قول الحنابلة (٤) ، وابو يوسف من الحنفية (٥) .

-
- (١) الميهوتي / كشف القناع : ج ٢ ص ٥٨ - ٦٢ ، الا ان المالكية قالوا : يسن ان يقرأ في الثانية (والشمس وضحاها) ،
التفراوى / الفواكه الدواني : ج ١ ص ٣٢٧ ،
والشافعية قالوا : يسن ان يقرأ في الاولى (ق) ، وفي الثانية (القمر) كالميد .
وان شاء قرأ في الثانية (ان ارسلنا نوحا) لمناسبتها الحال الخطيب / مضي المحتاج : ج ١ ص ٣٢٤ .
- (٢) رواه الدارقطني في سننه : ج ٢ ص ٦٦ ، كتاب الاستسقاء .
- (٣) رواه الدارقطني في سننه : ج ٢ ص ٦٧ ، كتاب الاستسقاء .
- (٤) الميهوتي / كشف القناع : ج ٢ ص ٥٨ - ٦٢ .
- (٥) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٤٣٩ .

أما المالكية (١) ، والشافعية (٢) ، ومحمد بن الحسن بن
الحنفية (٣) قالوا : يخطب خطبتين .

يدعو المسلمين فيها الى التوبة عن المصايب ، والخروج من
المظالم ، ويخوفهم من عقاب الله ، ويذكرهم بالخير لترك قلوبهم . .
ونحو ذلك ، ثم يستقبل القبلة ويحول رداءه من اليمين الى اليسار ،
وبالعكس .

ويقتدى به الناس في ذلك ، فتأولاً بتحويل الحال من الشدة
الى الرخاء ، ومن الجذب الى الخصب .

لحديث عبد الله بن زيد : (ان النبي صلى الله عليه وسلم
استسقى فقلب رداءه) (٤)

هذه صفتها عند المالكية (٥) ، والشافعية (٦) والحنابلة (٧)
ومحمد بن الحسن وابو يوسف من الحنفية (٨) .

اما الامام ابو حنيفة رحمه الله قال :

ليس في الاستسقاء صلاة مسنونة جماعة ، فان صلى الناس فرادى
جاز ، وانما هو دعاء واستغفار (٩) لقوله تعالى : * استغفروا ربكم
انه كان غفارا * (١٠)

-
- (١) الدردير / الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي : ج ١ ص ٤٠٥
(٢) الخطيب / مكنى المحتاج : ج ١ ص ٣٢٤ .
(٣) المصدر السابق للحنفية .
(٤) رواه البخارى في صحيحه : ج ٢ ص ١٦ كتاب الاستسقاء ،
باب تحويل الرداء في الاستسقاء .
(٥) النفراوى / الفواكه الدواني : ج ١ ص ٣٢٧ ،
الدردير / الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي : ج ١ ص ٤٠٥-٤٠٦ .
(٦) المصدر السابق للشافعية .
(٧) المصدر السابق للحنابلة .
(٨) المصدر السابق للحنفية .
(٩) المصدر السابق للحنفية .
(١٠) سورة نوح : الآية ١٠ .

حكم صلاة الاستسقاء للنساء :

أولا - حكم أدائها .

ثانيا - حكم خروجهن اليها .

أولا - حكم أدائها :

صلاة الاستسقاء سنة مؤكدة للنساء (١)

وبهذا قال الشافعية (٢) .

ثانيا - حكم خروجهن اليها :

اتفق الفقهاء على خروج المجائز اليها ، في الجملة ،
لكن اختلفوا في ذلك تفصيلا .

قال الحنفية : يرغب للمجائز حضورها (٣)

وقال المالكية (٤) والشافعية (٥) ورواية عن الحنابلة (٦)

اختارها ابن حامد وابو الخطاب والمجد :

يتندب للمجائز الخروج اليها .

(١) حاشية الباجوري : ج ١ ص ٣٩٢ ، اما بقية الفقهاء فلم اعثر

على نص في النساء خاصة فيما بين يدي من كتب .

(٢) المرجع السابق .

(٣) السرخسي / المبسوط : ج ٢ ص ٤٢ .

(٤) الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٣٨ ، الدردير /

الشرح الكبير بهامش الدسوقي : ج ١ ص ٤٠٥ .

(٥) الرملي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٤٠٨ ، حاشية الباجسوري :

ج ١ ص ٣٩٤ ، النووي / المجموع : ج ٥ ص ٧٠ ، النووي /

روضة الطالبين : ج ٢ ص ٩١ .

(٦) المرادوي / الانصاف : ج ٢ ص ٤٥٤ .

وقال المالكية : يحرم على مخشية الفتنة ، ويكره لشابة
غير مخشية الفتنة ، فان خرجت لم تمنع (١) وه قال الحنابلة (٢) .
وقال الحنابلة : على الصحيح من المذهب يجوز خروجهن
من غير استحباب (٣)

ورواية عن الامام احمد رحمه الله لا يجوز خروجهن للاستسقاء
وجعله ابن عقيل ناهيا عن كلام الامام احمد (٤)

الأدلة : -----
استدلوا بأدلة من السنة ومن المحقول .

أولا - من السنة : استدلوا بما يلي : -----

- عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (هل تنصرون وترزقون
الا بضعفائكم) (٥)

فهذا الحديث يدل على جواز خروج المجائز لصلاة الاستسقاء
لأنهن من الضعفاء الوارد فيه .

(١) الدردير / الشرح الكبير بهامش الدسوقي : ج ١ ص ٤٠٥ ،

الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٣٨ .

(٢) الرحيباني / مطالب اولي النهي : ج ١ ص ٨١٧ .

(٣) المرداوى / الانصاف : ج ٢ ص ٤٥٤ - ٤٥٥ .

ورد في كشف القناع بلفظ يباح خروج المجائز أ.هـ ،

ج ٢ ص ٦٠ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) رواه البخارى في صحيحه : ج ٣ ص ٢٢٥ كتاب الجهاد .

ثانيها - من المقول :

يخرجون المجازر للاستسقاء لان دعاء هن اقرب الى الاجابة

فانهن ارق قلوبا من غيرهن . (١)

وليس في خروجهن فتنة ، فالتاس قل مايرغبون فيهن (٢)

(١) الرملبي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٤٠٨ ،

الخطيب / مفني المحتاج : ج ١ ص ٣٢٣ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ج ٢ ص ١٨٥ .

الفصل الرابع

صلاة الجنائز

ومحتوى على المباحث الآتية :-

المبحث الأول : تفصيل الميتة .

المبحث الثاني : تكفيئها .

المبحث الثالث : موقف الإمام حين
الصلاة عليها

المبحث الرابع : حكم صلاتها على الجنائز

المبحث الخامس : اتباع النساء للجنائز ،
وزيارتهن للقبور

تمهيد

قبل البدء في بيان الأحكام الخاصة بالمرأة في الجنائز — من
تفصيل وتكفين وصلاة ونحوها .
نعرف الجنائز ونبين كيفية الصلاة عليها عند الاثثة الاربعة :

تعريف الجنائز :

لغة :

جنزت الشيء اجتزته من باب ضرب ، سترته ، ومنه اشتقاق
الجنائز ، وهي بالكسر والفتح ، والكسر أفصح .
وقال الاصمعي وابن الاعرابي : بالكسر الميت نفسه ،
وبالفتح السرير .

وروى ابو عمر الزاهد عن ثعلب عكس هذا (١)

صلاة الجنائز :

شرعت لأمر الشارع بها في غير حديث ، منها : قوله
صلى الله عليه وسلم : (ان اخا لكم قد مات فقوموا فصلوا عليه) (٢)

-
- (١) المقرئ / المصباح المنير : ج ١ ص ١٢١ ، كتاب الجيم ،
الجيم مع النون وماثلتهما .
الفيروز آبادي / القاموس المحيط : ج ٢ ص ١٧٠ ، فصل
الجيم . باب الزاي .
(٢) رواه مسلم في صحيحه : ج ٢ ص ٦٥٧ ، كتاب الجنائز ، باب
في التكبير على الجنائز .

وكيفية هذه الصلاة :

ينوى الامام الصلاة على الميت ، ثم يكبر اربع تكبيرات .
لما روى ابو هريرة رضي الله عنه ، ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم نصى للناس النجاشي في اليوم الذي مات فيه فخرج بهم
المصلى ، وكبر اربع تكبيرات (١) يرفع يده في كل تكبيرة ،
لما روى نافع ان ابن عمر كان يرفع في التكبيرات الاربع على
الجنابة (٢)

ثم يتحوز بعد التكبيرة الاولى ، ولا يقرأ دعاء الاستفتاح
لانها مبنية على التخفيف ويمدّها الفاتحة سرا .

لما روى الزهري قال : سمعت أبا أمامة بن سهل بن حنيف
يحدث ابن المسيب قال : السنة في الصلاة على الجنائز أن يكبر ثم
يقرأ بأم القرآن ، ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم يخلص
الدعاء للميت ، ولا يقرأ الا في التكبيرة الاولى ، ثم يسلم في نفسه
عن يمينه (٣)

ولحديث ابن عباس : (ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى وقرأ
على الجنابة بفاتحة الكتاب) (٤)

- (١) رواه مسلم في صحيحه : ج ٢ ص ٦٥٦ ، كتاب الجنائز ،
باب في التكبير على الجنابة .
- (٢) رواه عبد الرزاق في مصنفه : ج ٣ ص ٤٧٠ ، كتاب الجنائز
باب رفع اليدين في التكبير على الجنائز .
- (٣) رواه عبد الرزاق في مصنفه : ج ٣ ص ٤٨٩ ، كتاب الجنائز ،
باب القراءة والدعاء في الصلاة على الميت .
- (٤) رواه الترمذی في سننه مع تحفة الاحوذی : ج ٤ ص ١٠٩ ، باب
ما جاء في القراءة على الجنابة بفاتحة الكتاب .

ولما روى طلحة بن عبد الله بن عوف ان ابن عباس صلى على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب ، فقلت له فقال انه من السنة او من تمام السنة (١)

ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية ، ويدعو للميت بعد الثالثة لخبر أبو أامة المتقدم .

ولحديث ابو هريرة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (اذا صليت على الميت فأخلصوا له الدعاء) (٢)
ولخبر عوف بن مالك الاشجعي قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم (وصلى على جنازة) يقول : " اللهم اغفر له وارحمه ، واعف عنه وعافه ، واكرم نزله ، ووسع مدخله ، واغسله بماء وثلج وبرد ، ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الابيض من الدنس ، وابدله دارا خيرا من داره ، واهلا خيرا من اهله ، وزوجا خيرا من زوجته ، وقنه فتنه القبر وعذاب النار) (٣)

ويسلم بعد الرابعة تسليمة واحدة عن يمينه .

(١) رواه الترمذي وقال : حديث حسن صحيح . سنن الترمذي مع تحفة الاحوذى : ج ٤ ص ١٠٩ ، باب ماجاء في القراءة على الجنازة بفاتحة الكتاب .

(٢) رواه ابو داود في سننه ، مختصر سنن ابي داود : ج ٤ ص ٣٣٠

(٣) رواه مسلم في صحيحه : ج ٢ ص ٦٦٣ ، كتاب الجنائز ، باب الدعاء للميت في الصلاة .

وان سلم ثانية عن يساره .
لما روى عن ابن عمر انه كان اذا قضى الصلاة على الجنائز
سلم على يمينه (١)
هذه كيفيتها عند الشافعية (٢) والحنابلة (٣) .

اما عند الحنفية :

ينوي الامام الصلاة على الميت ، ثم يكبر اربع تكبيرات ،
يحمد الله بعد الاولى كقوله " سبحانك اللهم ، وحمدك . . . " ،
ولا يقرأ الفاتحة ، الا أن يقرأها بنية الشاء .
لخبر نافع ان عبد الله بن عمر كان لا يقرأ في الصلاة على
الجنائز (٤) ، ولان القراءة لم تثبت عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم .
ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية ، ويدعو
لنفسه وللميت وللمسلمين بعد الثالثة .

- (١) رواه عبد الرزاق في مصنفه : ج ٣ ص ٤٩٤ ، كتاب الجنائز
باب تسليم الامام على الجنائز .
- (٢) انظر : الخطيب / مفتي المحتاج : ج ١ ص ٣٤٠-٣٤٢ .
- (٣) انظر : البهوتي / كشف القناع : ج ٢ ص ١٠٠-١٠٣ .
- (٤) رواه الامام مالك في موطأه مع شرح الباجي : ج ٢ ص ١٦
كتاب الجنائز .

لما روى سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه أنه سأل أباه ريرة
كيف تصلي على الجنازة فقال : أبوه ريرة (أنا لعمري الله أخبرك ،
اتبعها من أهلها ، فإذا وضعت ، كبرت ، وحمدت الله وصليت
على نبيه ثم أقول : اللهم إنه عبدك وابن عبدك وابن أمك كـ
يشهد أنه لا إله إلا أنت ، وإن محمداً عبدك ورسولك ، وأنت أعلم به
إن كان محسناً فزد في إحسانه ، وإن كان مسيئاً فمتجاوز عن سيئاته ،
اللهم لاتعزمننا أجره ولا تفتنا بمده) (١)

ثم يسلم بعد الرابعة (٢)

أما عند المالكية :

ينوي الإمام الصلاة على الميت ، ثم يكبر أربع تكبيرات ، يرفع الإمام
في أولاهن وإن رفع في كل تكبيرة لأبأس ، يدعو بعد كل تكبيرة ،
وبعد الرابعة إن شاء دعاء وإن شاء لا . ثم يسلم تسليمة خفيفة يستمع
من يليه (٣)

- (١) رواه الإمام مالك في الموطأ . مع المنتقى : ج ٢ ص ١٦ كتاب الجنائز
- (٢) انظر : ابن الهيثم / فتح القدير : ج ١ ص ٤٥٩ - ٤٦٠ .
- (٣) انظر : النفراوى / الفواكه الدواني : ج ١ ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .
الدردير / الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي : ج ١ ص ٤١١ - ٤١٢

المبحث الأول

تغسيل الميتة

المبحث الأول

أحكام تفصيل الميتة :

اتفق الفقهاء على ان تفصيل المرأة مثل تفصيل الرجل
الا أن الرجل يفسله الرجال ، والمرأة يفسلها النساء (١) ،
لأنهن أولى بها (٢) .

واختلفوا فيما يأتي :

أولا - من أولى بتفصيل المرأة :

قال الحنفية :

الاولى في الفسل اقرب الناس الى الميتة ، فان
لم يعلم الفسل ، فأهل الأمانة والورع . (٣)

- (١) انظر : الشيخ نظام / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ١٦٠ ،
الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٣٠٤ ، ابن جزى /
قوانين الاحكام الشرعية : ص ١٠٨ ، الدسوقي / حاشيته على
الشرح الكبير : ج ١ ص ٤١٠ - ٤١١ ، الخطيب / مغني
المحتاج : ج ١ ص ٤٣٤ ، الرملي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٤٣٨
النووي / روضة الطالبين : ج ٢ ص ١٠٣ ، حاشيتا قليوبي وعميرة
على ^{شرح الطالبيين} ~~مضاهج الطالبين~~ : ج ١ ص ٣٢٥ ، النووي / المجموع :
ج ٥ ص ١٣٠ ، ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير :

ج ٢ ص ٣٩٩ .

- (٢) الباجوري / حاشيته على شرح ابن قاسم : ج ١ ص ٤١٢ ،
النووي / روضة الطالبين : ج ٢ ص ١٠٣ ، الخطيب / مغني
المحتاج : ج ١ ص ٣٣٤ .

- (٣) ابن نجيم / البحر الرائق : ج ٢ ص ١٨٨ .

وقال المالكية :

الأولى بنفس المرأة الزوج حيث يقدم على قريباتها ، ولو
أوصت بالقضاء (١) - يحكم الحاكم عند التنازع - ، ثم اقرب امرأة
بنت ، فبنت ابن ، فأُم ، فأخت ، فبنت أخ ، فجدة ، فعمة ،
فبنت عم ، وتقدم الشقيقة (٢) ، ثم ان لم توجد أقرب امرأة غسلتها
أجنبية ، ثم ان لم تكن أجنبية غسلها محرم نسبا ، او صهرا ، او رضاعا
يلف على يديه خرقة غليظة لئلا يباشر جسدها ويجعل بينه وبينها
حائلا كثوب يخلق في السقف ليمنع النظر اليها. (٣)

وقيل :

ييمسها لا يختلف الجنس (٤) .

- (١) الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٤٤ .
- (٢) اى : الشقيقة في الأُمت وفي العمة . الدردير / الشرح
الصغير : ج ١ ص ٥٤٦ .
- (٣) الدسوقي / حاشيته على الشرح الكبير : ج ١ ص ٤١١ ،
مالك بن أنس / المدونة الكبرى : ج ١ ص ١٨٦ ،
الشيخ عlish / شرح منح الجليل : ج ١ ص ٢٩٠ .
- (٤) ابن جزى / قوانين الاحكام الشرعية : ص ١٠٨ .

قال الشافعية :

أولى بتغسيل المرأة قريباتها من النساء سواء المحارم

كالبنات ، وغيرهن كنت العم . (١)

لأنهن اشفقن من غيرهن (٢) .

وهل الزوج يقدم على القريبات أم لا ؟

للشافعية وجهان في هذه المسألة :

الوجه الأول ، وهو الأصح :

تقدم القريبات على الزوج (٣) .

لأن الأنثى بالأنثى اليق (٤) .

الوجه الثاني :

يقدم الزوج عليهن .

لأنه ينظر في حال الحياة الى ما لا ينظرن اليه منها (٥)

(١) انظر : النووى / المجموع : ج ٥ ص ١٣٢ - ١٣٤ ،

الرملي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٤٤٣ ، الباجورى /

حاشيته على شرح ابن قاسم : ج ١ ص ٤١٨ ، قليوبى وعميرة /

حاشيتهما على منهاج الطالبين : ج ١ ص ٣٢٦ .

(٢) الرملي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٤٤٣ .

(٣) قليوبى وعميرة / حاشيتهما على منهاج الطالبين : ج ١ ص ٣٢٦

(٤) النووى / المجموع : ج ٥ ص ١٣٣ .

(٥) نفس مرجعي (٣ ، ٤) .

وأولى القربيات بالفسل ذات رحم محرم ، وهي من لو فرضت
ذكرا حرم تناكحهما فان استوى اثنان فيها قدمت ذات المصوبه
لو كانت ذكرا كالعمة على الخالة ، فان استويا قدم بما يقدم به في
الصلاة على الميت ، فان استويا في الجميع ولم يتشاحا فذاك ،
والا أقرع بينهما . فان لم تكن ذات محرمه قدمت ذوات الارحام
غير المحام كبنات العم ، وبنات العمة ، وبنات الخال ، وبنات الخالة ،
يقدم أقربهن فأقربهن ، وبعد القربيات ذوات الولا ، فأجنبية ،
فرجال محام . (١)

والأصح أن الزوج يقدم على الرجال المحام لأنهم رجال ،
وهو ينظر الى مالا ينظرون اليه .

رأى الحنابلة :

أولى الناس في تغسيل المرأة الميتة ، وصيصة ان كانت
عدلا ، لأنه حق للميتة ، فقدم فيه وصيتها على غيره ، ثم أمها وان
علت ، ثم بنتها وان نزلت ثم القربى فالقربى كميراث .

(١) انظر : الرملي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٤٤٣ ،
النووي / المجموع : ج ٥ ص ١٣٢ - ١٣٤ ، الباجوري /
هاشيته على شرح ابن قاسم : ج ١ ص ٤١٨ ، قليوبي وعميرة /
هاشيتهما على منهاج الطالبين : ج ١ ص ٣٢٦ .

ويقدم منهم من يقدم من الرجال ، فتقدم الأخت الشقيقة على
الأخت لأب ، وعمتها وخالتها ، سواء كنت أخيها وبنات اختها
لاستوائهما في القرابة والمحرمية .

ثم التي لها رحم وليست بمحرم كبنات العم ، والعمات ،
وبنات الخالة ، والخال ، ثم الأجنبية ، بعد ذوات المحرم (١) .

-
- (١) انظر : البهوتي / كشف القناع : ج ٢ ص ٧٨ ،
المرداوي / الانصاف : ج ٢ ص ٤٧٧ - ٤٧٨ ،
ابن مفلح / المبدع : ج ٢ ص ٢٢٢ ، ابن قدامة /
الشرح الكبير بهامش المصنف : ج ٥ ص ٣١١ - ٣١٢ .

ثانيا - تغسيل الزوجين :

أولا - تغسيل الزوج زوجته :

للفقهاء في هذه المسألة قولان ، وهما :

القول الأول :

أن الزوج لا يغسل زوجته .

وهو قول الحنفية (١) ، والشافعية في وجه ذكره الرافعي (٢) ،

والحنابلة (٣) في رواية ، والثوري (٤) .

استدلوا على ذلك بما يلي :

ما جاء عن عطاء في المرأة تموت مع الرجال ، قال تيمم ثم تدفن

في ثيابها (٥)

فهو لم يفصل في الحكم بين أن يكون فيهم زوجها أولا .

(١) انظر : ابن نجيم / البحر الرائق : ج ٢ ص ٨٨ ،

الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٣٠٤ ، ابن عابدين /

حاشيته رد المحتار : ج ٢ ص ١٩٨ .

(٢) النووي / المجموع : ج ٥ ص ١٣٥ .

(٣) المرداوي / الانصاف : ج ٢ ص ٢٧٩ ، ابن قدامة / المغني

مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٣٩٨ .

(٤) المراجع السابقة .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه : ج ٣ ص ٢٤٨

- ان الموت فرقة تبیح اختها واربعها سواها فحرم اللمس
كالطلاق (١) .
- لأن اختها والاربع لو متن في الحال لفلسهن فلو جوزنا غسل
هذه لنم منه جواز غسل المرأة واختها في وقت واحد بالزوجية (٢)
- لانتها ملك النكاح لانعدام المحل فصار الزوج اجنبيا فلا
يحل له غسلها . (٣)
- وانها بالموت صارت محرمة البتة ، والحرمه تنافي النكاح ابتداء
وبقاء ، ولهذا جاز ان يتزوج بأختها واربع سواها ، بخلاف
ما اذا مات الزوج ، ثم الزوج بالنكاح مالك والمرأة مملوكة ،
فبعد موته يمكن ابقاء صفة المالكية حكما لبقاء محل الملك ،
فأما بعد موتها فلا يمكن ابقاء الملك مع فوات المحل . (٤)

-
- (١) ابن قدامة / المصنعي مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٣٩٨ .
(٢) النووي / المجموع : ج ٥ ص ١٣٥ .
(٣) الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٣٠٤ .
(٤) السرغسي / المبسوط : ج ٢ ص ٧١ .

القبول الثاني :

يجوز للرجل ان يغسل زوجته .

وبه قال المالكية مادام النكاح صحيحا واتصلت العصمة السي

الموت (١) ، أما ان ماتت الزوجة وتزوج الزوج اختها عقب موتها
وقبل غسلها ، الا حب نفي تفصيل الزوج لها (٢) .

والشافعية : ان تزوج اختها واربعها سواها جازله غسلها

بلا خلاف (٣) وهو اصح الوجهين الذي ذكرهما الرافعي (٤) ،

والحنابلة في الصحيح من المذهب وعليه اكثر الاصحاب وهو المشهور عن

الامام احمد (٥) ، والظاهرية مالم يتزوج حريمها .

- (١) انظر : الدسوقي / حاشيته على الشرح الكبير : ج ١ ص ٤٠٨ ،
ابن جزى / قوانين الاحكام الشرعية : ص ١٠٨ ، مالك / المدونة
الكبرى : ج ١ ص ١٨٥ ، الحطاب / مواهب الجليل ج ٢ ص ٢١٠
عليش / شرح منح الجليل : ج ١ ص ٢٨٨ .
- (٢) الدسوقي / حاشيته على الشرح الكبير : ج ١ ص ٤٠٩ .
- (٣) الخطيب / مخني المحتاج : ج ١ ص ٣٣٥ ،
قليوبي وعميره / حاشيتهما على شرح الجلال : ج ١ ص ٣٢٥ .
- (٤) النووي / المجموع : ج ٥ ص ١٣٥ .
- (٥) المرداوى / الانصاف : ج ٢ ص ٢٧٩ ، ابن مفلح / المبدع :
ج ٢ ص ٢٢٣ ، البهوتي / كشف القناع : ج ٢ ص ٧٨ ،
ابن قدامة / الشرح الكبير بهامش الصفي : ج ٢ ص ٣١٢ .
- (٦) ابن هنم / المحلى : ج ٥ ص ١٧٤ .

الأدلة :

استدلوا بأدلة من الكتاب والسنة والآثار والمقول والاجماع :

أولا - من الكتاب :

قال تعالى : ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَاتَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ ﴾ (١)

فهذه الآية الكريمة تدل على أن الزوجة بعد موتها تسمى زوجة فعلى هذا له تفصيلها .

ثانيا - من السنة :

عن محمد بن عبد الله بن عبد الله عن عائشة قالت : رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم من جنازة بالقيع فوجدني وأنا اجد صداعا في رأسي وأنا اقول وا رأساه ، فقال : بل انا يا عائشة وارأساه ، ثم قال : ماضرك لو مت قبلي فقامت عليك فغسلتك وكفنتك وصليت عليــــــــــــــــك ودفتك (٢) .

(١) سورة النساء : الآية " ١٢ " .

(٢) رواه ابن ماجه ، وفي اسناده محمد بن اسحاق ، وقد عنعن به اعله البيهقي / سنن ابن . ماجه مع شرحه مفتاح الحاجة ص ١٠٧ ، ورواه الدارقطني واخرجه احمد والدارمي وابن حبان والبيهقي / سنن الدارقطني : ج ٢ ص ٧٤ .

فيدل هذا الحديث على ان الزوج يفسل زوجته لقوله غسلتك .

ثالثا - من الآثار :

- ١ - عن داود بن حصين عن عكرمة عن ابن عباس قال : الرجل احمق بفسل امرأته (١)
- ٢ - عن ابي سلمة في المرأة تموت مع الرجال ليست معهم امرأة ، قال : يفسلها زوجها (٢)

رابعا - من المصقول :

ان حقوق النكاح لا تنقطع بالموت بدليل التوارث ، فله ان يفسلها (٣) .

خامسا - الاجماع :

روى ابن المنذر ان عليا رضي الله عنه غسل فاطمة زوجته واشتبهر ذلك ولم ينكر فكان اجماعا (٤) .

-
- (١) اخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه : ج ٣ ص ٢٥٠ .
 - (٢) المرجع السابق .
 - (٣) الفطيب : مضي المحتاج : ج ١ ص ٣٣٥ ، الرملي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٤٣٩ ، قليوبي وعميرة / حاشيتهما على شرح الجلال : ج ١ ص ٣٢٥ .
 - (٤) ابن قدامة / المضي مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٣٩٨ ، ٣١٢ .

مناقشة الحنفية لأدلة الجمهور :

- ١ - قالت الحنفية : المراد بقوله صلى الله عليه وسلم : (غسلك في حديث عائشة ، اى : قمت بأسباب غسلك ، كما يقال بنى فلان دارا وان لم يكن هو بنى (٢))
 - ٢ - وفي استدلالهم بأن عليا غسل زوجته فاطمة ، قالوا : ان الذى غسل فاطمة رضي الله عنها ام أيمن حاضنته صلى الله عليه وسلم فتحمل رواية غسل علي لزوجته على معنى التهيئة والقيام بأسبابه ، ولئن ثبتت الرواية فهو مختص به ويدل على الخصوصية حديث (ان الانساب تنقطع يوم القيامة غير سببي ونسبي وصهرى) (٢))
- وايضا تحمل هذه الرواية على بقاء الزوجية بين علي وفاطمة رضي الله عنهما للحديث السابق : (كل سبب ونسب ..) (٣))

-
- (١) السرخسي / المبسوط : ج ٢ ص ٧١ .
 - (٢) فسر بعضهم السبب فيه بالاسلام والتقوى ، والنسب بالانتساب ولو بالمصاهرة والرضاع .. الخ .
رواه الامام احمد في مسنده وهو جزء من حديث المسوراته بعث اليه حسن بن حسن يخطب ابنته ... الحديث .
ج ٤ ص ٣٢٣ .
 - (٣) انظر : ابن عابدين / حاشية رد المحتار : ج ٢ ص ١٩٨ .

اجيب على مناقشة الحنفية بما يلي :

١ - اما قول الحنفية : ان المراد بقوله صلى الله عليه وسلم
(غسلتك) اى قمت بأسباب غسلك ، لا ينهضي نفسه
الى هذا المعنى لان الأصل في الألفاظ صرفها الى الأقرب
وأقرب المراد من قوله صلى الله عليه وسلم : (غسلتك) ،
اى : قمت بتفسيك .

٢ - اما قولهم : ان فاطمة غسلتها ام ايمن وليس علي ، نقول لم
ينقل ذلك احد .

وقولهم ان هذا العمل مختص بحلي رضي الله عنه :
الأصل في الألفاظ العموم ولا تحمل على الخصوص الا بدليل
وليس هناك دليل .

وايضا يؤيد قول الجمهور الآثار الدالة على ذلك .

رد على دليل الحنفية من المعقول :

ورد قولهم ان الزوجة بالموت صارت محرمة البتة . . . الخ .
نقول : ان الزوج يحمل له ان يرى من زوجته بدنهما فسي
الحياة ومسها وتقيلها ، فمن ادعى تحريم التحليل بالموت ،
نقول لا يؤيد ذلك الا بنص ولا سهيل اليه . (١)

(١) ابن حزم / المحلى : ج ٥ ص ١٧٤ .

الرأي الراجح :

القول الأولى بالقبول هو القول القائل بجواز تنسيب الرجل إلى زوجته ، لأن الرجل له أن ينظر منها في الحياة إلى ما لا يحل لغيره ، ولأنه هو أقرب الناس إليها ، في مثل هذه الحالة ولقوة أدلة القول القائل بهذا - والله تعالى أعلم - .

ثانيا - تفصيل الزوجة زوجها :

اتفق الفقهاء على ان الزوجة تفسل زوجها ، ولكن لكل منهم قيود ، وهي كما يلي :

الحنفية ، قالوا :

يجوز للمرأة ان تفسل زوجها دخل بها أم لا ، اذا لم يحدث بعد موته ما يوجب البينة من تقبيل ابن زوجها أو أبيه ، وان حدث ذلك بعد موتها لم يجز لها ان تفسله (١)

المالكية ، قالوا :

الزوجة تفسل زوجها اذا مات مادام النكاح صحيحا ، وان وضعت بعد موته فيقضى لها به مالم تتزوج (٢) ، لأنه حكم ثبت بالزوجية فلا يتقيد بالعدة كال ميراث ، أما ان تزوجت غيره الا حسب نفي تفصيله (٣) .

-
- (١) الشيخ نظام / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ١٦٠ ،
انظر : السرخسي / المبسوط : ج ٢ ص ٧٠ ، ابن عابدين /
حاشيته رد المحتار : ج ٢ ص ١٩٨ ، ابن الهمام / فتح القدير :
ج ١ ص ٤٥٢ ، الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٣٠٤ ،
ابن نجيم / البحر الرائق : ج ٢ ص ٨٨ .
(٢) انظر : مالك / المدونة الكبرى : ج ١ ص ١٨٥ ، ابن جزي /
قوانين الاحكام الشرعية : ص ١٠٨ ، الخطاب / مواهب الجليل :
ج ٢ ص ٢١٠ .
(٣) الدسوقي / حاشيته على الشرح الكبير : ج ١ ص ٤٠٨ - ٤٠٩ .

الشافعية : لهم في هذه المسألة ثلاثة أوجه :

الوجه الأول :

المرأة لها ان تفسل زوجها أبدا ، وان انقضت عدتها بالوضع
عقب وفاته وتزوجت .

لأنه حق ثابت لها فلا يسقط شيء من ذلك كالمراث ،
ولبقاء حق الزوجية (١) .

الوجه الثاني :

لها ان تفسل زوجها مالم تتزوج (٢) وان انقضت عدتها
لأنها بالزواج صارت صالحة لفسل الثاني لومات ولا يجوز ان تكسبون
فاسلة لزوجين في وقت واحد . (٣)
وهذا موافق لقول الظاهرية (٤) .

- (١) انظر : الباجوري / حاشيته على شرح ابن قاسم : ج ١ ص ٢١٧
النووي / المجموع : ج ٥ ص ١٣٢ ، ١٣٠ ،
الرملي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٤٤٠ ، الغلبي /
مفني المحتاج : ج ١ ص ٣٣٥ .
(٢) النووي / روضة الطالبين : ج ٢ ص ١٠٤ .
(٣) النووي / المجموع : ج ٥ ص ١٣٠ - ١٣١ .
(٤) ابن حزم / المحلى : ج ٥ ص ١٧٤ .

الوجه الثالث :

لها ان تفسله مالم تنقض المدة (١) ، لان بانقضاء المدة
تنقطع علائق النكاح (٢) .

الحنابلة : لهم في هذا ثلاث روايات :

الرواية الأولى :

الزوجة لها ان تفسل زوجها ولو مات قبل الدخول على الصحيح
من المذهب وعليه الاصحاب (٣) ، وان وضعت الزوجة عقب موته مالم
تتزوج ، اما ان تزوجت فلا تفسله لأنها بالتزوج صارت سالمة لان
تفسل الثاني لو مات ، ولا يجوز ان تكون غاسلة لزوجين في وقت
واحد (٤) .

وهذه الرواية تتفق مع الوجه الثاني للشافعية .

الرواية الثانية :

تفسله لعدم من يفسله فقط (٥) .

-
- (١) النووى / روضة الطالبين : ج ٢ ص ١٠٤ .
(٢) النووى / المجموع : ج ٥ ص ١٣٠ - ١٣١ .
(٣) البهوتي / كشف القناع : ج ٢ ص ٧٨ ، المرداوى / الانصاف :
ج ٢ ص ٤٧٨ ، ابن قدامة / الشرح الكبير بهامش المفسني :
ج ٢ ص ٣١٢ ، ابن مفلح / المبدع : ج ٢ ص ٢٢٢ .
(٤) البهوتي / كشف القناع : ج ٢ ص ٧٨ .
(٥) المرداوى / الانصاف : ج ٢ ص ٤٧٨ ، ابن مفلح / المبدع :
ج ٢ ص ٢٢٣ .

الرواية الثالثة :

لاتفسله مطلقا (١) .

الأدلة :

استدلوا على الجواز بأدلة من السنة والآثار والاجماع والمعقول :

أولا - من السنة :

عن عائشة رضي الله عنها انها قالت : (لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما غسل النبي صلى الله عليه وسلم الا نساوه) (٢)

ثانيا - من الآثار :

١ - ان ابا بكر رضي الله عنه اوصى زوجته اسماء بنت عميس ان تفسله . (٣)

٢ - عن جابر بن زيد انه اوصى ان تفسله امرأته (٣)

٣ - حدثنا وكيع عن سفيان عن ابراهيم بن مهاجر ان ابا موسى غسلته امرأته (٤)

(١) المرداوى / الانصاف : ج ٢ ص ٤٧٨ ، ابن مفلح / المبدع ج ٢ ص ٢٢٣ .

(٢) رواه ابن ماجه في سننه مع شرحه مفتاح الحاجة : ص ١٠٧ ، باب ما جاء في غسل الرجل امرأته وغسل المرأة زوجها .

رواه ابو داود / مختصر سنن ابي داود : ج ٤ ص ٢٩٩ ، وسكت عنه ابو داود والمنذرى ورجاله ثقات الا ابن اسحاق ، وقد

عنمن . الشوكاني / نيل الاوطار : ج ٤ ص ٥٨ .

(٣) أخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه : ج ٣ ص ٢٤٩ .

(٤) المرجع السابق : ص ٢٥٠ .

ثالثا - الاجماع :

نقل المنذرى ان الامة اجمعت ان للمرأة غسل زوجها (١) .

رابعا - من المحقول :

- ١ - ان النكاح بينهما في حكم القائم عالم تنقضي المدة فان الموت محول للملك لا يبطل وملك النكاح لا يحتل التحول الى الورثة، فبقي موقوفا على الزوال بانقضاء المدة كما يحد الطلاق الرجعي ولو ارتفع النكاح بالموت فانما ارتفع الى خلف وهي المدة وهذه المدة حق النكاح فتقوم مقام حقيقته في ابقاء حل المس والنظر (٢) .
- ٢ - ان آثار النكاح من عدة الوفاة والارث باقية فكذا الفسل (٣) .

-
- (١) النووى / المجموع : ج ٥ ص ١٣٢ .
 - (٢) انظر : السرخسي / المبسوط : ج ٢ ص ٧٠ .
 - (٣) البهوتي / كشف القناع : ج ٢ ص ٧٨ .

حكم المطلقة الرجعية في تفسيّلها مطلقها :

للفقهاء في هذه المسألة قولان :

القول الأول :

المطلقة الرجعية اذا مات مطلقها وهي في العدة تفسله .
وبهذا قال الحنفية (١) ، والمالكية (٢) في رواية ،
والحنابلة (٣) .

استدلوا بما يلي :

— ان الطلاق الرجعي لا يزيل النكاح ، واباحة الفسل مستفادة
بالنكاح فتبقى مابقي والنكاح بعد الموت باق الى وقست
انقضاء العدة (٤) .

القول الثاني :

المطلقة الرجعية لا تفسل مطلقها اذا مات وهي في العدة ،
وبه قال المالكية (٥) في رواية وهو مذهب المدونة ، والشافعية (٦)

-
- (١) الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٣٠٤ .
 - (٢) الدسوقي / حاشيته على الشرح الكبير : ج ١ ص ٤٠٩ .
 - (٣) الميهوتي / كشاف القناع : ج ٢ ص ٧٨ .
 - (٤) الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٣٠٤ .
 - (٥) مالك / المدونة الكبرى : ج ١ ص ١٨٥ ، الدسوقي حاشيته
على الشرح الكبير : ج ١ ص ٤٠٩ .
 - (٦) الرملي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٤٤٠ .

قالوا : والوجه في ذلك مايلي :

١ - تحريم النظر واستمعاة بها .

٢ - انحلال عقد الزوجية (١) .

الرأى الراجح :

الرأى الأظهر هوالرأى القائل بجواز تخسيل المطلقة الرجعية

مطلقها لبقاء الحلاقة الزوجية بينهما بدليل انتقالها الى عدة الوفاة ،

- والله تعالى اعلم - .

(١) انظر : الرملي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٤٤٠ ،

الدسوقي : حاشيته على الشرح الكبير : ج ١ ص ٤٠٩ .

حكم تفسيل السيد لأُمته والأُمة لسيدها :

أولا - تفصيل السيد لأُمته :

للفقهاء في هذا الحكم قولان :

القول الأول :

يجوز للسيد ان يفسل امته ولو مدبرة او مكاتبة او أم ولد .
وبهذا قال المالكية - الا أنهم قالوا : المكاتبة لا يفسلها
سيدها لعدم اباحة الوطء (١) - والشافعية (٢) ، والحنابلة على
الصحيح من المذهب - وقالوا في المكاتبة حتى لو لم يشترط وطأها لأنه
يلزمه كفنها وموءنة تجهيزها ودفنها (٣) - والظاهرية - قالوا للسيد
فسل امته وام ولده مالم يستحل تحريمها فان فعل ذلك لم يحل له
فسلها - (٤) .

- (١) الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٤٤ .
(٢) الخطيب / مغني المحتاج : ج ١ ص ٣٣٥ ، الرطبي /
نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٤٣٩ ، النووي / المجموع :
ج ٥ ص ١٣٧ .
(٣) البهوتي / كشف القناع : ج ٢ ص ٧٨ - ٧٩ ، المرداوي /
الانصاف : ج ٢ ص ٤٧٩ ، ابن مفلح / المبدع : ج ٢ ص ٢٢٣
(٤) ابن حزم / المحلى : ج ٥ ص ١٧٤ .

قالوا :

لأنه مالك للرقبة والبضع جميعا (١) ولا باحة وطئه لها (٢)

فان قيل : فالمكاتبة لا يملك بضعها .

قلنا : بالموت تنفسخ الكتابة فيموت البضع كما كان

قبل المكاتبة (٣) .

القول الثاني :

السيد لا ينسل أمته .

وبه قال الحنفية (٤) والحنابلة في رواية (٥) .

أما الامه البهضة فلا ينسلها سيدها لحرمتها عليه قبل الموت

وبه قال المالكية (٦) والحنابلة (٧) .

-
- (١) الخطيب / مغني المحتاج : ج ١ ص ٣٣٥ .
(٢) الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٤٤ .
(٣) النووي / المجموع : ج ٥ ص ١٣٧ .
(٤) الشيخ نظام / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ١٦٠ ،
ابن نجيم / البحر الرائق : ج ٢ ص ١٨٨ .
(٥) المرادوي / الانصاف : ج ٢ ص ٤٧٩ .
(٦) الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٤٤ .
(٧) البهوتي / كشاف القناع : ج ٢ ص ٧٩ .

وكذا الامه المزوجة والمعتدة والمستبرأة لا يفسلها سيدها
لانه لا يستبيح بخصمها .
وسه قال الشافعية (١) والحنابلة (٢) .

ثانيا - تفصيل الامه لسيدها :

للفقهاء في هذا الحكم قولان :

القول الأول :

لا يجوز لأى نوع من الاماء تفصيل سيدها ،
والى هذا ذهب الحنفية (٣) ، والشافعية في الوجوه
الاصح (٤) ، والحنابلة في رواية (٥) ، والظاهرية (٦) .

-
- (١) النووى / المجموع : ج ٥ ص ١٣٧ .
 - (٢) ابن مفلح / المبدع : ج ٢ ص ٢٢٣ .
 - (٣) الشيخ نظام / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ١٦٠ ،
 - ابن نجيم / البحر الرائق : ج ٢ ص ١٨٨ .
 - (٤) النووى / روضة الطالبين : ج ٢ ص ١٠٤ ،
 - الرطلي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٤٣٩ .
 - (٥) المرادوى / الانصاف : ج ٢ ص ٤٧٩ .
 - (٦) ابن حزم / المحلى : ج ٥ ص ١٧٤ .

قالوا :

لنزال ملكه عنها بانتقالها عن ملكه للورثة بالموت ،
او صيرورتها حرة فيما اذا كانت مديرة (١) .
والمكاتبة لا تفسله لانتقال ملكها الى الورثة ولانه في حال
حياته كانت محرمة عليه فالأولى عدم تفسيه بعد مماته (٢)

القول الثاني :

يجوز للأمة ان تفسل سيدها ،
والى هذا ذهب المالكية (٣) ، والشافعية (٤) في وجهه ،
والحنابلة على الصحيح من المذهب (٥) ، وقالوا في المكاتبة : تفسل
سيدها ان اشترط وطأها لباحتها له ، ان لم يشترط وطأها فلا يباح
لها ان تفسله لحرمتها عليه قبل الموت (٦) .

- (١) النووى / المجموع : ج ٥ ص ١٣٨ .
- (٢) الرطبي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٤٣٩ .
- (٣) الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٤٤ .
- (٤) النووى / المجموع : ج ٥ ص ١٣٨ .
- (٥) المرادوى / الانصاف : ج ٢ ص ٤٧٩ ، البهوتسي /
كشف القناع : ج ٢ ص ٧٩ .
- (٦) البهوتي / كشف القناع : ج ٢ ص ٧٩ .

ودليلهم :

بقائه علاقة بينها وبينه من ناحية وجوب الاستبراء والله أعلم .

الرأى الراجح :

يظهر لي أن القول الاولى بالقبول ، هو القول القائل بأن
الأمه لا يجوز لها غسل سيدها ، لانتقال ملكها الى غيره فيكون بمثابة
الاجنبي عنها - والله أعلم - .

حكم تغسيل المرأة اذا ماتت مع رجال أجنبية :

للفقهاء في هذا الحكم قولان ، هما :

القول الأول :

اذا ماتت المرأة ولم يكن معها الا رجال أجنبية .
وهذا قال الحنفية (١) ، والمالكية (٢) ، والشافعية (٣)
في الوجه الاصح ، والحنابلة في الرواية الصحيحة ، وهي المذهب ،
وعليها الاصحاب (٤) .
لكن اختلفوا في كيفية التيميم .

-
- (١) انظر : السرخسي / المسوط : ج ٢ ص ٧٢ ، ابن عابدين :
حاشيته رد المحتار : ج ٢ ص ١٩٨ ، الشيخ نظم / الفتاوى
الهندية : ج ١ ص ١٦٠ .
- (٢) الدسوقي / حاشيته على الشرح الكبير : ج ١ ص ٤١١ ،
مالك / المدونة الكبرى : ج ١ ص ١٨٦ ، الدردير / الشرح
الصفير : ج ١ ص ٥٤٦ ، ابن جزى / قوانين الاحكام
الشرعية : ص ١٠٨ .
- (٣) النووي / روضة الطالبين : ج ٢ ص ١٠٥ ، الخطيب /
مغني المحتاج : ج ١ ص ٣٣٥ ، الرطبي / نهاية المحتاج :
ج ٢ ص ٤٤١ .
- (٤) ابن قدامة / الشرح الكبير بهامش المغني : ج ٢ ص ٣١٥ ،
المرداوي / الانصاف : ج ٢ ص ٤٨٣ ، ابن مفلح /
المبدع : ج ٢ ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .

فقال الحنفية :

يلف الرجل الاجنبي على يده خرقه ثم ييمسها ، ويغيب
بصره عن ذراعيها دون وجهها ، لانه في حال حياتها ماكان للأجنبي
ان ينظر الى ذراعيها ، فكذاك بعد الموت (١) .

وقال المالكية :

ييمسها أحدهم لكوعها فقط ، وجفاز مسها للضرورة مسع
ضعف اللذة بالموت (٢) .

وقال الشافعية :

يمت من وراء حائل (٣)

الأدلة :

استدلوا بأدلة من السنة ، ومن الأثر ، ومن القياس ،
ومن المقول .

- (١) ابن عابدين / حاشيته رد المحتار : ج ٢ ص ٢٠١ ،
الفرغاني / فتاوى قاضيفان بهامش الفتاوى الهندية :
ج ١ ص ١٨٧ ، الشيخ نظام / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ١٦٠ .
- (٢) الدسوقي / حاشيته رد المحتار : ج ١ ص ٤١١ ، الدردير /
الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٤٦ .
- (٣) الباجوري / حاشيته على شرح ابن قاسم : ج ١ ص ٤١٧ .

أولا - من السنة :

- روى الرازي في فوائده عن مكحول عن واثلة بن الاسقع ،
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : (اذا ماتت المرأة سمع
الرجال ليس بينها وبينهم محرم تيمم كما ييمم الرجال) (١)

ثانيا - من الأثر :

- جاء عن عطاء ، في المرأة تموت مع الرجال ، قال : تيمم
ثم تدفن في ثيابها ، قال : والرجل مثل ذلك (٢)
— عن سعيد بن المسيب انه قال : اذا ماتت المرأة مع الرجال
ليس معهم امرأة ، قال : ييممون بها بالصعيد ولا يفسلون بها ، واذا
مات الرجل من النساء فكذلك (٣)

ثالثا - القياس :

- قاسوا فقد الخاسل على فقد الماء ، ان الخسل متعذر شرعا
لتوقفه على النظر والتمس المحرم (٤)

رابعا - من المحقول :

- ان الخسل لابد فيه من المس ، والخسل من غير من لا يحصل به
التنظيف ، ولا ازالة النجاسة ، بل ربما كثرت ولا يسلم من النظر ،
فكان المدول الى التيمم اولى (٥)

(١) لم اعثر له على تخريج فيما لدى من كتب وانما ورد ذكره في المدع

لابن مفلح : ج ٢ ص ٢٢٥ .

(٢) اخرج ابن ابي شيبة : ج ٣ ص ٢٤٨ .

(٣) اخرج ابن ابي شيبة في مصنفه : ج ٣ ص ٢٤٨ .

(٤) الرملي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٤٤١ .

(٥) ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٤٠٠ .

القول الثاني :

قالوا : تغسل المرأة بثيابها ، يصب عليها الماء
دون المس .

وهذا قال الشافعية في وجهه ، قالوا : يلف الغاسل على
يده خرقة ، ويغض طرفه ما أمكن ، فان اضطر الى النظر ، نظـر
للضرورة . وهو قول القفال ، ورجعه امام الحرمين والفضالي (١) ،
وبه قال الحنابلة في رواية (٢) ، والظاهرية ، قالوا :
تغسل في ثوب كثيف ، يصب الماء على جميع بدنـها دون مباشرة
اليـد (٣) .

استدلوا على ذلك بما يلي :

حديث ابو خالد الاحمر عن حجاج عن عطاء في امرأة تموت مسع
الرجال ، قال : يصبون عليها الماء صا ثم يدفنونها . (٤)

-
- (١) النووي / روضة الطالبين : ج ٢ ص ١٠٥ ، الرملي / نهـاية
المحتاج : ج ٢ ص ٤٤٢ ، الخطيب / مغني المحتاج /
ج ١ ص ٣٣٥ ، قليوبي وعميرة / حاشيتهما على شرح
الجلال : ج ١ ص ٣٢٦ .
- (٢) المرداوي / الانصاف : ج ٢ ص ٨٤٣ ، ابن قدامة / المغني
مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٤٠٠ - ٤١٤ ، ابن مفلح / المبدع :
ج ٢ ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .
- (٣) ابن حزم / المحلى : ج ٥ ص ١٧٦ .
- (٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه : ج ٣ ص ٢٤٩ .

— وامكن غسلها مع ستر ما حرم النظر اليه .
والفصل فرض ، وهو ممكن بلا مباشرة فلا يحل تركه . (١)

وأجابوا عن ادلة الأولين حيث قالوا :

لا يجوز ان تيمم الا عند فقد الماء ، والمصحب منهم انهم فروا
من المباشرة ، خلف الثوب ، وابعادها على البشرة ، وهذا جهل
شديد . (٢)

الا انني اقول القول القائل بالتيمم اولى بالأخذ لان المرأة
عورة ، والا حسن اخذ الحبيطة في سترها ، فالتيمم استر لها من غسلها
بثيابها ، اما قولهم لا تيمم الا عند فقد الماء ،
اقول : ان فقد الخاسل هو بمثابة فقد الماء فيأخذ حكمه
وهو التيمم - والله تعالى اعلم - .

(١) انظر : ابن مفلح / المبدع : ج ٢ ص ٢٢٥ ، ابن حزم /

المحلى : ج ٥ ص ١٧٦ .

(٢) ابن حزم / المحلى : ج ٥ ص ١٧٦ .

المبحث الثاني

تكفيها

البحث الثاني

تكفينها ،

صفة الكفن المستنون :

للملأء في هذا قولان :

القول الأول :

انه يستحب ان تكفن المرأة في خمسة اثواب ،
وبهذا قال الحنفية (١) والشافعية (٢) والحنابلة (٣)
والظاهرية (٤) .

الا أن هؤلاء الفقهاء اختلفوا في المسميات على مايلي :

الحنفية :

قالوا : تكفن المرأة في غمار ، وازار ، وقميص ، ولفافه ،
وخرقه تربط فوق عينيها ومطنها (٥) .

(١) السرخسي / المبسوط : ج ٢ ص ٧٢ ، ابن الهمام / فتح القدير :
ج ١ ص ٤٥٥ ، البابرتسي / شرح الصناية بهامش فتح
القدير : ج ١ ص ٤٥٣ ، ابن نجيم / البحر الرائق :
ج ٢ ص ١٩٠ .

(٢) النووي / روضة الطالبين : ج ٢ ص ١١١ ، النووي / المجموع :
ج ٥ ص ٢٠٥ ، الخطيب / مغني المحتاج : ج ١ ص ٣٣٨ ،
الرملي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٤٥٠ - ٤٥١ .

(٣) ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٣٤١ ،
ابن مفلح / المبدع : ج ٢ ص ٢٤٤ - ٢٤٥ ، المرداوي /
الانصاف : ج ٢ ص ٥١٣ .

(٤) ابن هزم / المعلى : ج ٥ ص ١١٨ .

(٥) الفرغاني / فتاوى قاضيخان بهامش الفتاوى الهندية : ج ١ ص ١٨٩ .

وقال السرخسي في المبسوط : تكفن المرأة في درع -
وخمار - وازار - ولفافة (١) وخرقة (٢) تربط فوق الاكفان
عند الصدر فوق الثديين والبطن حتى لا ينتشر عليها الكفن اذا حملت
على السرير - (٣) .

من هنا نلاحظ ان بعضهم ذكر الدرع ، والبعض الآخر
ذكر القميص ، والأولى ذكر القميص للاختلاف في الدرع (٤) .

- (١) بالكسر ، مايلف به على الرجل وفيها ، جمعها لفائف .
انظر : الفيروزآبادي / القاموس المحيط : ج ٣ ص ١٩٦
فصل اللام . باب الفا .
(٢) واختلف في عرض الخرقة ، فقيل : ما بين الثدي الى المرأة ،
هكذا ذكر محمد في غير رواية الاصول .
انظر : الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٣٠٨ .
وقيل : ما بين الثدي الى الركبة كيلا ينتشر الكفن بالفخذين
وقت المشي . انظر : ابن نجيم / البحر الرائق :
ج ١ ص ٣٠٧ .
وقال : زفر - رحمه الله - : تربط الخرقة على فخذيهما
لئلا تضطرب اذا حملت على السرير .
السرخسي / المبسوط : ج ٢ ص ٧٢ .
(٣) انظر : السرخسي / المبسوط : ج ٢ ص ٧٢ .
(٤) قال المطرزي : درع المرأة ما تلبسه فوق القميص .
وعن الحلواني ما جيبه الى الصدر ، والقميص ماشقه
الى المنكسب .
المضرب : ص ١٦٢ ، مادة الدال مع الراء .

الشافعية :

للشافعية في ذلك قولان :

قول الشافعي في القديم : وهو الأظهر عند الأكثرين والصحيح

عندهم (١) :

ان المرأة تكفن ب : ازار - وخمار - وقميص - ولفافتان (٢)

وهذا يوافق قول الحنابلة في القول الصحيح وهو المذهب ، وعليه
أكثر الأصحاب (٣) .

قول الشافعي الجديد : (٤)

ثلاث لفائف - ازار - خمار .

فاللحافة الثالثة بدل القميص لان القميص انما تحتاج اليه المرأة

لتستتر به في تصرفها والميت لا يتصرف (٥)

(١) النووى / المجموع : ج ٥ ص ٢٠٦ ، النووى / روضة

الطالبين : ج ٢ ص ١١٢ .

(٢) الخطيب / مفتي المحتاج : ج ١ ص ٣٣٨ ، الرملي / نهاية

المحتاج : ج ٢ ص ٤٥٠ - ٤٥١ .

(٣) ابن مفلح / البدع : ج ٢ ص ٢٤٤ - ٢٤٥ ، الرادوى /

الانصاف : ج ٢ ص ٥١٣ ، ابن قدامة / المفتي مع الشرح

الكبير : ج ٢ ص ٣٤٢ .

(٤) النووى / روضة الطالبين : ج ٢ ص ١١٢ .

(٥) النووى / المجموع : ج ٥ ص ٢٠٥ .

قال الشافعي :

ويشد على صدر المرأة ثوب لثلا تضطرب ثدياها عند الحمل
فتنتشر الأكفان (١) .

واختلف في المراد به ،

قال ابواسحاق المروزي : هذا ثوب سادس ليس من الأكفان
يشد فوقها ويحل عنها عند القبر أ.هـ (٢)

وقال ابو الحباس بن سريح : هو احد الاثواب الخمسة ويترك
عليها في القبر . أ.هـ (٣)

الأول أصح عند الأصحاب (٤)

(١) النووى / المجموع : ج ٥ ص ٢٠٧ ، الرملي / نهاية

المحتاج : ج ٢ ص ٤٥١ .

(٢) النووى / روضة الطالبين : ج ٢ ص ١١٢ ، الرملي / نهاية

المحتاج : ج ٢ ص ٤٥١ ، النووى / المجموع : ج ٢ ص ٢٠٧

(٣) نفس المراجع السابقة .

(٤) النووى / روضة الطالبين : ج ٢ ص ١١٢ .

الأدلة في كل ذلك :

=====

أولاً - من السنة :

عن ليلى بنت قائف الثقفية قالت : (كنت فيمن غسل أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم عند وفاتها ، فكان أول ما أعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم الحقى (١) ، ثم الدرع ، ثم الخمار ، ثم الملحفة (٢) ، ثم ادرجت بعد في الثوب الآخر ، قالت : ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس عند الباب ، معه كفنها يناولني عيسا ثوبا (٣))

قالوا : هذا يدل على ان المشروع في كفن المرأة غمسمة

اثواب (٤)

- (١) الحقو : الكشح ، والازار ، ويكسر ، او معقده كالحقوة والحقا جمعه أحق وأحقا* انظر : الفهرز آبادى / القاموس المحيط : ج ٤ ص ٣١٩ ، فصل الحاء ، باب الواو .
- (٢) مايلبس فوق سائر اللباس ، انظر الفهرز آبادى / القاموس المحيط : ج ٣ ص ١٩٥ ، فصل اللام ، باب القاء .
- (٣) رواه ابو داود وفي اسناده محمد بن اسحاق ، وفيه ايضا من ليس بمشهور ، والصحيح ان هذه القصة انما كانت لزَيْنَب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي اكبر بناته صلى الله عليه وسلم لان أم كلثوم توفيت ورسول الله صلى الله عليه وسلم غائب بيد ر . ه .
- مختصر سنن ابي داود : ج ٤ ص ٣٠٣ - ٣٠٠ .
- (٤) الشوكاني / نيل الاوطار : ج ٤ ص ٧٤ .

ثانيا - من المفقول :

١ - ان المرأة في حال حياتها تخرج في خمسة اثواب عادة :
درع ، وخمار ، وازار ، وملاءة ، ونقاب ، فكذاك بمد
الموت . (١)

٢ - ان مبنى حالها على الستر فيزاد كفنها على كفن الرجل (٢)

القول الثاني :

يستحب ان تكفن المرأة بسبع ، هي :
ازار - قميص - خمار - أربع لفائف ،
وبهذا قال المالكية (٣)
وقالوا : ان حاجة المرأة تقتضي ذلك (٤)

-
- (١) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٤٥٥ ، الكاساني /
بدائع الصنائع : ج ١ ص ٣٠٧ .
- (٢) المرغسي / المبسوط : ج ٢ ص ٧٢ ، الخطيب / مخني
المحتاج : ج ١ ص ٣٣٨ ، ابن قدامة / المغني مع الشرح
الكبير : ج ٢ ص ٣٤١ .
- (٣) الدردير / الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي : ج ١ ص ٤١٧
عليش / شرح منح الجليل : ج ١ ص ٢٩٦ ، الدردير /
الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٥٠ ، الخطاب / مواهب الجليل :
ج ٢ ص ٢٢٥ .
- الا ان الخطاب قال ، السبع هي : درع - خمار - حقو -
واربع لفائف .
- (٤) الخطاب / مواهب الجليل : ج ٢ ص ٢٢٥ .

الترجيح :

بمصد عرض الأقوال وادلتها يتبين لي ان الراجح هو
قول جمهور الفقهاء - القائل بأن المستحب في كفن المرأة خمسة
اثواب - لورود النص في ذلك .
ولأن الخمسة كافية في ستر المرأة فيؤدي ذلك الى الغرض
المطلوب من زيادة الكفن بخلاف السبع المؤدى الى الاسراف ،
- والله تعالى اعلم - .

الكفن الواجب :

- قال الحنفية : ادنى ماتكفن به المرأة ثلاثة اثواب (١)
الا انهم اختلفوا في مسمياتها :
في بدائع الصنائع ، : ازار - رداء - خمار (٢)
ففي الخلاصة : قميص - ازار - لفافة (٣)
وفي الهداية : ثوبان وخمار ، ففسرهما في فتح القدير
بالقميص واللفافة (٤)
قالوا ، والوجه في ذلك :
لان معنى الستر في حالة الحياة يحصل بثلاثة اثواب حتى يجوز
لها ان تصلي فيها وتخرج فكذلك بعد الموت (٥) .
والظاهر : عدم التمييز بل اما قميص وازار او ازاران ،
لان المقصود ستر جميع البدن وهو حاصل بالكل (٦) .

-
- (١) الباهرتي / شرح العناية بهامش فتح القدير : ج ١ ص ٤٥٣ .
(٢) الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٣٠٧ .
(٣) ابن نجيم / البحر الرائق : ج ٢ ص ١٩ .
(٤) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٤٥٥ .
(٥) السرخسي / المسوط : ج ٢ ص ٧٢ ، الكاساني / بدائع
الصنائع : ج ١ ص ٣٠٧ .
(٦) ابن نجيم / البحر الرائق : ج ٢ ص ١٩٠ .

اما المالكية (١) والشافعية (٢) والحنابلة (٣) فقالوا :
يجب ستر جميع بدن المرأة بما يحصل به الستر من غير اعتبار
للصدر (٤) .

كفن البنت الصغيرة :

قال الحنفية : البنت الصغيرة لا بأس بأن تكفن في ثوبين (٥)
وقال الحنابلة : ان الصغيرة تكفن في قميص ولفافتين وكذا
بنت تسع سنين (٦)
فقد جاء عن ابن سيرين انه كفن بنتا له قد اعصرت (٧) فسي
قميص ولفافتين (٨) .

-
- (١) الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٥٢ .
(٢) الخطيب / مغني المحتاج : ج ١ ص ٣٣٧ ، الا انه قال :
يجب في المرأة ستر جميع بدنهما الا وجهها وكفيها . ومن استثنى
الوجه والكفين المصنف في مجموعه لكنه فرضه في الحره . أ. هـ
(٣) ابن مفلح / المبدع : ج ٢ ص ٢٤٥ .
(٤) الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٥٢ .
(٥) الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٣٠٧ .
(٦) ابن مفلح / المبدع : ج ٢ ص ٢٤٥ .
(٧) اى : قاربت المحيض .
(٨) ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٣٤٢ .

- ولم يدم بلوغها حد الشهوة .
— لعدم احتياجها الى خمار في حياتها فكذا بعد موتها (١)
رواية عن الامام احمد - رحمه الله - ان بنت تسع سنين يصنع
بها ما يصنع بالمرأة (٢) .

استدل بما يلي :

- ١ - ماروى عن عائشة رضي الله عنها قالت : اذا بلغت الجارية
تسحا فهي امرأة * (٣)
٢ - ماروى عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل بها وهي
بنت تسع سنين (٤)

صفة تكفين المرأة :

عند الحنفية :

تبسط اللقافة والازار ثم توضع على الازار وتلبس الدرع اولاً ،
ثم يجعل شعرها ضفيرتين على صدرها مابين يديها من الجانبين فوق
الدرع ، ولا يسدل شعرها خلف ظهرها ، لان القاء الى ظهرها
من باب الزينة وهذه ليست في حال زينة ، ثم الخمار فوقه تحت اللقافة
ثم يحطف الازار من قبل اليسار ثم من قبل اليمين ثم اللقافة كذلك ،

- (١) ابن مفلح / المبدع : ج ٥ ص ٢٤٥ .
(٢) ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٣٤٣ .
(٣) رواه الترمذى / جامع الترمذى مع تحفة الاحوذى : ج ٤ ص ٢٤٧ .
(٤) رواه ابو داود في مختصر سننه : ج ٣ ص ٥٥ كتاب النكاح ،
باب في تزويج الصغار .
رواه مسلم بلفظ : " قالت عائشة رضي الله عنها : تزوجني رسول الله
لست سنين ، وبنى بي وانا بنت تسع سنين : ج ٢ ص ١٠٣٨ ،
كتاب النكاح ، باب تزويج الأب البكر الصغيرة .

ثم الخرقه تربط فوق الاكفان عند الصدر فوق الثديين والبطن كسي
لا ينتشر الكفن باضطراب تديبها عند الحمل على السرير (١).

وفي الجوهرة النيرة : توضع الخرقه تحت اللفافة وفوق الازار
والقميص وهو الظاهر (٢)

عند الشافعية :

على قول ابي اسحاق :

اذا قيل تقمص : يشد عليها المئزر ، ثم القميص ، ثم الخمار ،
ثم تلف في ثوبين ، ثم يشد السادس وتوضع
في القبر .

وانا قيل لا تقمص : يشد المئزر ثم الخمار ، ثم تلف في اللفائف ثم
يشد عليها خرقه اى : الثوب السادس .

وعلى قول ابن سريج : ان قيل تقمص :

يشد المئزر ثم الدرع ، ثم الخمار ، ثم يشد عليها الخرقه ،
ثم تلف في ثوب وهو الثوب الخامس .

ان قيل لا تقمص : يشد المئزر ثم الخمار ، ثم تلف في ثوب ثم
يشد عليها آخر ثم تلف في الخامس وهو
اسيضا .

(١) انظر : ابن نجيم / البحر الرائق : ج ٢ ص ١٩١ ،
الشيخ نظام / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ١٦١ ،
الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٣١٨ ، ابن عابدين /
حاشية رد المحتار : ج ٢ ص ٢٠٤ .

(٢) ابن نجيم / البحر الرائق : ج ٢ ص ١٩١ .

وهذا الترتيب هكذا على التفصيل الذى ذكر مستحسب
باتفاق الاصحاب .

وقالوا : لو خولف اجزأ وفاتت الفضيلة . (١)

عند الحنابلة :

توء زر بالمئزر ، ثم تلبس القميص ، ثم تخمر بمقمنسة ، ثم
تلف باللفافتين ، ونص احمد ان الخامسة ، تشد بها فخذ اليسار
تحت المئزر (٢) .

-
- (١) النووى / روضة الطالبين : ج ٢ ص ١١٢ ،
النووى / المجموع : ج ٥ ص ٢٠٧ .
(٢) ابن مفلح / المبدع : ج ٢ ص ٢٤٥ .

على من يجب كفن المرأة ؟

يجب كفن المرأة أن يؤخذ من مالها إذا كان لها مسال
قبل الدين والوصية .

وإذا لم يكن لها مال فعلى من تجب عليه نفقتها ،
وإن لم يكن لها من تجب عليه نفقتها فمن بيت مال المسلمين
فإن لم يكن فعلى مياسير المسلمين .
وبهذا قال الحنفية (١) والمالكية (٢) والشافعية (٣)
والحنابلة (٤) .

-
- (١) ابن عابدin / الدر المختار : ج ٢ ص ٢٠٥ ، الشيخ نظام /
الفتاوى الهندية : ج ١ ص ١٦١ ، الكاساني / بدائع الصنائع
ج ١ ص ٣٠٨ - ٣٠٩ .
(٢) الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٢٥٢ ، ابن جزى /
قوانين الاحكام الشرعية : ص ١٠٩ .
(٣) الخطيب / مغني المحتاج : ج ١ ص ٣٣٨ ، الرملي /
نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٤٥٢ .
(٤) ابن مفلح / المبدع : ج ٢ ص ٢٣٩ - ٢٤٠ ، الرادوى /
الانصاف : ج ٢ ص ٥٠٩ ، ابن قدامة / الشرح الكبير
بحاشية المغني : ج ٢ ص ٣٣٨ .

هل يجب كفن الزوجة على الزوج ؟

اختلف العلماء في ذلك على ثلاثة أقوال :

القول الأول :

لا يجب على الزوج كفن زوجته .

وبه قال محمد بن الحسن (١) رحمه الله من الحنفية ،
والمالكية (٢) على المذهب ، والشافعية (٣) في وجه ، والحنابلة (٤)
ونص عليه أحمد وهو المذهب وعليه أكثر الأصحاب ، والظاهرية (٥) .

الأدلة :

استدلوا على ذلك من المحقول وهو :

- ١ - أن الزوجية انقطعت بالموت فصار كالاجنبي (٦)
- ٢ - أن النفقة والكسوة وجبتا بالنكاح للتمكن من الاستمتاع وقد انقطع ذلك بالموت أشبه مالم يثبت في الحياة ودليل الانقطاع اباحية
اغتصابها وأربع سواها (٧)

-
- (١) ابن عابدين / الرد المحتار : ج ٢ ص ٢٠٦ ، الشيخ نظام /
الفتاوى الهندية ج ١ ص ١٦١ ، الفرغاني / فتاوى قاضيخان
بهاشم الفتاوى الهندية / ج ١ ص ١٨٩ .
 - (٢) الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٥٢ ، ابن جزى / قوانين
الاحكام الشرعية : ص ١٠٩ .
 - (٣) الخطيب / مغني المحتاج : ج ١ ص ٢٣٨ ، الرملي / نهاية
المحتاج : ج ٢ ص ٤٥٣ .
 - (٤) ابن مفلح / المبدع : ج ٢ ص ٢٤٠ ، المرداوى / الانصاف :
ج ٢ ص ٥١٠ .
 - (٥) ابن حزم / المحلى : ج ٥ ص ١٢٢ .
 - (٦) الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٣٠٨ ، ابن عابدين / رد المحتار
ج ٢ ص ٢٠٦ .
 - (٧) ابن مفلح / المبدع : ج ٢ ص ٢٤٠ - ٢٤١ ، ابن قدامة / الشرح
الكبير في حاشية المغني : ج ٢ ص ٣٣٨ .

القول الثاني :

يجب على الزوج كفن زوجته .
وبه قال ابو يوسف (١) من الحنفية وفي البحر عن المجتبى انه
لا رواية عن ابي حنيفة ، لكن ذكر في شرح الحنية عن شرح السراجية
لمصنفها ان قول ابي حنيفة كقول ابي يوسف (٢)
وهو قول المالكية (٣) في رواية ، والشافعية (٤) في الاصح
عندهم ، ورواية في مذهب الحنابلة (٥) .

-
- (١) ابن نجيم / البحر الرائق : ج ٢ ص ١٩١ ، الكاساني /
بدائع الصنائع : ج ١ ص ٣٠٩ ،
لكن اختلفت المبارات في تحرير قول ابي يوسف ، ففسي
فتاوى قاضيخان والخلاصة الظهيرية : انه يجب الكفن على
الزوج وان تركت مالا وعليه الفتوى أ. ه .
وفي المحيط والتجنيس والواقعات شرح المجمع لمصنفه
اذا لم يكن لها مال فكفنها على الزوج وعليه الفتوى أ. ه .
وفي شرح المجمع لمصنفه : اذا ماتت ولا مال لها فعلى
الزوج الموصر أ. ه .
ابن عابدين / رد المحتار : ج ٢ ص ٢٠٦ .
(٢) ابن عابدين / رد المحتار : ج ٢ ص ٢٠٦ .
(٣) الصاوي / هاشيته على الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٥٢ ،
ابن جزى / قوانين الاحكام الشرعية : ص ١٠٩ ،
الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٥٢ .
(٤) الرملي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٤٥٣ ، الخطيب / مشني
المحتاج : ج ١ ص ٣٣٨ .
الا ان الشافعية قالوا : يجب على الزوج الموصر الذي يلزمه
نفقة زوجته تكفينها .
(٥) المرادوي / الانصاف : ج ٢ ص ٥١٠ .

وجهتهم في ذلك :

انه يجب الكفن على الزوج كما تجب كسوتها ونفقتها حال الحياة (١) .

القول الثالث :

يجب على الزوج كفن زوجته اذا لم يكن لها مال .
وه قال المالكية في رواية (٢) ، والحنابلة في رواية (٣) ،
واختاره الامد (٤) .

الرأى الرابع :

بعد عرض الأقوال وأدلتها يبدو لي ان الرأى الأرجح هو
القول الثاني - القائل بوجوب الكفن على الزوج - لانه ليس من خلق
المسلم وبعد العشرة الطويلة التي عاشها مع زوجته ان يتخلى عنها فسي
آخر لحظة من حياتها .

-
- (١) الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٣٠٩ ، الرملي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٤٥٣ .
- (٢) ابن جزى / قوانين الاحكام الشرعية : ص ١٠٩ ،
- الصاوى / حاشيته على الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٥٢ .
- (٣) ابن مفلح / الممدع : ج ٢ ص ٢٤١ ، المرداوى / الانصاف : ج ٢ ص ٥١٠ .
- (٤) المرداوى / الانصاف : ج ٢ ص ٥١٠ .

المبحث الثالث

موقف الإمام حين
الصلاة على المرأة الميئة

المبحث الثالث

موقف الامام عند الصلاة على الميتة :

للفقهاء في هذه المسألة اربعة أقوال :

القول الأول :

ان الامام يقوم عند الصلاة على المرأة الميتة بحذاء وسطها .
وهو قول ابن ابي ليلى ، ورواية في مذهب كل من الحنفية (١)
والمالكية (٢) ، والحنابلة - وهي المذهب وعليها الاصحاب (٣) - ،
وهو قول الظاهرية (٤) .
لما روى نافع ابي غالب قال : كنت في سكة المريد فمرت
جنازة معها ناس كثير قالوا جنازة عبد الله بن عمير فتبعتموها فاذا انما
برجل عليه كساء رقيق على بريندينيسه ، على رأسه خرقة تقيه
من الشمس فقلت : من هذا ^٥الدهقان (٥) ؟ فقالوا : أنس بن مالك ،
قال : فلما وضعت الجنازة قام انس فصلى عليها وأنا خلفه لا يحول بيني

- (١) السرخسي / المبسوط : ج ٢ ص ٦٥ ، المرفيناني / الهداية
مع فتح القدير : ج ١ ص ٤٦٢ .
(٢) الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٥٧ .
(٣) ابن مفلح / المبدع : ج ٥ ص ٢٤٧ ، البهوتي / كشف
القناع : ج ٥ ص ١٠٠ ، المرداوي / الانصاف : ج ٢ ص ٥١٦
ابن قدامة / الشرح الكبير بهامش المغني : ج ٢ ص ٣٤٤ ،
(٤) ابن حزم / المحلى : ج ٥ ص ١٥٥ - ١٢٣ .
(٥) بالكسر والضم ، القوى على التصرف مع حدة جمعه دهاقنه ،
ودهاقين ، القاموس المحيط : ج ٤ ص ٢٢٤ ، فصل الدال ،
باب النون / وقيل : هو رئيس القرية ، ابن الاثير : النهاية
في فريب الحديث : ج ٢ ص ٣٠٩ ، باب الدال مع الهاء

وبينه شيء فقام عند رأسه وكبر أربع تكبيرات لم يطل ولم يسرع ثم ذهب يقعد ، فقالوا : يا أبا حمزة المرأة الانصارية فقربوها وعليها نحش اخضر فقام عند عجيزتها ف صلى عليها نحو صلاته على الرجل ثم جلس فقال الحلاء بن زياد : يا أبا حمزة هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على الجنائز كصلاتك يكبر عليها أربعاً ويقوم عند رأس الرجل وعجيزه المرأة ؟ قال : نعم (١)

فهذا الحديث يبين موقف الامام من المرأة الميتة عند الصلاة عليها ، عند وسطها انما هنا ورد عند الصجيرة لحل الامام كان مائلا قليلا فأطلقوا ذلك .

— عن سمرة بن جندب قال : صليت وراء النبي صلى الله عليه وسلم على امرأة ماتت في نفاسها فقام عليها للصلاة ووسطها (٢)
والحديث نص على ان موقف الامام من المرأة عند الصلاة عليها بهذا وسطها .

وقالوا : ان موقف الامام بهذا وسطها استرلها . (٣)

(١) رواه ابو داود / مختصر سنن ابي داود : ج ٢ ص ٣٢٧ ،
ورواه الترمذي بلفظ : " عن ابي غالب قال : صليت مع انس بن مالك على جنازة رجل فقام حيال رأسه ، ثم جاءوا بجنازة امرأة من قريش فقالوا : يا أبا حمزة صل عليها ، فقام حيال وسط السرير "
وقال : حديث حسن . جامع الترمذي مع تحفة الاحوذى :

ج ٤ ص ١٢٣ .

(٢) رواه ابو داود / مختصر سنن ابي داود : ج ٤ ص ٣٢٩ ،
رواه مسلم بلفظ : " صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم ، وصلى على ام كعب ماتت وهي نفساء ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صار ايها وسطها ، - اى : هذا وسطها - . صحيح مسلم :
ج ٢ ص ٦٦٤ ، كتاب الجنائز . باب اين يقوم الامام من الميت .

(٣) ابن قدامة / الشرح الكبير بها مش المصنف : ج ٢ ص ٣٤٤ .

القول الثاني :

يقف الامام عند الصلاة على المرأة الميتة عند عجزتها (١)
قطعا .

وبه قال الشافعية (٢) .

وقد استدلوا بالحديثين السابقين :

فحديث انس يدل صراحة على ان الامام يقف عند عجزتها .

وحديث سمرة بن جندب ايضا فيه دلالة على انه يقف

عند عجزها ، لأنه ربما كان الامام مائلا قليلا عن المجز فقالوا عند
الوسط ، فالمراد به الوقوف عند عجزها .

وقالوا : للمبالغة في سترها (٣)

(١) اي : أياها .

(٢) الخطيب / مخني المحتاج : ج ٢ ص ٣٤٨ ، النووي /
روضة الطالبين : ج ٢ ص ١١٢ ، الرملي / نهاية المحتاج :
ج ٢ ص ٤٨٣ ، قليوبي / وصيرة / حاشيت على الجلال :
ج ١ ص ٣٣٧ .

(٣) الخطيب / مخني المحتاج : ج ١ ص ٣٤٨ .

القول الثالث :

ان الامام عندما يصلي على المرأة الميتة يقف بحسبذا

صدرها .

وهذه الرواية الثانية عند الحنفية (١) والحنابلة ، لكن

قال الخلال في هذه الرواية : انها سهو (٢)

وقد وجه ذلك :

— بأن اشرف الاعضاء في البدن الصدر فانه موضع العلم والحكمة

وهو ابعد من الأذى والوقوف عنده اولى (٣) .

— ولأنه موضع القلب وفيه نور الايمان قال تعالى : ﴿ آفَئِن شَرَحَ اللَّهُ

صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ﴾ (٤) فيكون القيام عنده اشارة الى الشفاعة

لايمانه (٥)

(١) المرفئيناني / الهداية مع فتح القدير : ج ١ ص ٤٦٢ ،

الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٣١٢ .

(٢) المرداوي / الانصاف : ج ٢ ص ٥١٦ .

(٣) السرخسي / المبسوط : ج ٢ ص ٦٥ - ٦٦ .

(٤) سورة الزمر : الآية " ٢٢ "

(٥) المرفئيناني / الهداية مع فتح القدير : ج ١ ص ٤٦٢ .

القول الرابع :

ان الامام عندما يصلي على المرأة الميتة يقف عند منكبيها .
وهي الرواية الثانية عن المالكية (١)

المناقشة :

ناقش اصحاب القول الثالث أدلة اصحاب القول الاول بما يلي :

قالوا : ان حديث انس الذي استدللتم به بأن الامام وقف عند عجيزتها لأن الجنابة لم تكن منحوشة فعال بينها وبين القوم (٢) حيث قال ابو غالب : فسألت عن صنع انس في قيامه على المرأة عند عجيزتها ؟ ، فحدثوني أنه انما كان لأنه لم تكن النحوش ، فكان الامام يقوم حيال عجيزتها ليسترها من القوم (٣) .

رد هذا التأويل ، من قبل اصحاب القول الأول :

بأن هذا الذي اوردتموه مردود بما ورد في الحديث فقربوها وعليها نعش اخضر (٤) فكيف تقولون لم تكن النحوش في ذلك الوقت ؟

-
- (١) ابن جزى / قوانين الاحكام الشرعية : ص ١١١ ، الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٥٢ ، الدسوقي / حاشيته على الشرح الكبير : ج ١ ص ٤١٨ .
- (٢) المرغيناني / الهداية مع فتح القدير : ج ١ ص ٤٦٢ .
- (٣) ابي داود / مختصر سننه : ج ٤ ص ٣٢٩ .
- (٤) ابن حزم / المحلى : ج ٥ ص ١٢٤ .

الترجيح :

بعد عرض هذه المسألة بما فيها من اقوال وأدلة ومناقشات :
يتبين لي ان الرأي الأقوى والأولى بالاتباع هو القول الاول القائل
بوقوف الامام عند الصلاة على المرأة الميتة بهذا* وسطها لسورود
الاحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صراحة فيها ولأن المرأة
مبناها على الستر فوقوفه هنا يكون ابلغ في سترها - والله أعلم - .

المبحث الرابع

حُكْمُ صَلَاتِهَا
عَلَى الْجَنَازَةِ

المبحث الرابع

حكم صلاة المرأة على الجنازة :

للعلماء في هذه المسألة ثلاثة اقوال :

القول الأول :

- لا تكرر صلاتهن على الجنازة .
- وهو قول الحنفية (١) .

القول الثاني :

- تصلي النساء على الجنازة .
- وهو قول المالكية (٢) .

القول الثالث ، وهو قول الشافعية (٣) والحنابلة (٤) :

يسن لهن الصلاة على الجنازة .

(١) ابن القيم / فتح القدير : ج ١ ص ٢٤٩ ، مفهم من قوله :

(ان جماعتهن لا تكرر في صلاة الجنازة) أ. هـ .

(٢) مالك بن انس / المدونة الكبرى : ج ١ ص ١٨٨ .

(٣) يفهم من قوله : (وان لم يكن رجل صلين للضرورة منفردات أ. هـ)

النووي / ~~محتاج الطالبين~~ مع حاشيتنا قليوبي وعميرة :

ج ١ ص ٣٣٥ .

(٤) ابن مفلح / البدر : ج ٢ ص ٢٦٢ .

استدل المالكية والشافعية والحنابلة لما ذهبوا اليه بما جاء* :

— في حديث عائشة رضي الله عنها انها امرت أن يمر عليها

بسجد بن ابي وقاص في المسجد حين مات لتدعو له (١)

فهذا يدل على جواز الصلاة على الميت لأن الدعاء هو الصلاة

كما قال الباجي في قوله : لتدعو له ، يحتمل انها تريد ان تصلي

عليه . (٢)

ولأن الصلاة على الميت صلاة مشروعة .

فتشرع في حقهم كسائر الصلوات (٣)

(١) رواه مالك في موطأه على شرح الباجي : ج ٢ ص ١٧ .

(٢) الباجي / المنتقى : ج ٢ ص ١٨ .

(٣) ابن قدامة / الشرح الكبير بهامش المصنف : ج ٢ ص ٣٥٩ .

هل يصلين على الجنازة جماعة أم مفردات ؟

للعلماء في هذا الحكم الأقوال التالية :

رأى الحنفية :

ان جماعتهم لا تكروه في صلاة الجنازة (١) واذا صلين جماعة قامت الامامة وسطهم (٢) .

— وذلك لأن صلاة الجنازة فريضة وترك التقدم مكروه ، فدار الأمر بين فعل المكروه بفعل الفرض ، او ترك الفرض لتركه - المكروه - فوجب الاول بخلاف جماعتهم في غيرها (٣)

— ولو صلين فرادى ، فقد تسبق احداهن ، فتكون صلاة الباقيات نفلا ، والتنفل بها مكروه ، فيكون فراغ تلك موجبا لفساد الفريضة لصلاة الباقيات (٤) .

(١) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٢٤٩ .

(٢) الكاساني / بدائع الصنائع : ج ١ ص ٣١٤ .

(٣) ابن الهمام / فتح القدير : ج ١ ص ٢٤٩ .

(٤) المرجع السابق : ص ٢٤٩ .

رأى المالكية :

للمالكية في هذا ثلاثة أقوال :

القول الأول :

تصلي النساء على الجنائز دفعة ، أى : في آن واحد
افذاذا ان لاتصح امامتهن ولا ينظر لسبق بعضهن بعضا بالتكبير
والسلام ويلزم على ترتبهن تكرار الصلاة وهو مكروه . (١)
واذا فرغن كره لمن فاتتها الصلاة ان تصلي . (٢)

القول الثاني :

يجوز ترتبهن واحدة بعد الأخرى ، وضيف بأنه تكرار
للصلاة وهو مكروه (٣) .

القول الثالث :

يجواز كل من الامرين ، صلاتهن دفعة واحدة ، وترتبهن . (٤)

-
- (١) انظر : الدسوقي / حاشيته على الشرح الكبير : ج ١ ص ٤٢٨ ،
الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٥٨ ، الصاوي /
حاشيته على الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٥٨ .
- (٢) الدردير / الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي : ج ١ ص ٤٢٨
- (٣) الدسوقي / حاشيته على الشرح الكبير : ج ١ ص ٤٢٨ .
- (٤) نفس المرجع السابق .

رأى الشافعية :

للشافعية في هذا وجهان :

الوجه الاول :

استحب ان يصلين مفردات كل واحدة وحدها ، ولا تستحب
لهن الجماعة مطلقا .

فان صلت بهن احداهن جاز وكان خلاف الافضل . (١)

لكن النووي ذكر ان في هذا نظر حيث قال :

انه ينبغي ان تسن لهن الجماعة كجماعتهم في غيرها وقد قال
به جماعة من السلف ، منهم الحسن بن صالح ، وسفيان الثوري (٢) .

الوجه الثاني :

استحباب الجماعة لهن :

حكاه الرافعي حكاية عن ابي المكارم صاحب المدة وهو شاذ (٣)

(١) النووي / المجموع / ج ٥ ص ٢١٥ ، الخطيب /

مفني المحتاج : ج ١ ص ٣٤٥ .

(٢) النووي / المجموع : ج ٥ ص ٢١٥ .

(٣) النووي / شرح الطالبين على حاشيتا قليوبي وعسيرة :

ج ١ ص ٣٣٥ .

النووي / روضة الطالبين : ج ٢ ص ١٢٩ ،

الخطيب / مفني المحتاج : ج ١ ص ٣٤٥ .

رأى الحنابلة :

للحنابلة في هذا قولان :

القول الأول :

يسن لهن الصلاة على الجنازة جماعة امامتهن في وسطبتهن ،
نص عليه احمد (١) .

وأوردوا في ذلك :

حديث عائشة رضي الله عنها حين أمرت ان يؤتى بسعد بن
ابي وقاص لتصلي عليه () .

قالوا : ولأنهن من اصل الجماعة فيصلين جماعة كالرجال (٢) .

القول الثاني :

لايسن لهن الصلاة على الجنازة جماعة ، بل الافضل فرادى
اغتاره القاضي (٣)

وقد نوقش المانعون من جماعتهم في صلاة الجنازة :

— بأن ماذكروه من كونهن منفردات لا يسبق بعضهم بعضا
لايصار اليه الا بنص او اجماع (٤) .

— كما ان ازواج رسول الله صلى الله عليه وسلم سلوا على سعد بن
ابي وقاص (٥) ولم ينكر .

-
- (١) المرداوى / الانصاف : ج ٢ ص ٥٣٩ ، ابن مفلح / المبدع ج ٢ ص ٢٦٢
(٢) ابن قدامة / المصنف مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٣٦٩ .
(٣) المرداوى / الانصاف : ج ٢ ص ٥٣٩ ، ابن مفلح / المبدع : ج ٢ ص ٢٦٢
(٤) ابن قدامة / المصنف مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٣٦٩ .
(٥) نفس المراجع السابقة .

هل صلاة النساء على الجنازة تسقط فرضيتها ؟

في هذه المسألة فرضان :

الفرض الأول :

وجود الرجال .

الفرض الثاني :

عدم وجود الرجال .

أولا - حالة وجود الرجال :

للفقهاء في هذا الحكم قولان :

القول الأول :

ان صلاة النساء على الجنازة تسقط فرضيتها وان كان هناك رجال .

وبه قال الحنفية (١) والشافعية في وجهه ، وبه قطع المتولي (٢)

وهو الصحيح من مذهب الحنابلة (٣) .

(١) الشيخ نظام / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ١٦٢ ، ابن عابد بن /

حاشيته رد المحتار : ج ٢ ص ٢٠٨ .

(٢) النووي / المجموع : ج ٥ ص ٢١٣ ، الرملي / نهاية المحتاج :

ج ٢ ص ٤٧٦ ، الخطيب / مفتي المحتاج : ج ١ ص ٣٤٥

(٣) الرمداوى / الانصاف : ج ٢ ص ٥١٥ ، البهوتي / كشاف

القناع : ج ٢ ص ٩٨ .

وقد وجه هذا الرأي :

أولا :

- أ - بأن الوجوب على المكلفين فلا بد من صدور الفعل منهم (١) .
- ب - لأنهم من أهل التكليف ، ولأن الصلاة على الميت فرض تعلق به فتسقط بهن (٢) .

ثانياً :

- لصحة صلاتهم وجماعتهم في سائر الصلوات ، فتصبح في صلاة الجنائز فتسقط الفرض (٣) .

القول الثاني :

- صلاة الجنائز لا يسقط فرضها بالنساء إذا كان هناك رجال ،
وبه قال الشافعية (٤) في الأصح ، وقطع به الفوراني ،
والبيهقي (٥) ، وآخرون ، ورواية في مذهب الحنابلة (٦) .

-
- (١) ابن عابدين / حاشيته رد المحتار : ج ٢ ص ٢٠٧ .
- (٢) البهوتي / كشف القناع : ج ٥ ص ٩٨ .
- (٣) قليوبي وعميرة / حاشيتهما على ^{شرح} منهاج الطالبين : ج ١ ص ٣٣٤ .
- الخطيب / مفتي المحتاج : ج ١ ص ٣٤٥ .
- (٤) النووي / روضة الطالبين : ج ٢ ص ١٢٩ ، الرملي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٤٧٥ .
- (٥) النووي / المجموع : ج ٥ ص ٢١٣ .
- (٦) الرمادوى / الانصاف : ج ٢ ص ٥١٥ .

ووجهوا ذلك :

- بأن فيه استهانة بالميت (١)
- واهلية الذكر للمبادأة أكمل ، فيكون دعاؤه أقرب إلى الاجابة . (٢)

الترجيح :

بعد عرض الأقوال وأدلة كل منهما ، يظهر لي ان الأولى بالقبول هو القول القائل : ان صلاة المرأة على الجنازة تسقط فرضيتها لأنها كما قالوا من اهل التكليف حيث اشترط في الصلاة التكليف وهو متوفر في المرأة - والله تعالى أعلم - .

- (١) الرملي / نهاية المحتاج : ج ٢ ص ٤٧٥ .
- (٢) الفخيل / مغني المحتاج : ج ١ ص ٣٤٥ .

ثانيا - عدم وجود الرجال :

يصلي النساء على الجنازة للضرورة ، بل يجب عليهن ويسقط
بهن الفرض بلا خلاف .

وبه قال الحنفية (١) ، والمالكية (٢) ، والشافعية (٣) ،
والحنابلة (٤) .

-
- (١) الشيخ ندلم / الفتاوى الهندية : ج ١ ص ١٦٢ ، يفهم
من قوله : (صلاة الجنازة فرض كفاية اذا قام به البعض سقط
واحد او جماعة ذكر او انثى سقط على الباقيين) .
ابن عابدين / حاشيته رد المحتار : ج ٢ ص ٢٠٨ .
- (٢) الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٥٨ .
- (٣) النووي / المجموع : ج ٥ ص ٢١٣ ، النووي / روضة
الطالبين : ج ٢ ص ١٢٩ ، الرملي / نهاية المحتاج :
ج ٢ ص ٤٧٦ .
- (٤) ابن قدامة / الشرح الكبير بهامش المصنف : ج ٢ ص ٣٥٩ .

المبحث الخامس

المسألة الأولى :

اتباع النساء للجنانرة

المسألة الثانية :

زيارتهن للقبور

المبحث الخامس

المسألة الأولى :

اتباع النساء للجنائز ٤

للعلماء في هذه المسألة الأقوال التالية :

رأى الحنفية :

يكره للنساء اتباع الجنائز تحريماً (١)

استدلوا بالأدلة التالية :

١ - عن اسماعيل بن سلمان عن دينار أبي عمر عن ابن الحنفية عن

علي قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا نسوة

جلوس فقال : ما يجلسكن ، قلن : ننتظر الجنائز ، قال :

هل تنسلن ، قلن : لا ، قال : هل تحملن ، قلن : لا ،

قال : هل تدلين فيمن يدلي ، قلن : لا ، قال : فارجعن

مأزورات غير مأجورات (٢)

وهذا الحديث صريح في الوعيد والتشديد في اتباع الجنائز

للنساء مما يدل على ان النهي عن ذلك مكروه كراهة تحريم لا تنزيه .

(١) ابن عابدين / حاشية رد المحتار : ج ٢ ص ٢٣٢ .

(٢) رواه ابن ماجه بسند ضعيف ، سنن ابن ماجه مع شرحه مفتاح

الحاجة : ص ١١٤ ، باب ماجاء في اتباع النساء الجنائز .

قالت الحنفية :

الحديث السابق ، وان رواه ابن ماجه بسند ضعيف ،
فهو معضد بالمعنى الحادث باختلاف الزمان الذي اشارت اليه
عائشة بقولها : " لو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى ما احدث
النساء لخنعن المسجد كما منعت نساء بني اسرائيل " (١)
وهذا في نساء زمانها فما ظنك بنساء زماننا (٢) .

رأى المالكية :

قال مالك : لا بأس ان تتبع المرأة جنازة ولدها ووالدها
ومثل زوجها وأختها اذا كان ذلك ما يحرف أنه يخرج مثلها على مثله ،
وان كانت شابة .

ويكره ان تخرج على غير هوء لا * ممن لا ينكر لها الخروج عليهم
من قراباتها (٣) .

(١) سبق تخريجه في ص (١٩٩)

(٢) ابن عابدين / حاشيته رد المحتار : ج ٢ ص ٢٣٢ .

(٣) مالك بن أنس / المدونة الكبرى : ج ١ ص ١٨٨ .

قال الدردير (١) في الشرح الصغير : جاز للمتجالة (٢)
اتباع الجنائز مطلقا ، أما الشابة التي لم يخش فتنها فيجوز خروجها
في جنازة من علمت مصيبتها عليها كأب ، وأم ، وزوج ، وابن ، وابنه ،
وأخ ، وأخت ، وكره لغير من ذكر .
وهم على مخشية الفتنة مطلقا (٣)

رأى الشافعية :

للشافعية في هذه المسألة وجهان :

الوجه الأول :

يكره للنساء اتباع الجنائز اذا لم يتضمن حراما ، وهو
الصحيح (٤) .

وبه قال الحنابلة (٥) .

- (١) احمد بن محمد بن احمد الحدوى ابو البركات الشهير بالدردير
فاضل من فقهاء المالكية ، ولد في بني عدى بمصر سنة :
١١٢٧ هـ - ١٧١٥ م ، وتوفي بالقاهرة سنة ١٢٠١ هـ - ١٧٨٦ م
له كتب منها : تحفة الاخوان في علم البيان .
انظر : خير الدين الزركلي في الاعلام : ج ١ ص ٢٤٤ .
- (٢) لا أرب للرجال بها .
- (٣) الدردير / الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٦٦ .
- (٤) النووى / روضة الطالبين : ج ٢ ص ١١٦ .
- (٥) ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٣٦٤ - ٣٦٥ .

الأدلة :

استدلوا بأدلة من السنة :

- ١ - عن حفصة ، عن أم عطية ، قالت : نهينا عن اتباع الجنائز ولم يحزم علينا . (١)
- ٢ - عن محمد بن سيرين قال : قالت أم عطية : كنا ننهي عن اتباع الجنائز ، ولم يحزم علينا (٢) .

فهذا يدل على ان اتباع الجنائز للنساء مكروه كراهة

تنزيه لانه لم يؤكده عليهن النهي بقولها : (لم يحزم علينا) .

— كما استدلوا بالحديث السابق : (ارجمن مأزورات غير مأزورات) (٣)

— وروى ابن حبان في صحيحه من حديث ربيعة بن سيف المماقري عن ابي عبد الرحمن الحيلسي عن عبد الله بن عمرو قال :

(قبرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما ، فلما فرغنا انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم وانصرفنا معه ، فلما حاذينا به ، وتوسط الطريق اذا نحن بامرأة مقبلة ، فلما

(١) رواه ابن ابي شيبة في مصنفه : ج ٣ ص ٢٨٤ .

(٢) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ٢ ص ٦٤٦ - باب نهى النساء عن اتباع الجنائز .

(٣) سبق تخريجه في ص (٢٩٠)

دنت اذا هي فاطمة ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أخرجك يا فاطمة من بيتك ؟ قالت : يا رسول الله رجعت على أهل هذا الميت ميتهم ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : فلعلك بلغت معهم الكدى ؟ قالت معاذ الله ، وقد سمعتك تذكر فيها ما تذكر ، قال : لو بلغت معهم الكدى مارأيت الجنة حتى يراها جد أبيك . فسألت ربيعة عن الكدى ؟ فقال : القبور (١)

قالوا هذان الحديثان يدلان على ان اتباع النساء للجنائز مكروه كراهة تحريم نظرا للوعيد الشديد الوارد عليهما . والله تعالى اعلم . -

- ويمكن التوفيق بين رأى الشافعية والحنابلة من أن يكره كراهة تنزيه فقط . وبين استدلالهم بهذين الحديثين الدالين على كراهة التحريم . ، نقول : ان كراهة التنزيه في حق المرأة الكبيرة والتي لا يغشى منها الفتنة اما كراهة التحريم في حق مخشية الفتنة ، . والله تعالى اعلم . -

(١) رواه ابن حبان في صحيحه / ابي سليمان الخطابي / معالم السنن بهامش مختصر سنن ابي داود : ج ٤ ص ٣٤٧ ، وقالوا : هذا الحديث غير صحيح لان ربيعة بن سيف ضعيف الحديث عند مناكير . أ . ه .

الوجه الثاني للشافعية :

يُمنع على النساء اتباع الجنائز (١)
لما فيه من الفتنة واختلاطهن بالرجال .

رأى الظاهرية :

قالوا لانكره اتباع النساء الجنائز ولا نمنعهن من ذلك (٢) ،
لما روى ابو هريرة : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في جنازة
فرأى عمر امرأة فصاح بها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم دعها
يا عمر فان الحين دامة والنفس مصابة والحسد قريب (٣) .

الرد من قبل الظاهرية على من منع النساء عن اتباع الجنائز :

قالوا : ان الادلة التي استدلتتم بها ليس منها شيء يصح لانها
اما مرسلات ، واما عن مجهول ، واما عن لا يحتج به .
وقالوا : احد حديث ام عطية السابق غير مسند لاننا لا ندرى من
هذا الناهي ؟ .

واحد بعض الصحابة ، ثم لو صح مسندا لم يكن فيه حجة بل
يكون كراهة فقط (٤)

-
- (١) النووى / روضة الطالبين : ج ٢ ص ١١٦ .
(٢) ابن حزم / المحلى : ج ٥ ص ١٦٠ .
(٣) رواه ابن ابي شيبه في مصنفه : ج ٣ ص ٢٨٥ .
(٤) ابن حزم / المحلى : ج ٥ ص ١٦٠ .

الترجيح :

بعد عرض الاقوال وأدلتها ، يتبين لي ان القول الاولى
بالقبول هو القول القائل بكراهة اتباعهم للجناز كراهة تحریم ،
لأن اتباعهم يؤدى الى الفتنة والى الاعتلاط بالرجال ، وهذا
يؤدى الى الوقوع بالحرام لان الجرأة مبناهما على المستر ، وأما حديث
ام عطية الوارد فيه عدم التأكيد في منعهن نقول كما قال الحنفية :
أنه ينبغي ان يختص بذلك الزمن حيث كان يباح لهن الخروج
للمساجد والاعيان (١) وزماننا يختلف عن زمانهم ، حيث في زمانهم
الورع والتقوى اكثر واقوى مما هو الآن - والله تعالى أعلم - .

(١) ابن عابدين / رد المحتار : ج ٢ ص ٢٣٢ .

المسألة الثانية :

زيارة النساء للقبور :

للعلماء في هذا أريضة أقوال ، وهي كما يلي :

القول الأول :

يندب للنساء زيارة القبور .

وبه قال الحنفية (١) في رواية ، والساوى من المالكية للمتجالة فقط (٢) والظاهرية (٣) .

الأدلة : استدلووا بأدلة ، وهي مايلي :

١ - عن محارب بن دثار عن ابن بريده ، عن ابيه ، قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (نهيتكم عن زيارة القبور
فزوروها ..) (٤)

— وهو عام يشمل الرجال والنساء ، فدل على ندب زيارة
القبور للنساء لان قوله صلى الله عليه وسلم : (فزوروها)
أمر ويجب ان يحمل على اقل ما يحمل عليه وهو الندب .

-
- (١) ابن عابدين / حاشيته رد المحتار : ج ٢ ص ٢٤٢ .
(٢) الساوى / حاشيته على الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٦٤ .
(٣) ابن حزم / المحلى : ج ٥ ص ١٦٠ .
(٤) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ٢ ص ٦٧٢ ،
رواه الامام احمد / مسند الامام احمد : ج ١ ص ١٤٥ .

القول الثاني :

يُحرم على النساء زيارة القبور :

وبه قال الحنفية (١) في رواية ، والمالكية (٢) في رواية بلفظ المنع ، والشافعية (٣) في وجه ، والحنابلة (٤) في رواية .

استدلوا بما يلي :

— عن ابي صالح ، عن ابن عباس قال : " لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج " (٥)

فهذا الحديث صريح في المنع من زيارة النساء للقبور لا من المرأة مبناها على الستر وزيارة القبور قد يؤدى الى التبرج والفتنة ووقوع مالا تحمد عقباه .

ووقوع المحذور من النياحة والتندب ونحو ذلك .

-
- (١) ابن عابدين : حاشيته رد المحتار على الدر المختار : ج ٢ ص ٢٤٢ .
(٢) الدسوقي / حاشيته على الشرح الكبير : ج ١ ص ٤٢٢ ،
الصاوى / حاشيته بهامش الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٦٤ .
(٣) الخطيب / مغني المحتاج : ج ١ ص ٣٦٥ ، قليوبي وعميرة /
حاشيتهما على الجلالين : ج ١ ص ٣٥١ .
(٤) ابن مفلح / المبدع : ج ٢ ص ٢٨٢ ، الررداوى / الانصاف :
ج ٢ ص ٥٦٢ ، البهوتي / كشف القناع : ج ٢ ص ١٣٥ .
(٥) رواه ابو داود / مختصر سنن ابي داود : ج ٤ ص ٣٤٩ ،
رواه الامام احمد / مسند الامام احمد : ج ١ ص ٢٢٩ ،
رقم الحديث (٢٠٣٠) وقال : استاده صحيح .
رواه الترمذى وقال : حديث حسن ، وروى الترمذى عن ابي هريرة
بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن زائرات القبور (وقال
الترمذى : حديث حسن صحيح / سنن الترمذى مع تحففة
الاحوذى : ج ٤ ص ١٦٠ .

القول الثالث :

يكره للنساء زيارة القبور

وبهذا القول قال الحنفية (١) في شرح المنية، والشافعية (٢) في وجهه ، والحنابلة (٣) في رواية وهي المذهب ، والأرجح .

ودليلهم على ذلك :

— حديث أم عطية قالت : (نهينا عن زيارة القبور ولم يمنعن علينا) (٤)

— فهذا الحديث يدل على النهي عن زيارة القبور لكسسه نهى تنزيهه لانهمي تحريم بدليل قولها (ولم يمنعن علينا) .

- (١) ابن عابدين / حاشيته درالمختار : ج ٢ ص ٢٤٢ .
(٢) الخطيب / مخني المحتاج : ج ١ ص ٣٦٥ ، النووي / المجموع : ج ٥ ص ٣١٠ .
(٣) المرداوي / الانصاف : ج ٢ ص ٥٦١ ، البهوتي / كشاف القناع : ج ٢ ص ١٣٥ ، ابن مفلح / المبدع : ج ٢ ص ٢٨٢ ، ابن قدامة / المخني مع الشرح الكبير : ج ٢ ص ٤٣٠ - ٤٢٧ .
(٤) متفق عليه / لكن في صحيح مسلم ورد الحديث بلفظ : (نهينا عن اتباع الجنائز ولم يمنعن علينا) .
ولم يرد باللفظ السابق ، فيكون الحديث دال على حكم اتباع الجنائز لزيارة القبور / صحيح مسلم : ج ٢ ص ٦٤٦ .

حديث أنس بن مالك :

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مرّ بامرأة عند قبر تبكي على صبي لها ، فقال لها : (اتقي الله واصبري) فقالت : وما تبالي بمصيبتي ! فلما ذهب ، قيل لها : انه رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذها مثل الموت ، فأثت بابه فلم تجد على بابه بوابين . فقالت يا رسول الله ! لم اعرفك . فقال : " انما الصبر عند أول صدمة " او قال : عند أول الصدمة " (١)

— فهذا الحديث يدل على ان زيارة القبور لم تحرم لأنها لو كانت حراما لنهى النبي صلى الله عليه وسلم تلك المرأة بـل أنها مكروهه .

(١) رواه مسلم / صحيح مسلم : ج ٢ ص ٦٣٨ - باب في الصبر على المصيبة عند الصدمة الأولى . أ. هـ

رواه البخارى بلفظ (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : مر النبي صلى الله عليه وسلم بامرأة عند قبر وهي تبكي فقال : اتقي الله واصبري) قالت : اليك عني فانك لم تصب بمصيبتي ولم تعرفه فقيل لها انه النبي صلى الله عليه وسلم فأثت باب النبي صلى الله عليه وسلم فلم تجد عنده بوابين ، فقالت : لم اعرفك فقال : انما الصبر عند الصدمة الاولى .

صحيح البخارى : ج ٢ ص ٧٩ - باب زيارة القبور - .

- ولأن المرأة قليلة الصبر كثيرة الجزع فلا يؤمن تهييج حزنها
برؤية الأعباء وتجديده لذكر مصابها (١)
— لأن زيارة القبور مظنة لطلب بكائهن ، ورفع اصواتهن ،
لما فيهن من رقة القلب وكثرة الجزع وقلة احتمال المصائب (٢)

(١) ابن قدامة / الشرح الكبير بهامش المغني : ج ٢ ص ٤٢٧ ،
ابن مفلح / المبدع : ج ٢ ص ٢٨٢ .
(٢) الخطيب / مغني المحتاج : ج ١ ص ٣٦٥ .

القول الرابع :

يباح للنساء زيارة القبور :

- وبهذا قال المالكية بالنسبة للقواعد دون الشواهد (١) ،
والشافعية في وجه (٢) وهو الأصح ، والحنابلة (٣) في رواية .
- واستدلوا بحديث : " نهيتكم عن زيارة القبور ، فزوروها " (٤)
- فهو يدل على سبق النهي ونسخه فيدخل فيه الرجال
والنساء ، وهن على الاباحة .

-
- (١) الدسوقي / حاشيته على الشرح الكبير : ج ١ ص ٤٢٢ ،
الصاوي / حاشيته بهامش الشرح الصغير : ج ١ ص ٥٦٤ .
- (٢) النووي / المجموع : ج ٥ ص ٣١١ ، الخطيب / مغني
المحتاج : ج ١ ص ٣٦٥ .
- (٣) ابن مفلح / المبدع : ج ٢ ص ٢٨٢ ، المرادوي / الانصاف :
ج ٢ ص ٥٦٢ ، ابن قدامة / المغني مع الشرح الكبير :
ج ٢ ص ٤٣١ ، ص ٤٢٧ .
- (٤) سبق تخريجه في ص (٢٩٧)

التوفيق بين من قال بالتحريم ومن قال بالندب :

قالوا : اذا كانت الزيارة لتجديد الحزن والبكاء والندب على ما جرت به عاداتهن ، وكما لو علم انه يقع منهن محرم بزيارتهم يحصل عليه حديث (لمن الله زائرات القبور) .
اما ان كانت زيارتهم للاعتبار والترحم من غير بكاء ونياح فلا بأس اذا كن عجائز ويكره اذا كن شواب اذا لم يكن هناك فتنة . (١)

الترجيح :

ومعرض الأقوال وأدلة كل منها ،
يتبين ان القول الأظهر هو القول القائل بتحريم زيارة القبور بالنسبة للنساء لأن طبيعة المرأة الرقة والضعف وعدم القدرة على تحمل المصائب فيؤدي زيارتها الى وقوع المحذور من رفع الصوت بالبكاء وشق الجيوب والنياحة - والله تعالى أعلم - .

(١) ابن عابدين / حاشيته رد المحتار : ج ٢ ص ٢٤٢ .

حكم زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم :

قبر النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه ابي بكر وعمر رضي الله
عنهما ، يسن زيارتهما للرجال والنساء .

لأن زيارتهما من اعظم القربات ، ولحموم الادلة الدالة على
ذلك (١) .

والحق الدمشقي به قبور الصالحين وبقية الانبياء والشهداء*
وان قال : الأذري لم أره للمتقدمين .

قال ابن شعبة : فان صح ذلك فينبغي ان يكون زيارة قبر
ابويها واخوتها وسائر اقاربها كذلك فانهم اولى بالصلة من
الصالحين أ. هـ .

والاولى عدم الحاقهم بهم لما تقدم من تعليل الكراهة (٢)

وان اجتازت امرأة بقبر في طريقها ولم تكن خرجت له فسلمت
عليه ودعت له فحسن لأنها لم تخرج لذلك . (٣)

-
- (١) البهوتي / كشف القناع : ج ٢ ص ١٣٥ ، قليوبي وعميرة /
حاشيتهما على ^{شرح الخليل} المحتاج : ج ١ ص ٣٥١ .
(٢) الخطيب / مفتي المحتاج : ج ١ ص ٣٦٥ .
(٣) البهوتي / كشف القناع : ج ٢ ص ١٣٥ .



الخاتمة

في نهاية هذا البحث تبين لنا ان المرأة كالرجل في احكام صلاتها ، عدا بعض الاختلافات التي نجعل بعضها فيما يأتي :

- ١ - الاذان والاقامة لاتجب على النساء .
- ٢ - المرأة الحرة كلها عورة في الصلاة عدا وجهها وكفيها .
- ٣ - المرأة كالرجل في صفة صلاتها عموما . الا انها تختلف عنه في رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام ، حيث ترفع يداها منكبيها ، وفي الركوع والسجود تضم بعضها الى بعض ، ولا تجافي عضديها ، وكذا في الجلسة للشهادة تتورك ، أى : تجلس على اليمين اليسرى وتخرج رجليها من الجانب الأيمن استر لها ، لان مبنى المرأة على الستر .
- ٤ - لاتصح امامتها للرجل ، اما امامتها لنساء مثلها فهي مستحبة وتقف وسطهن اذا أمتهن ، واذا صلت مع رجال تقف خلف صفوفهم ، لقوله صلى الله عليه وسلم : (خير صفوف النساء آخرها وشرها اولها) (١) .
- ٥ - لاتجب عليهن الجمعة ، والميدان ، والكسوف ، والاستسقاء كوجوبهم على الرجال ، واذا حضرت الجمعة اجزأتها عن الفرض .

(١) سبق تفريجه في ص (١٥٣) .

- ٦ - في حال الحيض والنفاس تسقط الصلاة عنها في زمنها ، ولا يقضيها ، للمشقة في تكررها ، بخلاف المستحاضة فانه لا تسقط عنها الصلاة .
- ٧ - وفي احكام الجنائز ، المرأة تفسلها امرأة مثلها ، بخلاف الزوجة يفسلها زوجها ، والزوج يفسل زوجته .
- وتكفن بخمسة اثواب ، وعند الصلاة عليها يقوم الامام بهذاء وسطها ، ولها ان تصلي على الجنائز ، ويكره لها اتباع الجنائز وزيارة القبور .

وايضا المرأة كالرجل في جميع الاحكام لقوله تعالى :
 * وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَ دَرَجَةٌ (١) (٢)
 ومع هذا نجد ان الاسلام قد فرق بين الرجل والمرأة غشي بعض الاحكام ، ومن المومك ان هذا التفريق لا يخذش كرامة المرأة ، وانسانيتها ، وانما هو لحكم شرعية لا تخفى .

وهذه الفوارق يتلخص بعضها فيما يلي :

أولا : الشهادة : فشهادة المرأة على النصف من شهادة الرجل وذلك في قوله تعالى : * وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ ، فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّاهِدَاتِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى * (٣)

(١) المراد بالدرجة هنا : القوامة والاشراف على ادارة البيت ، وهذا امر ضروري ، منحت المرأة مقابلا له هو الاعفاء عن النفقة والكسوة على نفسها واولادها .

(٢) سورة البقرة : الآية " ٢٢٨ " .

(٣) سورة البقرة : الآية " ٢٨٢ " .

فالمسألة من كون شهادة المرأة على النصف من شهادة الرجل
ذكرت في الآية الكريمة صراحة ، وهو خشية ان تنسي او تخطي
احدهما فتذكرها الأخرى بالحق كما وقع .

فاذا المسألة ليست مسألة كرامة ، واهانة ، واهلية وعدمها
وانما هي مسألة تثبت في الاحكام واحتياط في القضاء بها ، وهذا
ما يحرض عليه تشريعنا .

ثانيا : الدية :

دية المرأة على النصف من دية الرجل ، وهذا
في حالة قتل الخطأ ، وهو ايضا لا يعص كرامتها ولا أهليتها ،
وانما هو نظر لناحية الضرر الذي يقع بالأسرة من جراء مقتل
كل من الرجل والمرأة .

ومعروف انه في حالة قتل العمد يجب القصاص من
القاتل سواء كان المقتول رجلا او امرأة ، سواء كان القاتل رجلا
او امرأة ، فها نحن ساويين بينهما ، بخلاف القتل الخطأ ففيه
التمويض المالي ، والمقوية بالسجن ونحوه ، ففي هذه
الحالة يجب ان تراعى فيه الخسارة المالية ، فهل خسارة الاسرة
بالرجل كخسارتها بالمرأة ؟ !

ان الاولاد الذي قتل ابوهم ، وكذا الزوجة التي قتل
زوجها قد فقدوا مصيبتهم الذي كان يقوم بالانفاق عليهم ، والسمي
في سبيل اعاشتهم .

بخلاف الأولاد الذين قتلتهم ، وكذا الزوج
الذي قتل زوجته ، فهم لم يفقدوا فيها إلا الناحية الممنوعة
التي لا يمكن أن يكون المال تمويضا عنها .
فالدية هنا ليست تقديرا لقيمة الخسارة المادية التي
لحقت الأسرة بفقده .

ثالثا : الارث :

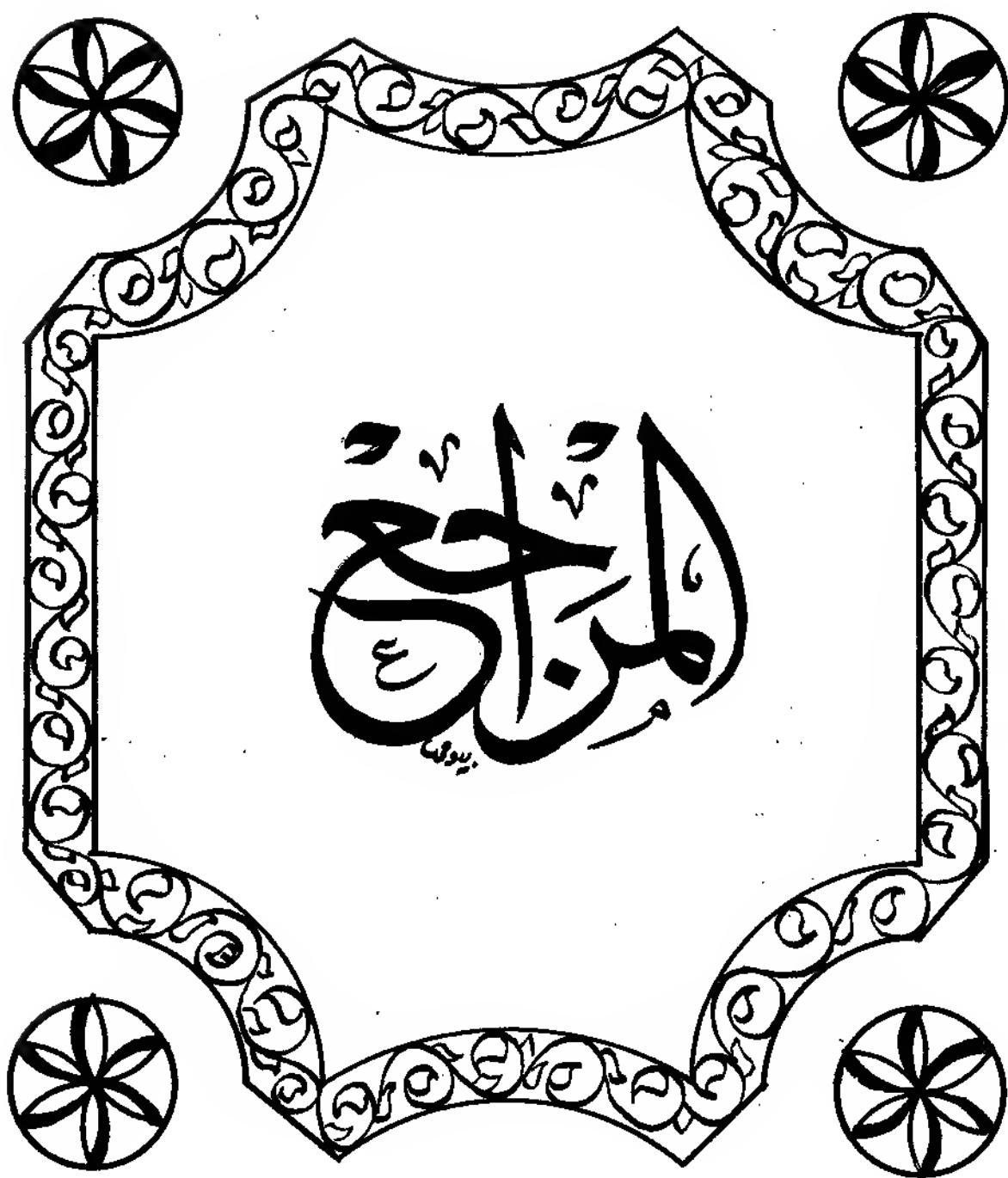
ارث المرأة على النصف من كان في درجتها من
الذكور ، وهو ايضا بعيد كل البعد عن كرامة المرأة وانسانيتها ،
وانما هو لسبب في ذلك هو المدالة في توزيع الاعاء والواجبات
على كل من المرأة والرجل .

ففي نظام الاسلام الرجل ملزم بأهله وواجبات مالية ،
لاتلزم بمثلها المرأة ، فهو الذي يدفع المهر وينفق على
الزوجة والأولاد .

اما المرأة فهي تأخذ المهر ولا تسهم بشيء من نفقات
البيت على نفسها وعلى الأولاد ، وان كانت غنية ، ومن هنا
كان من العدل أن يكون نصيبها في الميراث على النصف من نصيب
الذكر ، وقد كان الاسلام معها كريما متسامحا حين طرح عنها
كل تلك الاعاء ، والقاهها على عبء الرجل ثم اعطاها نصف
ما يأخذ !! .

والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه

ومن تبعه باحسان الى يوم الدين .



المراجع

- القرآن الكريم .
- حرف " أ " :
- احكام المرأة في الفقه الاسلامي :
- الدكتور / احمد الحجي الكردى ، طبعه ١٤٠٠ هـ ،
- الناشر : دار الامام البخارى / دمشق .
- ارشاد السارى لشرح صحيح البخارى :
- ابو العباس شهاب الدين احمد بن محمد القسطلاني ،
- الطبعة السادسة ١٣٠٤ هـ ، الناشر : المطبعة الكبرى
- الاميرية - طبعة بالأوفست .
- ارواء الغليل في تخريج احاديث منار السبيل :
- محمد ناصر الدين الألباني ،
- الطبعة الاولى سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ، الناشر : المكتب
- الاسلامي . اشرف : محمد زهير الشاويش .
- الاعلام :
- خير الدين الزركلي ،
- الطبعة الخامسة سنة ١٩٨٠ م ، الناشر : دار العلم
- للملايين ، بيروت - لبنان .
- الأم :
- محمد بن ادريس الشافعي : طبعة ١٣٨٨ هـ .

- الانصاف في مصرفة الراجح من الخلاف :
علاء الدين ابي الحسن علي بن سليمان المرادوى ،
الطبعة الاولى ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م ، تحقيق : محمد حامد
الفقي .

حرف " ب "

- البحر الرائق شرح كنز الدقائق :
زين الدين بن نجيم الحنفي ، الطبعة الثانية ، طبعة بالأوفست
الناشر : دار المصرفة ، بيروت - لبنان .
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع :
علاء الدين ابوبكر بن مسمود الكاساني الحنفي :
الطبعة الثانية ١٣٩٤ هـ - الناشر : دار الكتاب العربي ،
بيروت - لبنان .

- بداية المجتهد ونهاية المقتصد :
ابو الوليد محمد بن احمد بن محمد بن احمد بن رشد القرطبي
طبعة ١٣٣٩ هـ - مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ،
بمصر .

حرف " ت "

- التاج والاكلیل لمختصر خليل (بهامش مواهب الجليل) :
ابو عبد الله محمد بن يوسف بن ابي القاسم العبدري الشهير
بالواق ، الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ الناشر : دار الفكر .

- تاج المروس شرح القاموس :
السيد محمد مرتضى الزبيدي :
الطبعة الاولى سنة ١٣٠٦ هـ ، المطبعة الخيرية ، مصر ،
الناشر : دار ليبيا - بنغازي .
- تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق :
فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي ،
الطبعة الثانية / طبعة بالأوفست ، الناشر : دار المعرفة
بيروت - لبنان .
- تحفة الاحوذى بشرح جامع الترمذی :
الامام الحافظ ابي الحلبي محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم
المباركفوري ، الطبعة الثانية ١٣٨٥ هـ ، الناشر : محمد
عبد المحسن الكبي ، صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .
- تفسير القرآن العظيم :
الحافظ عماد الدين ابي الفداء اسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي
الطبعة الثانية سنة ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م ، الناشر : دار الفكر .
- التلخيص الحبير في تخريج احاديث الرافي الكبير :
احمد بن علي بن حجر العسقلاني ، مطبعة التضامن الاخوي ،
الناشر : ادارة الطباعة المنيرية .
- تهذيب الصحاح :
محمود بن احمد الزنجاي
تحقيق : عبد السلام محمد هارون - احمد عبد الخفور عطار ،
طبعة سنة ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م ، الناشر : دار المعارف بمصر

حرف " ج "

- جامع الاصول من احاديث الرسول صلى الله عليه وسلم :
الامام ابو السعادات مبارك بن محمد بن الاثير الجزري ،
الطبعة الاولى سنة ١٣٧٠ هـ ، الناشر : مطبعة السسنة
المحمدية .
- جامع الترمذى مع تحفة الأهودى :
الطبعة الثانية سنة ١٣٨٥ هـ ، الناشر : محمد عبد المحسن
الكتبي ، صاحب المكتبة السلفية ، المدينة المنورة .

حرف " ح "

- حاشية ابراهيم الباجورى على شرح ابن قاسم الفزى :
ابراهيم الباجورى ، الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر ،
بيروت - لبنان .
- حاشية بنية الالمعي (بهامش نصب الراية) :
جمال الدين ابو محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي :
الطبعة الاولى سنة ١٣٥٧ هـ ، الناشر : مطبعة دار المأمون
بشبرا - شارع الازهار .
- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير :
شمس الدين الشيخ محمد عرفه الدسوقي ،
الناشر : دار الفكر .

- حاشية ابن عابدين على الدر المختار شرح تنوير الابصار :
محمد امين الشهير بابن عابدين .
الطبعة الثانية سنة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م ، الناشر : شركة
مصطفى البابي الحلبي واولاده ، بمصر .
- حاشية سمدي جلبي (بهامش فتح القدير على الهداية)
سمد الله بن عيسى الحفني الشهير بسمدي جلبي ، وسمدي
افندي ، الطبعة الاولى سنة ١٣١٥ هـ ، المطبعة الكبرى
الاميرية ، بولاق - مصر - الحمية .
- حاشية الشبرا ملي (بحاشية نهاية المحتاج الى شرح المنهاج)
ابو الضياء نور الدين علي بن علي الشبرا ملي القاهري ،
الناشر / المكتبة الاسلامية - طبعة بالأوفست .
- حاشية الشرواني على تحفة المحتاج شرح المنهاج :
(مصها حاشية ابن القاسم العبادي) :
عبد الحميد الشرواني ، الناشر : دار صابر .
- حاشية الشلبي على الشرح الجليل (بهامش تبين الحقائق
شرح كنز الدقائق) .
الطبعة الثانية ، طبعة بالأوفست ، الناشر : دار المصرفة ،
بيروت - لبنان .
- حاشية الصاوي (بهامش الشرح الصغير على اقرب المسالك الى
مذهب الامام مالك) .
العلامة الشيخ احمد بن محمد الصاوي المالكي ، تحقيق : الدكتور
مصطفى كمال وصفي ، دار المعارف - مصر .

— حاشية المدوى (بهامش الخرشي على مختصر سيدى خليل)
الشيخ علي المدوى .

طبعة بالأوفست ، الناشر : دار صادر - بيروت .

— حاشية القليوبي على شرح جلال الدين محمد بن احمد المجلسى
على منهاج الطالبين :

شهاب الدين احمد بن احمد بن سلامة القليوبي ،

الطبعة الرابعة ، الناشر : دار الفكر .

— الحجاب :

ابوالاهلى المودودى ، الناشر : دار الانصار .

— حكمة التشريع وفلسفته :

علي احمد الجرجاوى ، الطبعة الرابعة ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م

حرف " خ "

— الخرشي على مختصر سيدى خليل :

محمد الخرشي المالكي .

طبعة بالأوفست ، الناشر : دار صادر ، بيروت .

حرف " د "

— الدر المختار في شرح تنوير الأبصار :

محمد علاء الدين الحمكفي ، طبعة سنة ١٣١٤هـ .

حرف " ر "

— رحمة الاسلام للنساء :

محمد الحامد ، الطبعة الثالثة ١٣٩٨ هـ الناشر :

دار الانصار ، القاهرة .

- روضة الطالبين :
- ابو زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي ،
الناشر : المكتب الاسلامي للطباعة والنشر .
- حرف * س *
- سهل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام :
- محمد بن اسماعيل الكحلاني ثم الصنماني المعروف بالامير :
الطبعة الرابعة سنة ١٣٧٩ هـ ، الناشر / دار احياء التراث
العربي .
- سنن ابن ماجه مع شرحه مفتاح الحاجة :
- محمد عبد الله الحلوى ،
الطبعة الثانية سنة ١٣٩٤ هـ ، الناشر : ادارة احياء السنة
النبوية - باكستان .
- سنن ابي داود مع بذل المجهود :
- خليل احمد السهارنفوري :
تعليق محمد زكريا بن يحيى الكاندهلوى .
طبعة سنة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م ، مطبعة ندوة العلماء ،
الهند .
- سنن الدارقطني :
- علي بن عمر الدارقطني .
طبعة سنة ١٣٨٦ هـ ، الناشر : دار المحاسن للطباعة -
القاهرة .

- السنن الكبرى :
- ابوبكر احمد بن الحسين بن علي البيهقي :
- الطبعة الاولى سنة ١٣٤٧ هـ ، مطبعة مجلس دائرة المعارف
العثمانية .
- حرف * ش *
- شبهات حول الاسلام :
- محمد قطب ،
- الطبعة الرابعة عشر سنة ١٤٠١ هـ ، الناشر : دار الشروق .
- الشرح الصغير على اقرب المسالك الى مذهب الامام مالك :
- ابو البركات احمد بن محمد بن احمد الدردير .
- تحقيق الدكتور : مصطفى كمال وصفي ،
- طبعة سنة ١٣٩٢ هـ ، الناشر : دار المعارف بمصر .
- شرح المنية على الهداية (بهامش شرح فتح القدير) :
- اكمل الدين محمد بن محمود البابرتي :
- الطبعة الاولى سنة ١٣١٥ هـ ، المطبعة الكبرى ببولاق ، مصر .
- شرح فتح القدير على الهداية :
- كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي ثم السكندري
- المعروف بابن البهام الحنفي .
- الطبعة الاولى سنة ١٣١٥ هـ ، المطبعة الكبرى ببولاق ، مصر .
- الشرح الكبير (على هامش حاشية الدسوقي) :
- ابو البركات سيدى احمد الدردير ، الناشر : دار الفكر .

- الشرح الكبير (بهامش المصنف) :
شمس الدين ابي الفرج عبد الرحمن ابي عمر محمد بن احمد
ابن قدامة المقدسي :
طبعة سنة ١٣٤٥ هـ ، الناشر : المكتبة السلفية بالمدينة
المنورة - مكتبة المؤيد بالطائف .
- شرح الكوكب المنير المسعى بمختصر التحرير :
محمد بن احمد بن عبد المزيز بن علي الفتوحي الحنبلي ،
المعروف بابن النجار :
تحقيق الدكتور / محمد الزحيلي والدكتور نزيه حماد .
طبعة سنة ١٤٠٠ هـ - مطبوعات جامعة ام القرى - مركز البحث
العلمي و احياء التراث الاسلامي .
- شرح منتهى الارادات :
منصور بن يونس بن ادريس البهوتي :
طبعة سنة ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م ، الناشر : مطبعة انصار
السنة الحمديّة .
- شرح منح الجليل على مختصر العلامة خليل :
محمد بن احمد عيش ، الناشر : مكتبة النجاح - طرابلس -
ليبيا .
- حرف " ص "
- الصحاح . تاج اللغة وصحاح العربية .
اسماعيل بن حماد الجوهري :
تحقيق : احمد عبد الخفور عطار .
مطابع دار الكتاب العربي بمصر .
- صحيح البخارى :
ابو عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة بن برد زيه
البخارى : طبعة سنة ١٩٧٩ م ،
الناشر : المكتب الاسلامي ، استانبول - تركيا .

— صحيح ابن خزيمة :

ابوبكر محمد بن اسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري :
حققه وعلق عليه الدكتور / محمد مصطفى الاعظمي ،
الطبعة الاولى سنة ١٣٩٥ هـ ١٩٧٥ م ، الناشر : المكتب
الاسلامي .

— صحيح مسلم :

ابو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري :
طبعة سنة ١٤٠٠ هـ - الناشر : دار الفكر - بيروت

حرف " ع " *

— عدة القارى شرح صحيح البخارى :

بدر الدين ابي محمد محمود بن احمد الحيني .
ادارة الطباعة المنيرية ، دمشق - محمد امين دمج - بيروت
— عمل المرأة في الميزان :
الدكتور محمد علي البار .
الطبعة الاولى سنة ١٤٠١ هـ ، الناشر : الدار السعودية

حرف " ف " *

— فتاوى قاضيهان (بهامش الفتاوى الهندية) :

فخر الدين حسن بن منصور الازجندی الفرغاني الحنفي :
الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٠ هـ ، الناشر : دار احياء التراث
العربي - بيروت - لبنان .

— الفتاوى الهندية :

الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند الاعلام - الطبعة الثالثة :
سنة ١٤٠٠ هـ . الناشر : دار احياء التراث العربي - بيروت لبنان .

- فتح الباري شرح صحيح البخاري :
- الحافظ شهاب الدين احمد بن علي بن حجر العسقلاني :
- تحقيق : عبد العزيز بن عبد الله بن باز ،
- الطبعة السلفية ومكتبتها .
- الفروع :
- ابو عبد الله محمد بن مفلح :
- الطبعة الثانية : سنة ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م .
- الناشر : دار مصر للطباعة .
- الفواكه الدواني :
- الشيخ احمد غنيم بن سالم بن مهنا النفراوى المالكي الزهرى :
- على رسالة ابي محمد عبد الله بن ابي زيد عبد الرحمن القيرواني
- المالكي ، طبعة دار المصرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان .
- حرف " ق "
- القاموس المحيط :
- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادى الشيرازى :
- الطبعة الثانية سنة ١٣٤٤ هـ ، الناشر : المكتبة الحسينية
- المصرية .
- قوانين الاحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية :
- محمد بن احمد بن جزى الفرناطى المالكي :
- طبعة سنة ١٩٦٨ م ، الناشر : دار العلم للملايين - بيروت

حرف " ك "

الكافي :

موفق الدين عبد الله بن قدامة :

الطبعة الاولى : سنة ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م .

الناشر : المكتب الاسلامي دمشق .

الكافي في فقه اهل المدينة العالكي :

ابو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النعمري القرطبي

الطبعة الاولى سنة ١٣٩٨ هـ - تحقيق وتقديم الدكتور : محمد

احمد احيد ، ولد ماديك الموريتاني . الناشر : المكتبة

الرياض الحديثة - الرياض .

كشاف القناع عن متن الامتناع :

منصور بن يونس بن ادريس البهوتي :

الطبعة سنة ١٣٦٦ هـ سنة ١٩٤٧ م ،

الناشر : مطبعة انصار السنة المحمدية .

كنز العمال في سنن الاقوال والافعال :

هلاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري

ضبطه الشيخ بكرى حياتي ، وصححه الشيخ صفوة السقا ،

الطبعة الاولى سنة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م ، الناشر : دار اللواء

الرياض .

حرف " ل "

لباس المرأة وزينتها في الفقه الاسلامي : مهدية شحادة الزميللي :

الطبعة الاولى سنة ١٤٠٢ هـ ، الناشر : دار الفرقان عمان الاردن .

حرف " م "

- المبدع في شرح المقنع .
- ابو اسحاق برهان الدين ابراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد
ابن مفلح الموضح الحنبلي .
- الطبعة الاولى سنة ١٣٩٤ هـ الناشر : المكتب الاسلامي .
- المبسوط :
- شمس الدين السرخسي :
- الطبعة الثالثة سنة ١٣٩٨ هـ الناشر : دار المصرف للطباعة
والنشر - بيروت - لبنان .
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد :
- نور الدين علي بن ابي بكر الهيتمي :
- الطبعة الثانية سنة ١٩٦٧ م ، الناشر دار الكتاب ،
بيروت - لبنان .
- المجموع شرح المذهب :
- ابو زكريا محيى الدين بن شرف النووي :
- مطبعة التضامن الاخوي ، الناشر : ادارة الطباعة المنيرية -
دمشق .
- مجموع فتاوى شيخ الاسلام احمد بن تيمية :
- شيخ الاسلام احمد بن تيمية جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد
ابن قاسم الحاصبي النجدي الحنبلي .
- الطبعة الاولى سنة ١٣٨٢ هـ .

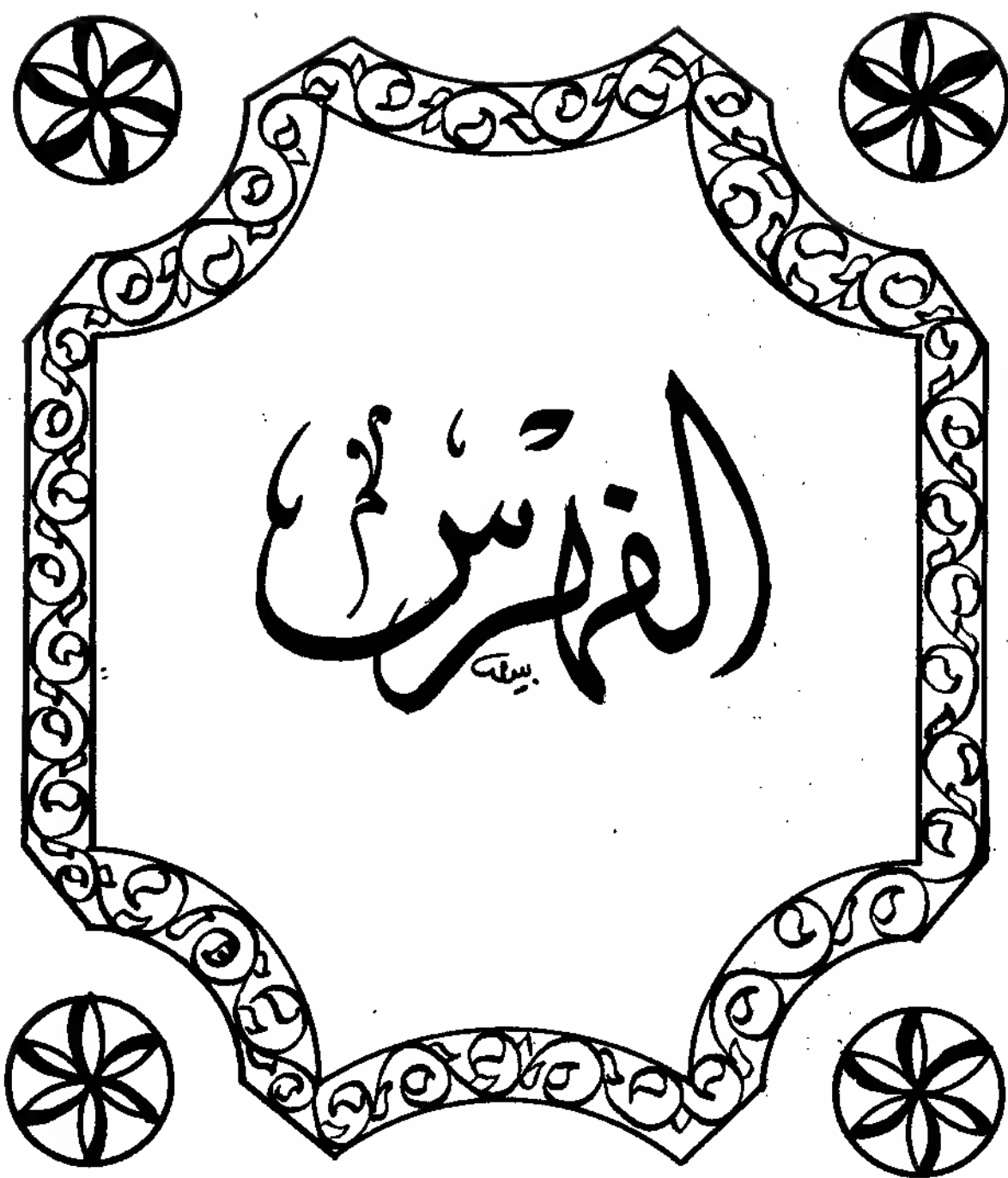
- المحلي :
- ابو محمد علي بن احمد بن سعيد بن حزم :
- الناشر : ادارة الطباعة النصرية بحصر .
- مختصر سنن ابي داود .
- الحافظ المنذرى ، تحقيق محمد حامد الفقي .
- الناشر : مكتبة السنة المحمدية .
- المدونة الكبرى :
- الامام مالك بن انس ، رواية الامام سحنون بن سعيد التنوخي
- عن الامام عبد الرحمن بن القاسم عن امام دار الهجرة .
- طبعة مطابع السعادة بالافست .
- الناشر : دار صادر - بيروت .
- المرأة في القرآن :
- عباس محمود العقاد ،
- الناشر : مؤسسة دار الهلال .
- المرأة في القرآن والسنة :
- محمد عزة دروز .
- الطبعة الثانية سنة ١٤٠٤ هـ - الناشر : المكتبة المصرية ،
- صيدا - بيروت .
- المرأة بين الفقه والقانون :
- الدكتور مصطفى السباعي :
- الطبعة الخامسة - الناشر : المكتب الاسلامي .

- المستدرك على الصحيحين :
- الامام الحافظ ابي عبد الله الحاكم النيسابوري :
- الناشر : مكتب المطبوعات الاسلامية . حلب .
- المسند :
- الامام احمد بن محمد بن حنبل ، تحقيق : احمد محمد شاكر ،
- طبعة سنة ١٣٧٥ هـ ، الناشر : دار المعارف بمصر .
- مسند الامام احمد بن حنبل :
- الطبعة الثانية سنة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م ،
- الناشر : المكتب الاسلامي ، بيروت .
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي :
- احمد بن محمد بن علي المقرئ القوي :
- الطبعة دار الفكر .
- مصنف ابن ابي شيبة :
- ابوبكر عبد الله بن محمد بن ابراهيم بن عثمان بن ابي شيبة
- الكوفي الحنسي :
- طبع سنة ١٣٨٦ هـ بالمطبعة العزيزية بحيدرآباد الهند .
- المصنف :
- ابوبكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني :
- تعليق وتحقيق حبيب الرحمن الاعظمي :
- الطبعة الاولى سنة ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م ،
- الناشر : المجلس العلمي والمكتب الاسلامي - بيروت - لبنان .

- مطالب اولي النهي في شرح غاية المنتهى :
الشيخ مصطفى السيوطي الرحيباني :
الطبعة الاولى سنة ١٣٨٠ هـ ، الناشر : المكتب الاسلامي ،
دمشق .
- المغرب في ترتيب المغرب :
ابو الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي المطروزي الفقيه الحنفي
الخوازمي :
الناشر : دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان .
- المفتي :
ابو محمد عبد الله بن احمد بن محمد بن قدامه :
الناشران : المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ، مكتبة المؤيد
الطائف .
- مغني المحتاج الى معرفة الفاظ المنهاج :
محمد الشربيني الخطيب :
الناشر : دار احياء التراث العربي . بيروت . لبنان .
- مفردات الراغب " بهامش النهاية في غريب الحديث " :
الاصفهاني .
الطبعة الخيرية سنة ١٣١٨ هـ بمصر .
- المقنع :
موفق الدين عبد الله بن احمد بن قدامه المقدسي :
الطبعة الثانية . الناشر : المطبعة السلفية ومكتبتها .

- منح شفا الشافيات في شرح المفردات :
منصور بن يونس بن ادريس بن صلاح الدين بن حسن بن احمد
ابن علي بن ادريس الميهوتي الحنبلي :
طبعة سنة ١٣٤٢ هـ ، الناشر : المطبعة السلفية ومكتبتها .
- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل :
ابو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المخزبي ،
المعروف بابن الخطاب :
الطبعة الثانية سنة ١٣٩٨ هـ ، الناشر : دار الفكر .
- المنتقى شرح موطأ مالك :
ابو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن ايوب بن وارث الباجي
الاندلسي :
الطبعة الاولى سنة ١٣٣١ هـ - مطبعة السعادة بجوار محافظة
مصر .
- حرف " ن "
- نصب الراية لاحاديث الهداية :
جمال الدين ابي محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي :
الطبعة الاولى سنة ١٣٥٧ هـ ، الناشر : المجلس العلمي ،
الهند .
- النهاية في غريب الحديث والاثار :
مجد الدين ابي السعادات المبارك بن محمد بن محمد الجزري
المعروف بابن الاثير :
طبعة المطبعة الخيرية . القاهرة سنة ١٣١٨ هـ .

- نهاية المحتاج الى شرح المنهاج :
- شمس الدين محمد بن ابي العباس احمد بن حمزة بن
شهاب الدين الرملي المنوفي المصرى الانصارى الشهير
بالشافعي الصغير ؛
الناشر : المكتبة الاسلامية .
- نيل الاوطار :
- محمد بن علي بن محمد الشوكاني ؛
طبعة الطباعة المنيرية ، الناشر : دار الجيل -
بيروت - لبنان .
- حرف " ه "
- الهداية " مع شرح فتح القدير "
- برهان الدين علي بن ابي بكر المرفيناني ؛
الطبعة الاولى سنة ١٣١٥ هـ ،
الناشر : دار صادر - بيروت - لبنان



الفهرس

.....

رقم الصفحة	الموضوع
و	المقدمة
١	الباب التمهيدى
٢	الفصل الأول : -----
٣	مكانة المرأة في الاسلام
٥	المرأة اليونانية
٧	المرأة الرومانية
٩	المرأة الهندية
١٠	المرأة اليهودية
١١	المرأة المسيحية
١٣	مكانة المرأة في الجاهلية
١٩	مكانة المرأة في الاسلام
٣٩	الفصل الثانى : -----
٤٠	تصريف الحكم
٤١	تصريف الصلاة
٤٦	الأصل في مشروعية الصلاة
٥٠	الحكمة من مشروعية الصلاة
٥٣	الباب الأول - مقدمات الصلاة : -----
٥٤	الفصل الأول - الآذان والاقامة واجابة المؤذن -----
٥٥	قول العلماء في آذان النساء واقامتهن للرجال

الموضوع	رقم الصفحة
حكم آذان واقامة النساء للنساء	٥٦
أولا - أقوال العلماء في الآذان	٥٦
القول الأول وادلته	٥٦
القول الثاني وادلته	٥٨
القول الثالث وادلته	٦٠
الرأى الراجع	٦٠
ثانيا - اقوال العلماء في الاقامة	٦١
القول الأول وادلته	٦١
القول الثاني وادلته	٦٢
الرأى الراجع	٦٣
حكم اجابة المؤذن للنساء	٦٤
القول الأول وادلته	٦٤
القول الثاني وادلته	٦٦
اجابة الحائض والنفساء	٦٧
حكم اجابة الاقامة	٦٩
القول الاول وادلته	٦٩
القول الثاني	٧٠
<u>الفصل الثاني : عورة المرأة في الصلاة</u>	٧١
اقوال العلماء في عورة المرأة الحرة في الصلاة	٧٢
القول الأول وادلته	٧٢

رقم الصفحة	الموضوع
٧٤	القول الثاني . وادلته
٧٤	مناقشة الأدلة
٧٥	الرأى الراجح
٧٦	أقوال العلماء في عورة القدمين :
٧٦	القول الأول وادلته
٧٩	القول الثاني وادلته
٨٠	حكم صلاة المرأة منتقبة
	الحكم فيما اذا انكشف من المرأة شي * سوى الوجه والكفين
٨٢	في الصلاة وادلته
٨٥	الحد الفاصل بين اليسير والكثير
٨٦	مايطلب منها ان تصلي به
٨٨	مايجزى الحرة في الصلاة
٩٠	اقوال العلماء في عورة الأمة في الصلاة
٩٠	القول الأول وادلته
٩٢	القول الثاني وادلته
٩٢	القول الثالث
٩٣	حكم عورة ام الولد :
٩٣	القول الأول
٩٣	القول الثاني
٩٥	رأى الظاهرية في عورة الأمه
٩٦	مناقشة أدلة الجمهور من قبل الظاهرية
٩٧	الرأى الراجح

الموضوع	رقم الصفحة
<u>الفصل الثالث : خروج النساء للمساجد :</u>	٩٨
خروج النساء للمساجد والأدلة على ذلك	٩٩
شروط الفقهاء في خروج المرأة للمساجد	١٠٠
الشروط المتفق عليها	١٠٠
الشروط التي انفرد بها بعض الفقهاء	١٠٣
افضلية صلاتها في بيتها	١٠٥
رأى الظاهرية في صلاة المرأة في بيتها	١٠٧
<u>الباب الثاني - اعدار النساء في الصلاة :</u>	١٠٨
تمهيد	١٠٩
<u>الفصل الأول - الحيض والنفاس :</u>	١١٢
حكم صلاة الحائض والنفاس	١١٣
قول الخواج في قضاء صلاة الحائض	١١٦
رد الجمهور على الخواج	١١٦
<u>الفصل الثاني - صلاة المستحاضة :</u>	١١٨
قول العلماء في صلاة المستحاضة	١١٩
رأى العلماء في كيفية التطهر	١٢١
القول الأول وأدله	١٢١
كيف تتوضأ المستحاضة للصلاة	١٢٢
رأى الحنفية	١٢٢
رأى المالكية	١٢٣

الموضوع	رقم الصفحة
رأى الشافعية	١٢٥
رأى الحنابلة	١٢٦
القول الثاني وأدلته	١٢٧
مناقشة أدلة القول الثاني	١٢٩
الرأى الراجع	١٢٩
الباب الثالث - كيفية صلاة المرأة :	١٣٠
الفصل الأول - صفة صلاة المرأة :	١٣١
صفة صلاة المرأة ومواضع الاختلاف فيما بينها وبين الرجل وأدلتها	١٣٢
رأى الظاهرية في صفة صلاة المرأة	١٣٩
الرأى الراجع	١٤٠
صوت المرأة	١٤١
الفصل الثاني - امامة المرأة :	١٤٥
حكم امامة المرأة للرجال	١٤٦
القول الأول وأدلته	١٤٦
القول الثاني وأدلته	١٤٨
مناقشة الأدلة	١٥٠
الرأى الراجع	١٥١
موقف النساء في الصفوف	١٥٢
حكم ما اذا وقفت المرأة في صف رجال	١٥٥

الموضوع	رقم الصفحة
أولا - حكم صلاتها	١٥٥
القول الأول وأدلته	١٥٥
القول الثاني وأدلته	١٥٨
ثانيا - حكم صلاتهم	١٥٧
القول الأول وأدلته	١٥٧
القول الثاني وأدلته	١٥٨
مناقشة الأدلة	١٦٣
الرأى الراجح	١٦٣
حكم اامة المرأة بنساء مثلها	١٦٤
القول الأول وأدلته	١٦٤
القول الثاني وأدلته	١٦٧
القول الثالث	١٦٨
مناقشة ادلة القول الأول من قبل الحنفية	١٦٩
الرد على مناقشة الحنفية	١٧٠
الرأى الراجح	١٧٢
موقف المرأة من النساء اذا امتهن	١٧٣
القول الأول وأدلته	١٧٣
القول الثاني	١٧٣
الفصل الثالث : صلاة الجمعة :	١٧٥
حكم صلاة الجمعة للنساء	١٧٦
اذا حضرت المرأة الجمعة اجزأت عن فرض الوقت	١٧٨

الموضوع	رقم الصفحة
الباب الرابع - المرأة والصلوات ذوات الأسباب :	١٨٠
الفصل الأول - صلاة الحيدرين :	١٨١
تعريف الحيد وكيفية الصلاة	١٨٢
حكم صلاة الحيدرين للنساء	١٨٣
أولا - حكم اذاعهن لها	١٨٣
ثانيا - حكم خروجهن اليها	١٨٩
أ - خروج الشابة (ذات الهيئة) :	١٨٩
القول الأول وأدلته	١٨٩
القول الثاني وأدلته	١٩٠
ب - خروج المجوز (غير ذات الهيئة)	١٩٢
رأى الحنفية	١٩٢
رأى المالكية	١٩٥
رأى الشافعية	١٩٥
رأى الحنابلة	١٩٧
مناقشة الأدلة	١٩٩
الرأى الراجح	١٩٩
رأى الظاهرية	٢٠٠
أولا - حكم اذاعهن لها	٢٠٠
ثانيا - حكم خروجهن اليها	٢٠٠

الموضوع	رقم الصفحة
<u>الفصل الثاني - صلاة الكسوف :</u>	٢٠١
تمهيد في تعريف الكسوف وكيفية الصلاة	٢٠٢
حكم صلاة الكسوف للنساء	٢٠٦
أولا - آراء أهل العلم في صلاتهن الكسوف	٢٠٦
ثانيا - الآراء في خروجهن اليها	٢٠٨
<u>الفصل الثالث - صلاة الاستسقاء :</u>	٢٠٩
تمهيد في تعريف الاستسقاء وكيفية الصلاة	٢١٠
حكم صلاة الاستسقاء للنساء	٢١٤
أولا - حكم ادائهن لها	٢١٤
ثانيا - حكم خروجهن اليها والأدلة على ذلك	٢١٤
<u>الفصل الرابع - صلاة الجنازة :</u>	٢١٧
تمهيد في تعريف الجنازة وكيفية الصلاة	٢١٨
<u>المبحث الأول - تفصيل المرأة الميتة</u>	٢٢٣
احكام تفصيل المرأة الميتة	٢٢٤
أولا - رأى الفقهاء في الأولى بتفصيل المرأة الميتة	٢٢٤
ثانيا - تفصيل الزوجين	٢٢٩
أولا - قول العلماء في تفصيل الزوج زوجته	٢٢٩
القول الأول وأدلته	٢٢٩
القول الثاني وأدلته	٢٣١

الموضوع	رقم الصفحة
رد أدلة الجمهور من قبل الحنفية	٢٣٤
الاجابة على رد الحنفية	٢٣٥
الرد على دليل الحنفية من المعقول	٢٣٥
الرأى الراجح	٢٣٦
ثانيا - اقوال الفقهاء في تفسير الزوجة زوجها	٢٣٧
رأى الحنفية	٢٣٧
رأى المالكية	٢٣٧
رأى الشافعية	٢٣٨
رأى الحنابلة	٢٣٩
الأدلة على تفسير الزوجة زوجها	٢٤٠
حكم المطلقة الرجعية في تفسيرها مطلقها	٢٤٢
القول الأول وأدلة	٢٤٢
القول الثاني وأدلة	٢٤٢
الرأى الراجح	٢٤٣
حكم تفسير السيد لأمته والامه لسيدها	٢٤٤
أولا - رأى الفقهاء في تفسير السيد لأمته	٢٤٤
القول الأول وأدلة	٢٤٤
القول الثاني وأدلة	٢٤٥
ثانيا - رأى الفقهاء في تفسير الامه لسيدها	٢٤٦
القول الأول وأدلة	٢٤٦
القول الثاني وأدلة	٢٤٧
الرأى الراجح	٢٤٨

الموضوع	رقم الصفحة
حكم تفصيل المرأة اذا ماتت مع رجال اجانب	٢٤٩
القول الأول وأدلته	٢٤٩
القول الثاني وأدلته	٢٥٢
المناقشة	٢٥٣
الرأى الراجح	٢٥٣
المبحث الثاني - تكفينها	٢٥٤
قول الفقهاء في صفة الكفن المسنون	٢٥٥
القول الأول وأدلته	٢٥٥
القول الثاني وأدلته	٢٦٠
الرأى الراجح	٢٦١
الكفن الواجب	٢٦٢
صفة كفن البنت الصغيرة وأدلته	٢٦٣
صفة تكفين المرأة	٢٦٤
عند الحنفية	٢٦٤
عند الشافعية	٢٦٥
عند الحنابلة	٢٦٦
على من يجب كفن المرأة	٢٦٧
هل يجب كفن الزوجة على الزوج ؟	٢٦٨
القول الأول وأدلته	٢٦٨
القول الثاني وأدلته	٢٦٩
القول الثالث	٢٧٠
الرأى الراجح	٢٧٠

الموضوع	رقم الصفحة
المبحث الثالث - موقف الامام في الصلاة على المرأة الميتة	٢٧١
قول الفقهاء في موقف الامام عند الصلاة على المرأة الميتة	٢٧٢
القول الأول وأدلته	٢٧٢
القول الثاني وأدلته	٢٧٤
القول الثالث وأدلته	٢٧٥
القول الرابع	٢٧٦
مناقشة الأدلة	٢٧٦
الرأى الراجح	٢٧٧
المبحث الرابع - حكم الصلاة على الجنائز بالنسبة للنساء	٢٧٨
رأى الفقهاء في صلاة النساء على الجنائز	٢٧٩
القول الأول	٢٧٩
القول الثاني	٢٧٩
القول الثالث	٢٧٩
الأدلة	٢٨٠
هل يصلين على الجنائز جماعة أم منفردات ؟	٢٨١
آراء الفقهاء فيها	٢٨١
رأى الحنفية	٢٨١
رأى المالكية	٢٨٢
رأى الشافعية	٢٨٣
رأى الحنابلة	٢٨٤

- ٢٨٥ هل صلاة النساء على الجنازة تسقط فرضيتها ؟
- ٢٨٥ أولا - الحكم فيما اذا كان هناك رجال
- ٢٨٥ القول الأول وأدلته
- ٢٨٦ القول الثاني وأدلته
- ٢٨٧ الرأي الراجح
- ٢٨٨ ثانيا - اذا لم يكن هناك رجال
- ٢٨٩ المبحث الخامس - اتباع النساء للجنازة وزيارتهم للقبور

- ٢٩٠ المسألة الأولى : اتباع النساء للجنازة
- ٢٩٠ رأى الحنفية وأدلته
- ٢٩١ رأى المالكية
- ٢٩٢ رأى الشافعية والحنابلة وأدلتهم
- ٢٩٥ رأى الظاهرية
- ٢٩٦ الرأي الراجح
- ٢٩٧ المسألة الثانية : زيارة النساء للقبور
- ٢٩٧ القول الأول وأدلته
- ٢٩٨ القول الثاني وأدلته
- ٢٩٩ القول الثالث وأدلته
- ٣٠٢ القول الرابع وأدلته
- ٣٠٣ الرأي الراجح

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٣٠٤	حكم زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم
٣٠٥	الخاتمة
٣١٠	المراجع
٣٢٩	الفهرس